الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

النظم السياسية

د. محمد بن نويمي

النظم السياسية

د. محمد بن نويمي

(هذا الكتاب هدية المؤلف للقراء أينما كانوا)

النّظم السّياسيّة

تأليف: الدكتور محمد بن نويمي

الطبعة الأولى: 2024 م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة – قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2024/419
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927135989

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس		
مقدمة عامة		9

الفصل الأول: مدخل إلى النظم السياسية		
المبحث الأول	مفهوم النظم السياسية	13
المبحث الثاني	مفاهيم متصلة بالنظم السياسية	17
المبحث الثالث	أهمية ومكونات وخصائص النظم السياسية	25
المبحث الرابع	علاقة النظم السياسية بالعلوم الأخرى	29

الفصل الثاني: نشأة وتطور النظم السياسية		
المبحث الأول	تاريخ النظم السياسية في العصور القديمة	37
المبحث الثاني	تاريخ النظم السياسية في العصور الوسطى	47
المبحث الثالث	تاريخ النظم السياسية في العصر الحديث	52
المبحث الرابع	التاريخ العلمي للنظم السياسية	57

الفصل الثالث: مناهج البحث في النظم السياسية		
المبحث الأول	مقدمة في مناهج البحث في النظم السياسية	65
المبحث الثاني	أشكال مناهج البحث في النظم السياسية	69

الفصل الرابع: الدولة وأشكال الحكومات		
المبحث الأول	الدولة	107
المبحث الثاني	أشكال الحكومات	122

الفصل الخامس: الدستور والمؤسسات الرسمية		
المبحث الأول	الدستور	135
المبحث الثاني	السلطات الثلاث (المؤسسات الرسمية)	145
المبحث الثالث	مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث	151

الفصل السادس: القوى غير الرسمية في النظم السياسية		
المبحث الأول	الأحزاب السياسية	159
المبحث الثاني	النقابات المهنية والنقابات العمالية	168
المبحث الثالث	جماعات المصالح (جماعات الضغط)	171
المبحث الرابع	الرأي العام	176
المبحث الخامس	وسائل الإعلام	181
المبحث السادس	الجامعات ومراكز الأبحاث	184

الفصل السابع: نظم الانتخابات السياسية		
المبحث الأول	مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية	191
المبحث الثاني	أشكال النظم الانتخابية السياسية	204
المبحث الثالث	الإدارة الانتخابية السياسية	219

الفصل الثامن: النظم السياسية المعاصرة (النظم الوراثية)		
المبحث الأول	مبادئ النظم الوراثية	229
المبحث الثاني	أشكال النظم الوراثية	233
المبحث الثالث	سمات النظم الوراثية	270

الفصل التاسع: النظم السياسية المعاصرة (النظم الجمهورية)		
المبحث الأول	النظام الرئاسي	281
المبحث الثاني	النظام شبه الرئاسي	290
المبحث الثالث	النظام البرلماني الجمهوري	300
المبحث الرابع	نظام الجمعية النيابية	311

قائمة المصادر والمراجع	319

المقدمة

يشعر المؤلف عادة بسعادة غامرة، عند الانتهاء من مهمة تأليف أي كتاب، وهذا ما أحسست به عند كتابة السطر الأخير، فكل كتاب هو بمثابة مشروع، يعلق عليه المؤلف آماله وتطلعاته، من أجل المساهمة ولو بجزء يسير، في اتساع دائرة الثقافة في مجتمعاتنا العربية، خصوصًا إذا تعلق الأمر بحقل معرفي مهم، كالنظم السياسية، شارح لمعنى العدالة والمساواة، ومعرف بأهمية الحقوق والواجبات، ومفسر لدور التشريعات، ومتنبئ بمستقبل الأنظمة الحاكمة.

وحتى نكون واقعيين، لم يكن هذا الكتاب الأول، ولن يكون -أيضًا- آخر كتاب، يتحدث عن النظم السياسية؛ لكنني أزعم أنه ولد بشكل مختلف، فقد ابتعدت، في تصوري، عن الكتابة التقليدية، حيث اعتمدت، عند تأليفه، منهجية أكاديمية، ومحتوى مترابطًا، وتراتبية محكمة، وتصاميم محدثة، ساعد كل ذلك، في طرح الأفكار بتصور حسن، وهذا ما جعلني أشعر بنوع من الرضى والارتياح التام.

فمهمة تأليف كتاب يتحدث عن النظم السياسية، في اعتقادي ليس أمرًا هينًا، والسبب في ذلك كمية المعلومات والبيانات، التي يحتاجها هذا النوع من الحقول المعرفية، وهذا ما جعل المؤلف، يقوم برحلة بحثية من بلد إلى آخر، يستكشف خلالها، كيف تسن القوانين، وتتوزع الصلاحيات، وتصنع القرارات، وترسم السياسات، وتتشكل الحكومات، وتفصل السلطات، ثم يبحث، بعد ذلك، أوجه التشابه والاختلاف بين تلك النظم السياسية المختلفة.

ويعتقد المؤلف أن هذا الكتاب، جاء شاملاً للباحثين والمهتمين، ورافدًا لطلبة العلم، حيث احتوى في فصوله التسعة، على عدة مواضيع رئيسة، راعت بيئة النظم السياسية وتنوعها بشكل تأصيلي، حيث استعرض مفهوم النظم السياسية، والمفاهيم المرتبطة به، وعلاقته بالعلوم الأخرى، بالإضافة إلى دراسة المناهج البحثية المتعددة، التي تفسر طبيعة النظم السياسية، كما اهتم هذا الكتاب، بدراسة أنظمة الحكم المعاصرة، وفهم الاختصاصات المنوطة بالسلطات الثلاث.

فقد ارتأينا في هذا الكتاب، شرح النظريات والأساليب العلمية، التي تبين طبيعة النظم السياسية المختلفة، وتساعد على تحليل القضايا والأحداث، التي تمس بنية النظم السياسية، وتقيس مدى استجابة كل نظام لاحتياجات ومتطلبات مجتمعه، كما تناول الكتاب - أيضًا - دور المكونات السياسية، وتفاعلها في إطار النظام السياسي، من خلال معرفة المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة، ودراسة حركة التفاعلات الدائمة، التي بدورها تنتج إطارًا حيويًا، يشكل - بعد ذلك - ما يعرف بالنظام السياسي.

المؤلف

الفصل الأول

مدخل إلى النظم السياسية

المبحث الأول: مفهوم النظم السياسية

من البديهي أن يكتنف الغموض تعريف المفاهيم في الحقول والدراسات العلمية المختلفة، بسبب صعوبة الوصول إلى تعريف ثابت تتفق حوله الآراء، وهذا ما ينطبق بشكل طبيعي على مفاهيم العلوم السياسية ومنها النظم السياسية، فلا يوجد تعريف جامع، يكون مرجعًا أو منطلقًا عند كتابة بحث أو دراسة أو حتى تأليف كتاب، وهذا أمر طبيعي في بحر الحقول المعرفية، وهنا في اعتقادي، لا يجب أن تكون جدلية التعريفات واختلاف التوجهات الفكرية، بين الأكاديميين والفقهاء والمختصين والمهتمين، عائقًا أمام تطور البحوث وكتابة الدراسات، بحجة جدلية التعريف، فضلاً عن عدم اتفاق الأكاديميين والباحثين على تعريف واحد، فلا مانع أن تحتل السجالات الفكرية جزءًا يسيرًا من المؤلفات العلمية أو البحثية، بشرط ألا تتحول تلك الاختلافات إلى سمة بارزة في داخل الكتاب، وتأخذ بذلك مساحة قد تؤثر في منهجية البحث، والهدف من وراء ذلك، عدم زج القارئ في تلك التفرعات، التي عادة ما تبعده، لا إراديًا، عن الإطار المنهجي للدراسة؛ لذلك لن أغوص في بحر الاختلافات والجدليات التعريفية؛ بل سننطلق مباشرة في تعريف هذا المفهوم وفقًا لقناعات الكاتب الفكرية.

وهنا يستوجب قبل ذلك، التوقف بداية أمام ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي (النظام السياسي) و(النظم السياسية) و(النظم السياسية المقارنة)، فلا نستطيع إبعاد تلك المفاهيم عن بعضها البعض، أو التطرق لمفهوم وترك الآخر، لذلك يبين الجدول التالي، مقصد كل مفهوم من الناحية الفردية والجمعية:

النظام السياسي	النظام السياسي لدولة ما (فرنسا مثلاً).
النظم السياسية	النظم السياسية لدول الاتحاد الأوروبي.
النظم السياسية المقارنة	مقارنة النظم السياسية بين دول الاتحاد الأوروبي.

أولاً: النظام السياسي

يجب أن نفرق بداية بين مفهومين اثنين؛ أولهما (النظام السياسي)، والآخر (النظم السياسية)، فالأول يمثل النظام السياسي لدولة ما، والثاني يسلط الضوء على عدد من النظم السياسية لمجموعة من الدول، معنى ذلك أننا أمام مصطلحين متشابهين لغويًا؛ لكنهما يختلفان من ناحية المفرد والجمع، أي (دولة) و(عدة دول).

فالنظام السياسي يعتبر أحد نظم المجتمع المتعددة، كالنظام الاجتماعي، والنظام الثقافي، والنظام الاقتصادي، والنظام البيئي، وغيرها، والجدول التالي يبين أوجه (الاختلافات الوظيفية) لتلك النظم بشكل عام:

النظام السياسي	نظام يختص بتنظيم حركة التفاعلات بين القوى السياسية المختلفة، انطلاقًا من قواعد وأسس وضعتها الدولة، ساهمت، بعد ذلك، في بناء إطار تنظيمي بسبب تلك التفاعلات.
النظام الاقتصادي	نظام يختص بتنظيم حركة التفاعلات الاقتصادية داخل الدولة، وفقًا لخطط وبرامج اقتصادية، تم وضعها للتحكم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وتوفير احتياجات المجتمع.
النظام الثقافي	نظام يختص بتنظيم العلاقات الثقافية داخل المجتمع، انطلاقًا من أسس وقواعد ثقافية أصبحت تدير المشهد الثقافي، وتدعو لحماية القيم والهوية وتطوير الموروث والإبداع.
النظام التعليمي	نظام يختص بتنظيم العلاقة التعليمية داخل المجتمع، انطلاقًا من نقل المعرفة، وتأثير وسائل التعلم، ومدى كفاءة المناهج، وتوفير الموارد المؤهلة القادرة على التأثير.
النظام البيئي	نظام يختص بتنظيم العلاقة البيئية داخل المجتمع، بهدف توفير الاستدامة للحياة الطبيعية، ووضع البرامج والخطط التثقيفية، لبيان أهمية البيئة ووجوب المحافظة عليها.

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف النظام السياسي على أنه «مجموعة النسق والتفاعلات التي تحصل بين القوى السياسية الفاعلة في إطار الدولة الواحدة، وتمارس من خلاله القوة الشرعية (أي الحكومة) السلطة على بقية الفواعل الأخرى، لتحقيق الأهداف العامة والمصالح الوطنية، ويتحدد من خلالها عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة».

ثانيًا: النظم السياسية

لا يختلف تعريف النظم السياسية عن النظام السياسي، إلا بتحول الإطار من المفرد (الدولة) إلى الجمع (دول)، فالمؤلف يرى أن النظم السياسية هي «مجموعة النسق والتفاعلات السياسية الخاصة في كل دولة، التي تحدد طبيعة الأنماط، وشكل التفاعلات بين القوى السياسية في داخلها، وتأثير ذلك في عملية صنع القرار السياسي، ورسم السياسات العامة، وفقًا لدساتيرها وقوانينها».

فكل دولة تتميز بإطار تنظيمي يختلف عن الآخر، وهذا ناتج عن العلاقة التفاعلية، التي أوجدت حالة من التداخل والترابط بين الفاعلين السياسيين في هذه الدولة. أما مسألة التأثير والتأثر بين تلك الفواعل، فتبقى في إطار النسبية، فمثلاً، لدينا السلطة التي تستمد شرعيتها من القانون والدستور، ويكون لها نصيب الأسد من هذا التأثير؛ لكنها تتأثر - أيضًا - بردة فعل الفواعل الأخرى، وهذا يعتمد على طبيعة وشكل النظام السياسي في كل دولة، فلا نستطيع مقارنة شكل التفاعل في دولة ديمقراطية، مع دولة لا تؤمن بها، إذن نحن أمام أطر تحكمها أنظمة مختلفة.

ثالثًا: النظم السياسية المقارنة

يهتم علم النظم السياسية بشكل عام، بدراسة مفاهيم النظم وتطورها وماهيتها وأشكالها. أما النظم السياسية المقارنة، فتسلط الضوء على المقارنة كمعيار بين النظم السياسية للدول، من خلال المقارنة بين دولتين أو أكثر، فهي تعتبر «أحد فروع النظم السياسية التي تهتم بدراسة وتحليل، أوجه التشابه والاختلاف في النظم السياسية المختلفة، من أجل الوصول إلى نتائج سببية، تفسر أوجه المقارنة بينها»، وهنا تكمن دوافع استخدام النظم السياسية المقارنة علميًا من خلال الجدول التالي:

الدافع الوصفي	يهدف لوصف أشكال الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع التصنيفي	يهدف لتصنيف الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع الفهمي	يهدف لفهم طرق ووسائل آلية عمل الأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.
الدافع التفسيري	يهدف لتفسير النتائج العملية والعلمية للأنظمة السياسية عند المقارنة بين دولتين أو أكثر.

وتقوم النظم السياسية المقارنة، بتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بين النظم السياسية المختلفة، من خلال معرفة أشكال النظم الحاكمة، ووصف هياكل السلطة فيها، وتوزيع المهام بين مؤسساتها، ومدى التزام كل نظام بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتأثير القوى غير الرسمية في بنية النظام، بالإضافة لمقارنة الوعي السياسي بين مجتمع وآخر، وتفسير مستوى التنمية السياسية في داخل تلك النظم، وفهم آلية سن القوانين والتشريعات، وكيفية صنع القرارات والسياسات العامة، ومعرفة صلاحيات السلطة القضائية وطرق تعيين أفرادها، ودور المشاركة السياسية في تشكيل البرلمانات، وقدرة النظم الحركية - أيضًا - عند التعامل مع الأحداث والظواهر السياسية.

المبحث الثاني: مفاهيم متصلة بالنظم السياسية

تعددت المفاهيم المرتبطة بمفهوم النظم السياسية، من حيث مدى ارتباطها وتأثيرها وتأثرها بمفهوم النظم السياسية، ولعل أبرز تلك المفاهيم:

أولاً: التنمية السياسية

كغيرها من المفاهيم الحديثة، صاحب مفهوم التنمية السياسية صعوبة الإجماع حول تعريفه، فقد ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية [1]، عندما أيقنت دول العالم الثالث صعوبة اللحاق بركب التنمية الدولية، بالإضافة إلى انقسام العالم في تلك الفترة إلى معسكرين؛ الأول رأسمالي، بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكية، والآخر اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت دول العالم الثالث بتجنب الدخول في هذا الصراع والنأي بنفسها عنه، فأخذت تلك الدول في البحث عن فرص التقدم والتنمية، وإيجاد طرق تؤدي لمعالجة نظمها السياسية، حتى تتمكن من تطوير أدائها السياسي.

وقد ارتبط مفهوم التنمية السياسية بمفهوم النظام السياسي وأصبح محور اهتمامها، فالنظم السياسية تحتاج عادة، إلى عملية تطوير وتحديث أنظمتها، بهدف حماية واستقرار الأطر السياسية، ونقلها من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث، حتى يتمكن من تنظيم وإدارة نظام حكم فعال، وهذا لا يأتي إلا من خلال التنمية السياسية، معنى ذلك أن التنمية السياسية ما هي إلا خطط وبرامج وأهداف تطويرية، والنظام السياسي يعتبر المسؤول عن تطبيقها، ولا يتم ذلك إلا من خلال عملية تنفيذية مستدامة، تتم بشكل جماعي عبر عناصر

النظـام السياسـي، وتكـون بذلـك التنميـة السياسـية مسـؤولة عـن متابعـة سـلوك القـوى السياسـية وتفاعلهـا في إطـار النظـام السياسـي، لتتمكـن مـن معالجـة أي قصـور حركـي يضـر بإطـار النظـام السياسـي، مـن خـلال تحديـث وتطويـر البرامـج والخطـط، بهـدف اسـتدامة عمـل النظـام السياسـي، وحفـظ التـوازن والاسـتقرار في داخلـه.

وهنـا مثـلاً، تلعـب الحكومـة دورًا أساسـيًا بصفتهـا الفاعـل الرئيـس في عمليـة تفاعـل النظـام السياسـي، مـن خـلال حمايـة النظـام السياسـي، والاهتمـام بمبـدأ التعدديـة، والتحـرك سياسـيًا مـن منطلـق دولـة القانـون والدسـتور. ووفقًـا لما سـبق، يمكـن تعريـف التنميـة السياسـية علـى أنهـا «مجموعـة العمليـات المسـتمرة والمسـتدامة، التـي تضمـن تصـور النظـم السياسـية، والمحافظـة علـى اسـتقرارها، مـن خـلال الاهتمـام بالمعاييـر التاليـة:

معايير التنمية السياسية	○ المشـاركة السياسـية للمواطنـين في رسـم السياسـات وصنـع القـرارات السياسـية. ○ الاهتمام برفع الوعي السياسي لدى المواطنين. ○ وضـع القوانـين وخلـق القـرارات التـي تضمـن المحافظـة علـى اسـتقرار النظـام السياسـي. ○ تبني الديمقراطية كمعيار سياسي في تنظيم وإدارة شؤون الدولة. ○ بناء الهياكل السياسية التنظيمية، وتطوير أداء الأجهزة الحكومية. ○ اعتبـار السـلطة وسـيلة لتحقيـق الرفاهيـة والتكامـل؛ وليسـت بيئـة صراعيـة للقـوى السياسـية. ○ توزيع الموارد بشكل عادل، وتوظيفها في التنمية والاستثمار. ○ تطبيـق مبـدأ الفصـل بـين السـلطات الثـلاث (التشـريعية – التنفيذيـة – القضائيـة).

فعـدم الاهتمـام بتلـك النقـاط يؤدي، بالضـرورة، إلـى عـدم اسـتقرار النظـام السياسـي؛ لذلـك هنـاك علاقـة تكامليـة بين الاسـتقرار السياسـي والتنميـة

السياسية، فالهدف الأساسي من التنمية السياسية، نقل المجتمعات من حالة الأزمات إلى حالة الاستقرار، ثم البحث في خطط تطويرية، تضفي طابع الشرعية على سلوك النظام السياسي.

فقد أكد بعض المفكرين، ومنهم لوسيان باي، على وجود علاقة وثيقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية، حيث ذكر «أن التنمية السياسية ما هي إلا مقدمة للتنمية الاقتصادية، تؤدي لتطور وتحديث النظام السياسي، فتحويل الاقتصادات التقليدية إلى اقتصادات متطورة وسريعة ينعكس على اقتصاد الدولة، وبالتالي يرتفع دخل الفرد» [2]، وهذا عنصر مهم في استقرار بنية النظام السياسي.

ثانيًا: العولمة السياسية

لعبت ثورة شبكات الاتصال الحديث دورًا محوريًا في بروز العولمة السياسية وتأثيرها على النظم السياسية المعاصرة، فأصبحت الدول المهيمنة تكنولوجيًا وسياسيًا واقتصاديًا، تفرض نفسها كنموذج سياسي، يجب أن يطبق في النظم السياسية الأخرى، مما سبب التصدع في داخل أطر الأنظمة السياسية الأخرى، فلا تستطيع تلك الأنظمة الناشئة صد الانفتاح السياسي من الخارج، خصوصًا من الدول المؤثرة في المشهد الدولي التي تستعين بمجموعة مبررات للوصول إلى أهدافها:

مبررات الدول المهيمنة	○ حماية الحريات. ○ تعزيز حقوق الإنسان. ○ نشر التعددية السياسية. ○ القبول بالديمقراطية كمعيار أوحد. ○ توسيع الاعتمادية المتبادلة بين الدول كضرورة حتمية. ○ التدخل بدواعي التغير المناخي. ○ غياب الأمن الوطني. ○ تقديم المساعدات الإنسانية.

تحت تلك المبررات، يتم استخدم العولمة السياسية أداة للضغط على الأنظمة الناشئة التي لا تتماشى مع أنظمة الدول المهيمنة، ليس من أجل إصلاح منظوماتها السياسية كما يعتقد الكثيرون؛ بل هي أحد مشاريع التدخل الدائم التي تخدم مصالحها وأهدافها. ويتجلى ذلك من خلال قدرة الدول المهيمنة على خلق أنظمة سياسية تابعة، يسهل توجيهها والتحكم في سياستها.

ووفقًا لما سبق، يمكن تعريف العولمة السياسية على أنها «إطار بنيوي، تشكل كنتيجة تفاعلية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي لأهداف سياسية عابرة للحدود، تضمن خلق نظام ديمقراطي على الطريقة الغربية في الأنظمة السياسية الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال أدواتها التقليدية، ولعل أبرز تلك الأدوات، الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية»، وهذا لا يتم إلا بوجود منظومة اتصالات متطورة ومؤثرة، حيث يتجلى تأثير العولمة السياسية، في وقتنا الحالي، في الترويج لليبرالية السياسية كفكر سياسي، وفرض قيمه ومفاهيمه وديمقراطيته على النظم السياسية الأخرى، والأمر لا يقف عند هذا الحد؛ بل مراقبة النظم السياسية الأخرى كيف تطبق تلك المفاهيم والقيم.

فقد ساهمت العولمة السياسية في إلغاء الحدود الجغرافية بين الدول، وسهلت التدخل في شؤونها السياسية، وشاركت - أيضًا - في صنع القرارات السياسية، ما يعني أن مفهوم السيادة لم يعد أولوية لدى كثير من الدول، بسبب القيود التي فرضتها العولمة السياسية على أنظمتها وقراراتها، وبذلك يتقلص دور الدولة كمفهوم تقليدي، وتنغمس فيما يعرف اليوم بالحكومة العالمية.

ويرتبط تأثير العولمة السياسية بمدى استجابة الدول، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تحدد مدى هذا التأثير:

العوامل المرتبطة بمدى تأثير العولمة السياسية	○ طبيعة النظام السياسي ومدى تماسكه. ○ مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع؛ لأن الأزمات تبدأ، عادة، بمطالب اقتصادية. ○ عجز مؤسسات الدولة السياسية عن التصدي للأفكار والأنماط السياسية. ○ الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع. ○ قدرة الدولة تكنولوجيًا وماليًا وسياسيًا على التعامل مع العولمة السياسية. ○ شكل المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي. ○ احترام حقوق الإنسان لصد ذرائع التدخل بحجة انتهاك حقوقهم.

ثالثًا: السياسات العامة

تعتبر السياسات العامة فرعًا من فروع النظم السياسية، والأداة الأبرز التي تنطلق منها القوى السياسية المختلفة في تفاعلها داخل النظام السياسي، فهي مجموعة القرارات والخطط والبرامج، التي تضعها أدوات السلطة، لتحديد المبادئ التنظيمية والتنفيذية، في عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، محدثة بذلك إطارًا تفاعليًا، تقوده مجموعة الوظائف المختلفة والأدوار التكاملية بين تلك المؤسسات، سعيًا منها لتحقيق التنمية المستدامة، والوصول لأهداف المصلحة العامة، من خلال ترجمة القرارات والقوانين إلى سياسات عامة يجب على الجميع اتباعها.

فالعلاقة البينية بين السياسات العامة والنظم السياسية، علاقة تحكمها المدخلات والمخرجات، حيث يعتبر رسم السياسات العامة الإطار التنظيمي الذي يحدد بنية النظام السياسي، نتيجة العملية التنفيذية بين القوى الفاعلة في النظام السياسي، التي تجبر السياسات العامة، عادة، على إعادة رسمها بين فترة وأخرى، معنى ذلك، أن نجاح السياسات العامة يتوقف على ممارسة القوى السياسية، وتفاعلها بين بعضها البعض انطلاقًا من تلك

السياسات، وبذلك تتضح أهميتها كقوى سياسية في رسم السياسات العامة وتنفيذها.

ويفترض في هذا الجانب دراسة ومعرفة دور الدستور في هذه العملية التكاملية، فالسياسات العامة لا تستطيع تجاوز أو إغفال الدستور كمرجع أساسي، يحدد عمل السلطات الثلاث، وتوزيع الاختصاصات بينها، فالدساتير تبنى عادة كضرورة ملحة لتنظيم المجتمع، وهنا نلاحظ أننا أمام ثلاثة أضلاع لا يستغني ضلع عن الآخر، والجدول التالي يبين عملية الربط بينها:

الدستور	○ المرجع الأول لرسم السياسات العامة، فلا ترسم ولا تصنع إذا تعارضت مع مبادئ الدستور، وإذا تجاوزت السياسات ذلك، فيجب إعادة رسمها من جديد.
السياسات العامة	○ ينطلق صناع السياسات العامة في وضع الخطط والبرامج والقرارات، التي صنعت بسبب الحاجة، لتنظيم عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتنفيذ رغبات ومتطلبات أفراد المجتمع.
النظام السياسي	○ الإطار البنيوي الذي تشكل نتيجة لعملية التفاعلات الحاصلة بين القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية، انطلاقًا من السياسات العامة، التي تضمن طبيعة عمل القوى السياسية، وتحدد آلية التفاعل بينها.

وترسم السياسات العامة عادة من قبل السلطة التشريعية، وتتولى بدورها السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة مهام التنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار، دور القوى السياسية غير الرسمية وتأثيرها في عملية التشريع وطرق التنفيذ، حيث تمتلك القوى السياسية غير الرسمية، القدرة على رفع متطلبات المجتمع إلى المؤسسات الرسمية؛ بل وتهيج الرأي العام إذا لزم الأمر، لإجبار السلطات على إعادة تعديل التشريعات والقرارات، من خلال رسم سياسات جديدة، بشكل يضمن تحقيق المتطلبات والمصالح

المجتمعية، وهنا يقاس مدى استجابة السلطات الرسمية لطبيعة النظام السياسي الذي يختلف من بلد إلى آخر.

ويعتمد نجاح السياسات العامة من عدمه من خلال عملية التوافق بين القوى السياسية المختلفة، والتي تنعكس على شكل القرارات السياسية، بجعلها أكثر قابلية للقبول والتطبيق في إطار النظام السياسي، فانعدام التفاعل السياسي، وعدم وجود آلية سياسية تحدد طبيعة العمل بين القوى السياسية، بالإضافة لغياب مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتمركزها بيد سلطة واحدة، يؤدي إلى خلق سياسات لا تصلح إلا لمكون أو فئة بعينها، فطبيعة النشاطات الفعلية للنظام السياسي، ما هي إلا نتيجة حتمية استندت فيها على قيم ومبادئ السياسات العامة، حيث لا تتحقق أهداف السياسات العامة إلا بالتطبيق السليم، القائم على المصلحة الوطنية.

رابعًا: الفلسفة السياسية

تختص الفلسفة السياسية كفكر سياسي، بدراسة وتحليل القضايا والأحداث التي ترتبط بالنظم السياسية، انطلاقًا من قضايا الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والحريات العامة، والحقوق والواجبات، وتوزيع المهام والاختصاصات، وسن التشريعات بأنواعها المختلفة، فلا تذكر الفلسفة السياسية إلا وتعود بنا الذاكرة إلى فلاسفة العصور القديمة، كسقراط، وأفلاطون، وأرسطو الذين ساهموا بشكل أساسي في تطورها كحقل معرفي، وهذا ما أنتج لنا اليوم عدة مفاهيم مرتبطة بمفهوم الفلسفة السياسية، ولعلنا نتوقف عند مفهوم النظام السياسي بحكم منهجية هذا الكتاب.

وتنطلق الفلسفة السياسية عند دراسة النظم السياسية من زاوية الإطار النظري، فمثلاً، عند رسم السياسات العامة، يجب الأخذ بعين الاعتبار

الجوانب الفكرية كافة، في فاعلية تلك السياسات وملاءمتها لبنية النظام السياسي، والأهم من ذلك مدى تقبل أفراد المجتمع لها، من الناحية القيمية والتطبيقية، كما تؤكد الفلسفة السياسية على أهمية المشاركة السياسية في تماسك النظام السياسي واستقراره، ودور ذلك في إضفاء الشرعية على عملية صنع القرارات السياسية، كما تعزز الفلسفة السياسة مبدأ حماية الحريات العامة، وتدعو لتضمينها في هيكلية التشريعات عند صياغتها.

وعند التمعن في تلك الأدوار التي تقوم بها الفلسفة السياسية، تتضح لنا أهميتها في وضع الأطر النظرية والفكرية، التي تضمن تعاونية التفاعلات التي تحدث بين مكونات النظام السياسي؛ لكنها في مقابل ذلك، تواجه عددًا من التحديات التي تقلل من تأثيرها، ولا تجعلها من ضمن الأولويات، لعل أبرزها:

تحديات الفلسفة السياسية	○ الاختلافات الفكرية والأيدولوجية بين مكونات النظام السياسي. ○ مركزية السلطة في صنع القرارات والتحكم برسم السياسات العامة. ○ عدم توزيع الأدوار السياسية، وإغفال دور المشاركة السياسية. ○ غياب مفهوم الأمن، ما ينعكس على استقرار بنية النظام السياسي. ○ ظهور الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على أفراد المجتمع. ○ عدم الاهتمام بحقوق الأقليات بسبب سيطرة الأكثرية، وهنا يغيب أحد معايير الفلسفة السياسية وهو حماية حقوق الأفراد بشكل عام. ○ التفاوت الطبقي البارز الذي يخلق فجوة عدم الاكتراث للعدالة الاجتماعية.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا الأهمية البالغة التي تلعبها الفلسفة السياسية في دراسة التحولات والمتغيرات الفكرية، التي تطرأ في بنية النظم السياسية، وفق أسس نظرية من خلال الأدوار والوظائف التالية:

- تعديل المسارات وتصويب السلوك السياسي من أجل الصالح العام.
- تحليل التفاعلات بين المكونات السياسية في داخل النظام السياسي.
- رسم السياسات العامة الضامنة للحريات والعدالة الاجتماعية وحقوق الأفراد.
- تقديم الدراسات الفكرية والبحوث العلمية، التي تهدف لتطوير وتحديث أداء النظم السياسية.
- تذكير السلطات الرسمية بطرق الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المشروعة.
- تثقيف الرأي العام بالتحديات المعقدة التي تحيط باستقرار النظم السياسية وكيفية التعامل معها.
- وضع التصورات الفكرية لمستقبل النظم السياسية بناء على السلوك الحاصل.

المبحث الثالث: أهمية ومكونات وخصائص النظم السياسية

أولاً: أهمية النظم السياسية

دراسة النظم السياسية ومعرفتها أمر بالغ الأهمية، لما لها من دور حيوي في فهم تركيبة الدولة، وتنظيم عملها، وتوزيع أدوارها، وسن تشريعاتها، بالإضافة إلى فهم طبيعة التفاعلات السياسية الحاصلة بين مؤسساتها السياسية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، ومن خلال قراءة النقاط التالية نستطيع معرفة الأسباب التي تؤكد أهمية النظم السياسية:

- النظم السياسية تساعد على معرفة كيفية إدارة الدولة وتنظيمها.
- النظم السياسية تقوم على تحليل دور المؤسسات السياسية وتفاعلها في إطار نظام سياسي.

- النظم السياسية تقيس مدى استجابة الدولة لمتطلبات واحتياجات المجتمع.
- النظم السياسية تعمل على دراسة المحددات الداخلية والخارجية التي تساعد في فهم عملية صنع القرارات السياسية.
- النظم السياسية تحدد صلاحيات الحكومة كسلطة تنفيذية.
- النظم السياسية توضح الاختصاصات المنوطة بالسلطات الأخرى كالسلطة التشريعية والسلطة القضائية.
- النظم السياسية تزودنا بمجموعة المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بحقل النظم السياسية.
- النظم السياسية تمكن الباحثين من معرفة التحولات والمتغيرات، التي تنشأ في بنية النظم السياسية.
- النظم السياسية تقود لدراسة الدستور من خلال التطرق لأهميته، وأشكاله، وأنواعه، وقواعده.
- النظم السياسية توضح الحقوق والواجبات، وكيفية تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين.
- النظم السياسية تمكن الباحثين والمختصين من تحليل القضايا والأحداث السياسية، التي تمس بنية النظام السياسية.
- النظم السياسية تشرح النظريات والمناهج السياسية العلمية، التي تبين تطور النظام السياسي.

ثانيًا: مكونات النظم السياسية

من الطبيعي قبل دراسة أي نظام سياسي لدولة ما، جمع المعلومات والبيانات ووجهات النظر المختلفة، حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج منهجية وعلمية، تقودنا في نهاية المطاف لتفسير منطقي حول أسباب تشكل النظم السياسية، لذلك اعتمدت الدراسات مكونات النظام السياسي معيارًا

لمعرفة كيفية بناء أطر النظم السياسية، ومن تلك المكونات:

المؤسسات السياسية الرسمية	تقصد بها الوزارات والمؤسسات والأجهزة الرسمية، التي تخطط وتضع البرامج وتنفذ القرارات السياسية في إطارها القانوني والدستوري، وهي: ■ السلطة التنفيذية. ■ السلطة التشريعية. ■ السلطة القضائية.
القوى السياسية الفاعلة	تقصد بها القوى السياسية الفاعلة غير الرسمية في النظام السياسي، والتي لها تأثير في عملية صنع القرارات ورسم السياسات العامة، ومن أبرزها: ■ الأحزاب السياسية. ■ مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والعمالية). ■ جماعات الضغط والمصالح. ■ الرأي العام. ■ وسائل الإعلام. ■ الجامعات ومراكز الأبحاث والفكر والدراسات.
الثقافة السياسية (الوعي السياسي)	تقصد بها مجموعة الأفكار والمعارف والاتجاهات والمظاهر السياسية السائدة في مجتمع ما، والتي تتمثل في تنظيم العلاقة التشاركية بين جميع القوى السياسية الفاعلة في داخل النظام السياسي، انطلاقًا من مستوى الثقافة السياسية وتأثيراتها القيمية، في طبيعة التفاعلات السياسية، كمعرفة: ■ دور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات السياسية. ■ الحقوق والواجبات. ■ سن التشريعات ورسم السياسات. ■ عمل السلطة وتوجهاتها. ■ خطط القوى السياسية وأهدافها.
التفاعلات السياسية	تقصد بها طبيعة عملية التفاعلات السياسية، التي تتشكل نتيجة التفاعل الحاصل بين المؤسسات السياسية الرسمية مع القوى السياسية الفاعلة الأخرى في داخل إطار المجتمع وتنتج ما يعرف بالبيئة السياسية، التي بدورها تؤثر على كل مكونات النظام السياسي.

القوانين والتشريعات الأخرى	تقصد بها مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تضعها السلطات الرسمية، وتحدد مسارات القوى السياسية، وتحكم العلاقة الوظيفية بينها، وبالتالي تبرز شكل الإطار البنيوي للنظم السياسية.

ثالثًا: خصائص النظام السياسي

يتميز النظام السياسي عن بقية النظم الاجتماعية الأخرى في داخل الدولة بعدة خصائص، فهو يؤثر في تلك النظم ويتأثر بها؛ لكنه يمتلك عدة سمات نستطيع من خلالها تحديد أوجه الاختلاف بينها، ولعل أبرزها:

- يمتلك النظام السياسي السلطة العليا في البلاد، بينما تساهم النظم الأخرى في مسار سلوكها.
- يقوم النظام السياسي برسم السياسات العامة وصنع القرارات السياسية من خلال سلطاته الثلاث.
- يحدد النظام السياسي أهداف ومصالح الدولة، بينما تؤدي النظم الأخرى وظيفة المرجع في ذلك.
- يعتبر النظام السياسي صاحب التأثير الأكبر على الأنظمة الأخرى كافة.
- يلزم النظام السياسي أفراد المجتمع بتطبيق قوانينه واتباع قراراته، بينما لا تمتلك النظم الأخرى الصفة الإلزامية القانونية.
- يمتاز النظام السياسي بسمة السلطة الشرعية الحاكمة، التي تفرض احترامها على الجميع، في المقابل تُحترم النظم الأخرى، أيضًا؛ لكنها لا تستطيع فرض ذلك.
- تأثير الأعراف في عمل النظام السياسي أقل من تأثيرها في عمل الأنظمة الأخرى، والسبب في ذلك، تحكم القوانين والقرارات والسياسات المكتوبة في سلوك النظام السياسي.

المبحث الرابع: علاقة النظم السياسية بالعلوم الأخرى

أولاً: علاقة النظم السياسية بـــ (علم النفس)

علم النفس هو العلم الذي يهتم بدراسة شخصية وسلوك الإنسان وأنماط تفكيره، من أجل الوصول إلى فهم وتفسير هذا السلوك والتحكم به.

وتعتمد النظم السياسية على علم النفس، لتفسير وتحليل سلوك الإنسان – الأفراد المؤثرين – كصناع قرار، من خلال دراسة طبيعة تصرفاتهم، وأفكارهم، ومعتقداتهم، وشخصياتهم، وتحليل تلك العوامل النفسية وتأثيرها، في مدى استجابة الأفراد في داخل المجتمع، حيث تعتمد النظم السياسية على قياس رضى واستجابة الرأي العام، كنتيجة لعملية تفاعل مكونات النظام السياسي.

ثانيًا: علاقة النظم السياسية بـــ (العلوم الأمنية)

العلوم الأمنية هي العلوم التي تهتم بدراسة المواضيع الأمنية كافة، التي تتعلق بتوفير الأمن وحماية الأفراد وسلامتهم، والحفاظ على الممتلكات، ومكافحة الخروج عن القانون، ومجابهة جميع أشكال التهديدات البشرية والطبيعية، التي تطرأ على المجتمع وفق أسس علمية ومنهجية.

ويعول علم النظم السياسية على العلوم الأمنية لدراسة الإجراءات الأمنية المتبعة في كل نظام سياسي، ومدى تطبيقها في داخله، حيث ينعكس ذلك على سلوك القوى السياسية الفاعلة في النظام السياسي، بالإضافة لمعرفة مستوى الحالة الأمنية التي يحتاجها النظام السياسي لاستقراره واستمراره.

ثالثًا: علاقة النظم السياسية بـــ (علم التاريخ)

علم التاريخ هو العلم الذي يهتم بدراسة الوقائع والأحداث التي جرت في الماضي على أسس علمية، من أجل الوصول إلى قواعد وحقائق، تساهم في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ويستعين علم النظم السياسية بعلم التاريخ كمصدر رئيس، لدراسة نشأة النظم السياسية وتطورها تاريخيًا على مر العصور، وبالتالي معرفة طرق تأسيسها واستمرار بقائها، ومقارنتها بالنظم السياسية المعاصرة، فلا نستطيع دراسة أي نظام سياسي، دون العودة إلى نشأته وجذوره التاريخية.

رابعًا: علاقة النظم السياسية بـــ (علم السياسة)

علم السياسة هو العلم التي يهتم بدراسة شكل الدولة وإدارة نظام الحكم فيها، من أجل تحليل سلوكها وتفسير تفاعلها داخليًا وخارجيًا.

ويعتمد علم النظم السياسية اعتمادًا أساسيًا وضروريًا على علم السياسة، من خلال دراسة إدارة الدولة وتنظيمها السياسي، ومن ثم تحليل سلوكها، وتفسير تفاعلها في إطار النظام السياسي، ومدى استجابة القوى السياسية المختلفة، كأحد مكونات النظام السياسي للبيئة السياسية.

خامسًا: علاقة النظم السياسية بـــ (القانون الدستوري)

يُعرف القانون الدستوري على أنه مجموعة القواعد القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية، التي توضح مهام وصلاحيات السلطات الموجودة في الدولة، والعلاقة الوظيفية بين القوى السياسية المختلفة.

ويرتبط كل نظام سياسي بالقانون الدستوري حسب كل دولة، ويهدف

لدراسة صلاحيات مؤسسات الدولة الرسمية، ومعرفة اختصاصاتها الدستورية، ومن ثم تفسير آلية تفاعلها مع جميع القوى الفاعلة وفقًا للقواعد الدستورية، فهو يهتم بدراسة قانونية الدولة، وطبيعة نظام الحكم فيها، وشكل النظام السياسي المتبع، كما يحدد الحقوق والحريات الممنوحة للأفراد.

سادسًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الاقتصاد)

علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة إدارة الموارد المتاحة، والاستفادة منها لإنتاج السلع والخدمات المختلفة، ومن ثم طرق توزيعها، لتلبية حاجات ورغبات أفراد المجتمع وفق مناهج علمية.

ويؤثر علم الاقتصاد في النظم السياسية ويتأثر بها، من خلال تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية التي ترتبط بالمجتمع، كما تستفيد القوى السياسية من الاقتصاد من خلال دراسة احتياجات الأفراد ومطالبهم الحياتية، مستغلة في ذلك الضغط على السلطات الرسمية من جهة، وكسب ولاءات الأفراد من جهة أخرى، خدمة لمصالحها ودعمًا لأهدافها السياسية.

سابعًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الإحصاء)

علم الإحصاء هو العلم الذي يهتم بدراسة الإجراءات والأساليب العلمية، التي تستخدم في جمع وتنظيم البيانات ثم تحليلها، بهدف الوصول إلى معلومات ونتائج محددة، تساعد في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات.

ويندمج علم الإحصاء في جميع العلوم المختلفة ومنها النظم السياسية، التي تعتبره أداة مهمة، يتم الاستعانة بها من قبل المؤسسات السياسية الرسمية، لجمع البيانات حول قضية أو ظاهرة أو حدث معين، من أجل

الدراسة والتحليل، ثم الوصول إلى نتائج محددة، يستفيد منها صناع القرار في المؤسسات الرسمية، كما تهتم به القوى السياسية الأخرى كوسيلة إحصائية، تقيس من خلالها مدى رضى الرأي العام حول الخدمات المقدمة، وتُكون بهم رأيًا عامًا، للاستفادة من أصواتهم الانتخابية.

ثامنًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم الاجتماع)

علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع، من خلال تحليل السلوك الإنساني ومعرفة التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يهتم - أيضًا - بتأثير الظواهر المجتمعية في داخله، كالعادات والتقاليد، والقيم، والدين، والأنماط، والممارسات الأخرى.

ويستعين علم النظم السياسية بعلم الاجتماع في دراسة شكل التفاعلات المجتمعية بين الأفراد، ومستوى الثقافة السياسية لديهم، واتجاهات الرأي العام، ومدى استجابة مؤسسات الدولة لمتطلبات واحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى معرفة تأثير أفراد المجتمع ودورهم في عملية صنع القرارات السياسية، كما تتم الاستفادة من هذا العلم، في دراسة الظواهر المجتمعية السلبية وتحليلها، والخروج بنتائج تساعد على سن تشريعات جديدة تحد من تأثيرها وفاعليتها.

تاسعًا: علاقة النظم السياسية بـ (الإعلام)

يُعرف الإعلام بأنه مجموعة الوسائل والأساليب، التي تُستخدم في نشر المعلومات، ونقل الأفكار والآراء للمتلقي أينما كان.

ويرتبط علم النظم السياسية ارتباطًا جذريًا بالإعلام، لمعرفة أبرز الأحداث والقضايا والظواهر وتأثيرها، من خلال متابعة ما يتم نشره في

وسائل الإعلام، كما تستعين به القوى السياسية لنشر أفكارها وخططها وبرامجها، من أجل ترويجها وتسويقها لأفراد المجتمع، عبر وسائل الإعلام المختلفة، فالقوى السياسية التي تمتلك أدوات إعلامية مؤثرة، تتحكم، غالبًا، في توجهات الرأي العام.

عاشرًا: علاقة النظم السياسية بـ (علم العلاقات الدولية)

علم العلاقات الدولية هو العلم الذي يهتم بدراسة مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة، التي تحدث بين الوحدات الدولية في المجتمع الدولي.

ويستعين علم النظم السياسية بعلم العلاقات الدولية، لمعرفة شكل التفاعلات الإقليمية والدولية، وتأثيرها على النظم السياسية للدول، بحكم تأثر كل نظام سياسي بالمحددات الداخلية والخارجية، ومن هنا تتأثر كل دولة بمحيطها الخارجي، بسبب حركة التفاعلات بين الوحدات السياسية، فكل دولة تنطلق من نظام سياسي خاص بها، ساهم في سلوك سياستها الخارجية، فالعلاقة هنا بين النظم السياسية والعلاقات الدولية، علاقة تفاعلية يتأثر من خلالها كل طرف.

الحادي عشر: علاقة النظم السياسية بـ (علم الإدارة العامة)

علم الإدارة العامة هو العلم الذي يهتم بدراسة مجموعة الوظائف والوسائل والأعمال، التي تسعى لتقديم الخدمات العامة للمجتمع، وفقًا لأهداف السياسات العامة التي رسمتها الدولة.

وعليه فإن العلاقة بين العلمين علاقة تبعية، فعلم الإدارة العامة فرع من فروع النظم السياسية، أي أنه أداة من أدوات النظم السياسية، ويتمثل ذلك في احتياج المؤسسات السياسية والقوى السياسية الأخرى المؤثرة في

النظـام السياسـي إلـى العديـد مـن العمليـات والتنظيمـات الإداريـة، للوصـول إلـى أهدافهـا وخططهـا الموضوعـة، معنـى ذلـك أن التفـاعلات السياسـية مـا هـي إلا نتيجـة للعلاقـة الوظيفيـة بين فواعـل النظـام السياسـي.

الثاني عشر: علاقة النظم السياسية بـ (علم الأمن السيبراني)

علـم الأمـن السـيبراني هـو العلـم الـذي يهتـم بدراسـة ومعرفـة مجموعـة الطـرق والوسـائل التـي يتـم مـن خلالهـا حمايـة أجهـزة الاتصـالات، وأنظمـة الشـبكات، وسـلامة البيانـات والمعلومـات، وبرامـج التطبيقـات الإلكترونيـة، مـن الهجمـات والتهديـدات السـيبرانية كالاختـراق، أو التهديـدات، أو التجسـس، أو التخريـب، حيـث يسـعى الأمـن السـيبراني، إلـى صـد أو التقليـل مـن خطرهـا وأضرارهـا قـدر المسـتطاع.

لذلـك تلجـأ النظـم السياسـية بشـكل ضـروري إلـى الأمـن السـيبراني، لحمايـة البيانـات والمعلومـات الإلكترونيـة لمؤسسـاتها ومنظماتهـا وأفرادهـا مـن الهجمـات السـيبرانية، فالكثيـر مـن الأزمـات بـدأت بتهديـدات سـيبرانية، ممـا انعكـس علـى اسـتقرار المجتمعـات، التـي تعتبـر العامـل الأول لاسـتدامة النظـم السياسـية، فالأمـن السـيبراني أصبـح مرتبطًـا بجميـع قطاعـات الدولـة، وأنظمتهـا التشـغيلية، وهـي بلا شـك ترتبـط بشـكل طبيعـي بمكونـات النظـام السياسـي.

الفصل الثاني

نشأة وتطور النظم السياسية

المبحث الأول: تاريخ النظم السياسية في العصور القديمة

ليس الهدف من دراسة نشأة وتطور الأنظمة السياسية، سرد التاريخ فحسب؛ بل استخلاص الأفكار من تشكل النظم السياسية عبر التاريخ، والمرور بالعوامل الحقيقية والتأثيرات الجوهرية، التي جعلتها قائمة ومتماسكة، والأهم، في اعتقادي، مقارنتها بطبيعة الأنظمة السياسية المعاصرة، وهل كان البشر قديمًا يعيشون فعلاً حياة نظامية أم عشوائية، ولماذا سعَوا أصلاً، لإيجاد نظام يقوم على حمايتهم، ويلبي احتياجاتهم، لذلك لابد من العودة للتاريخ، ومواكبة شكل التطورات التي امتدت عبر الحقب الزمنية المختلفة، من خلال الوقوف عند أقدم الحضارات التي تشكلت، والنظم السياسية السائدة في تلك الفترة، ونقاط التحول في تاريخ تلك الأنظمة، التي كانت سببًا في ظهور الأنظمة السياسية في وقتنا المعاصر.

أولاً: النظم السياسية في وادي الرافدين

تعتبر الحضارة السومرية أقدم حضارة عرفها الإنسان، حيث نشأت منذ حوالي خمسة آلاف عام قبل الميلاد، وتطورت الأنظمة السياسية فيها على مدى العصور التاريخية، وأشهرها عصر السلالات نسبة إلى السلالة السومرية، تعبيرًا عن آلية النظام الذي نشأ في تلك الفترة، ويقوم النظام السياسي لدى السومريين على فكرة مفادها، أن نظام الحكم والملوكية مرتبط بالآلهة في السماء، وحتى تحكم الأرض والبشر، فإنها تنتدب أو تفوّض عنها نوابًا تصطفيهم من بين البشر، ليكونوا نوابًا عن الآلهة في حكم البشر [3].

وتعتبر بذلك النظرية الأساسية، في أصل نظام الحكم في وادي الرافدين، فقد تفردت هذه الحضارة بأول ظهور، لنظام دولة المدينة، كشكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري، ولعل أقرب ما يضاهيه أنموذجًا وشكلاً،

هـي دولـة المدينـة التـي ظهـرت في الحضـارة الإغريقيـة، حيـث كانـت كلتـا الحضـارتين، تتسـم بالوحـدة السياسـية، التـي مهـدت، لاحقًـا، لظهـور دولـة المدينـة ثـم الدولـة المركزيـة [4].

1) دولة المدينة

تذكـر الدراسـات التاريخيـة أن بلاد سـومر كانـت مقسـمة إلـى عـدة أجـزاء (دويلات)، وكان كل جـزء منهـا (دويلـة) يتمتـع باسـتقلالية عـن غيرهـا مـن الناحيـة السياسـية والاقتصاديـة والقانونيـة، ولهـا بذلـك نظمهـا وتقاليدهـا وعاداتهـا المتبعـة؛ لكـن كل دويلـة كانـت تتمركـز حـول مدينـة رئيسـة تسـمى العاصمـة، وبحسـب الوثائـق السـومرية، فقـد كان يحكـم كل دويلـة مـن دويلات المدن أمير، يسـمى بالسـومرية (أنسـي)، وكان الأمير يسـتعين بعدد من الإداريين والمفتشين والجبـاة في إدارة دولـة المدينـة، حيـث اهتـم الحـكام والأمـراء بتنظيـم حيـاة المجتمـع ومراعـاة الحقـوق الفرديـة، وذلـك مـن خلال سـن التشـريعات، التـي حـددت حقـوق وواجبـات الأفـراد، ونشـر العـدل بين أبنـاء المجتمـع كافـة، ولعـل أبـرز ظاهـرة في نظـم تلـك الـدويلات، ظهـور الديمقراطيـة البدائيـة لأول مـرة في عهـد سـومر الأول، حيـث يعـود لهـا الفضـل في تشـكل المدينـة السـومرية وتطورهـا في بدايـة الألـف الثالثـة قبـل الميـلاد، فقـد عُقـد لأول مـرة بـرلمان سياسـي، يتألـف مـن مجلسـين:

- مجلس الأعيان
- مجلس الأحرار

ويجتمـع المجلسـان للإشـراف علـى أمـور المدينة، واتخاذ القـرارات الضرورية في الحالات الطارئـة التـي تحتـاج إلـى قـرار حاسـم. أمـا طريقـة حكـم الملـوك في هـذه المـدن، فتوصـف بأنهـا أقـرب مـا يكـون إلـى النظـام الديمقراطـي الحديـث في صنـع القـرار السياسـي، مثـل إعلان الحـرب وإبـرام السـلام [5].

وتشهد على ذلك الملحمة الشعرية (جلجامش)، التي تتألف من مجموعة قصائد، حيث تخبرنا أن نظام دولة مدينة (أوروك)، قام على وجود مجلسين هما:

- مجلس الشيوخ: يتألف من شيوخ المدينة.
- مجلس النواب: يتشكل من المحاربين الشباب.

وقد ورد في تلك الملحمة، أن رسلاً من دولة (كيش) المجاورة، قدموا إلى بلاط جلجامش، وطلبوا منه استسلام دولته، عندها ترك الملك جلجامش أمر الفصل في الاستسلام أو الحرب، في يد هذين المجلسين، وبذلك انتقل التنظيم السياسي لمدينة (أوروك) إلى مرحلة مهمة في تاريخ الفكر الإنساني، وهو منطق التفكير الديمقراطي الذي لم يدم طويلاً، حيث انتقل الحكم، لاحقًا، من النظام الديمقراطي البدائي، إلى النظام الملكي (الأوتوقراطي)، وقد تميزت تلك الفترة بصبغته الوراثية، التي تؤكد على فكرة العرش المرتبطة بأفراد الأسرة الحاكمة، وفقًا لمبدأ الاختيار الإلهي [6].

2) الدولة المركزية

جرت عدة محاولات لتوحيد دويلات المدن في كيان دولة واحدة، وقد نجح بعض الأمراء السومريين فعلاً ولو لمدة قصيرة، بفرض سيطرتهم على بقية المدن، وتوحيد القسم الأكبر من البلاد، ونتيجة لمثل هذا الإنجاز السياسي والعسكري، أطلق على هؤلاء الأمراء لقب (لوكال) أي (الملك)، ويعني بالسومرية (الرجل العظيم)، ويعد الملك (سرجون الأكدي) من أشهر ملوك العراق القديم [7].

لقد تجاوزت حدود امبراطورية (سرجون الأكدي) منطقة الشرق الأدنى، وشملت جزءًا لا بأس به من المناطق الخاضعة لنفوذ الحضارة السومرية القديمة، والتي كانت على تماس فكري واقتصادي دائم معه، إلا أن الأكادية شعبًا وحضارة، استطاعت، ولأول مرة، أن تضفي على هذا التأثير الحضاري

وجهًا سياسيًا، فلم يكون حكام سومر القدماء سوى منفذين لأوامر الآلهة بحسب المعتقد السائد، حيث اتسمت فترة عصرهم باتساع دائرة الأدب، وظهرت حركة التدوين والتأليف والنقل والترجمة، وفي مقدمتها تدوين المعارف والعلوم [8].

ومن المتغيرات المهمة التي انتهى إليها التطور السياسي للعراق القديم، تعاظم سلطة الملك، وانفصال سلطته الزمنية عن السلطة الدينية، المتمثلة في المعبد وطبقة الكهان، فقد حافظ الملك على سلطته الدينية المقدسة، كونه ممثلاً لها في حكم البشر؛ لكن في المقابل، استولى على المملكة جميعها، وبرزت هذه الظاهرة إبان حكم الملك حمورابي الذي نقل السلطات جميعها من المعبد إلى القصر، وأصبح بذلك القضاء وشؤون العدل علمانيًا [9].

وبذلك يمكن إجمال النظم السياسية في بلاد الرافدين بالجدول التالي:

النظم السياسية في بلاد الرافدين	○ تميزت هذه الحضارة بنشأة السياسة في بلاد ما بين النهرين. ○ قامت في هذه الحضارة نظم سياسية متعددة بفضل التعايش بين الأسر المختلفة. ○ اعتبر الحكام أنفسهم (وكلاء الآلهة) من خلال المعابد، والتي كانت مراكز الحكم. ○ كانت السلطة مركزية دون استبداد، لوجود مجلسين تشريعيين يؤخذ فيهما برأي الأعضاء.

ثانيًا: النظام السياسي في حضارة وادي النيل

نشأت الحضارة المصرية الفرعونية في الشمال الشرقي لإفريقيا على ضفاف وادي النيل، حيث انقسمت المجموعات السكانية حول النيل إلى قسمين:

- مصر العليا
- مصر السفلى

اتسمت العلاقة بين القسمين بالعداء، إلى أن تم فرض الوحدة بالقوة في حدود عام 3200 ق.م، ومر التاريخ السياسي لمصر الفرعونية بأربع مراحل [10]:

الدولة القديمة	(3200 – 2111) ق.م
الدولة الوسطى	(2111 – 1586) ق.م انتهت بغزو الهكسوس.
الدولة الحديثة	(1586 – 1101) ق.م مرحلة التوسع، تم احتلال سوريا ولبنان ووصلوا إلى الفرات.
فترة الانحطاط	(1101 – 332) ق.م انتهت بخضوع مصر لحكم اليونان مع الإسكندر المقدوني.

اتخذ نظام الحكم في مصر منذ بداية التاريخ الفرعوني (3200 ق.م)، صورة الملكية المطلقة، وقبل المصريون هذا الشكل من الحكم، طالما لم تتحول السلطة السياسية إلى حكم استبدادي، لا يعترف بحق ولا يلتزم فيه بقانون، وارتكز النظام السياسي على فكرة الملكية الإلهية، فكان الملك يعتبر نفسه إله بين البشر، وهو بهذه الصفة، يمتلك مصدر السيادة في الدولة، ومنبع الحق والعدل، وترتب على تأليه الملك، جمع السلطات كلها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، في شخصه [11].

ثالثًا: النظام السياسي في الحضارة الإغريقية

ينقسم التاريخ اليوناني إلى العهود التالية [12]:

عهد الملوك 1100 – 750 ق.م	هو من أقدم العهود، وفيه أصبح لليونانيين ملوك مختارون من القادة العسكريين، ويساعد الملك مجلس للشورى، يعمل على فض النزاعات بين الناس.
عهد النبلاء 750 – 625 ق.م	هذا العهد سيطر فيه النبلاء على الأراضي الزراعية، وتمكنوا بذلك من السيطرة على البلاد، واستبدلوا، لاحقًا، النظام الملكي بنظام النبلاء.

عهد الطغاة 625 – 525 ق.م	ازدهرت الصناعة في هذا العهد، وازدادت ثروة أصحاب الصناعات، حتى تمكنوا من إلغاء النظام السابق وإقامة نظام الطغاة.
عهد الديمقراطية 425 – 431 ق.م	أصبحت البلاد في هذا العصر تدار من قبل مجلس يسمى بمجلس الخمسمئة، وكان هذا المجلس يدير شؤون البلاد، ويشرف على الموظفين وإصدار الأوامر، وهو شبيه بمجلس البرلمان في الوقت الحاضر.

عرفت بلاد اليونان أنظمة سياسية متعددة ومختلفة، ويرجع ذلك لتقسيم اليونان إلى عدة مدن مستقلة، حيث تعتبر كل وحدة سياسية قائمة بذاتها، ولها مقوماتها الخاصة بها من الناحية الاجتماعية والدينية بالإضافة إلى وضعها السياسي والإداري، ويمكن هنا دراسة التنظيم السياسي لدولة المدينة في بلاد اليونان متخذين من أثينا مثالاً، نظرًا لأهميتها بين المدن اليونانية، فقد طبقت فيها تجربة الحكم الديمقراطي ووصلت فيها إلى مرحلة لم تصلها المدن الأخرى [13].

ويعتبر دستور (كليثينيس) الأساس الديمقراطي لأثينا، فقد تميز بإزالة العقبات التي كانت تعترض النظم الديمقراطية، وكانت سببًا في فشل الدساتير السابقة، وتتمثل هذه العقبات في الصراع القبلي والصراع الحزبي، ولقد أقام (كليثينيس) تنظيمه على أساس إداري بحت، حيث قضى تنظيمه على الصفة السياسية للقبيلة القديمة والصراع الحزبي، ويتمثل التنظيم السياسي في عهده بـ :

- مجلس العامة.
- مجلس الشورى.
- مجلس القضاة.
- مجلس الجمعية الشعبية.

وقد سادت الديمقراطية على الحياة السياسية في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، ونعني بـ «الديمقراطية» من حيث المبدأ «حكم الشعب»، حيث دأب بعض السياسيين في وقتها على معارضتها، متطلعين بذلك لحكم «الاستبداد» أو «حكم الفرد الواحد» أو «حكم القلة» [14].

عول الديمقراطيون على المساواة السياسية ودولة القانون، التي تضمن تحقيق المساواة والمشاركة في الأعمال والسلطة، ففي تلك الحقبة كان التعلق بالمساواة منطلقًا من دواعي حماية الطبقات الشعبية، ضد ردة فعل حكم الأقلية وحكم الفرد، حيث تميزت تلك الفترة بنمط من الديمقراطية المباشرة من خلال وجود:

1) الهيئات التمثيلية
2) المجالس المنتخبة
3) المحاكم
4) الدساتير والقوانين [15]

رابعًا: النظام السياسي عند الرومان

ورث الرومان الكثير من المفاهيم السياسية اليونانية التي طوروها وأضافوا إليها، وأقاموا إمبراطورية كبيرة بدلاً من دولة المدينة، حيث شهدت الدولة الرومانية ثلاثة أنظمة سياسية رئيسة هي:

- الملكية
- الجمهورية
- الإمبراطورية

فقد ظهرت روما في بداية عهدها، كدولة مدينة مكونة من عدة قبائل، تسكن التلال المحيطة بها، وهي بذلك تشبه نظام دولة المدينة القائم في

المدن اليونانية، أثينا وإسبرطة، حيث مرت في تاريخها السياسي الطويل منذ تأسيسها بعدة مراحل، حتى وصلت إلى تأسيس إمبراطورية مترامية الأطراف [16].

1) روما الملكية

كانت الملامح الرئيسة للتنظيم السياسي لمدينة روما، لا تختلف كثيرًا عما كان شائعًا في أي مدينة من مدن الدولة التي عرفها العالم القديم، فالعامة كانوا يجتمعون من حين لآخر في مجلس الأحياء، حيث تتمثل مهمة هذا المجلس، في الموافقة على القرارات التي يصدرها مجلس الشيوخ الذي يضم في عضويته أرستقراطية روما من كبار أصحاب الأراضي، وهي الطبقة التي كانت تسمى طبقة الأشراف أو الآباء، وقد كانت سيادة هذه الطبقة اقتصادية، لاعتماد صغار الملاك عليهم اجتماعيًا واقتصاديًا، ويمثل الملك أعلى الهرم في هذا التنظيم السياسي، وكانت بيده جميع السلطات، السياسية، والقضائية، والعسكرية، إلا أن الصفة الدينية كانت هي الغالبة، فهو الذي يقدم الذبائح للآلهة، ويتولى وضع التقويم السنوي بمساعدة كبار رجال الدين [17].

2) روما الجمهورية

بدأ العصر الجمهوري من عام 509 ق.م حتى عام 27 ق.م، وذلك بعد طرد آخر ملوك روما، بسبب السياسة التعسفية التي انتهجها، وترتب عليها سخط مختلف الطبقات، وعلى رأسها طبقة الأشراف، وانتهت الثورة بطرده، وإلغاء نظام الحكم الملكي، وإحلال النظام الجمهوري محله، واستمر هذا النظام الجديد خمسة قرون، توالت فيه على روما أحداث كثيرة؛ داخلية وخارجية، وكان لها الأثر البارز في تطور النظم السياسية والدستورية. وقد قام النظام السياسي خلال هذه المرحلة على أساس ثلاثة أجهزة، هي:

- الحكام
- مجلس الشيوخ
- المجالس الشعبية

فقد طرأ تعديل جوهري على نظام الحكم في العصر الجمهوري، وهو مساواة طبقة العامة بطبقة الأشراف، يضاف إلى ذلك أن طبيعة النظام الجمهوري، تقوم على أساس اختيار الحاكم بطريقة الانتخاب، وتحديد مدة حكمه. وابتكر الرومان - أيضًا - نظامًا جديدًا لرئاسة الدولة، فوضعت مقاليد الحكم في يد شخصَين، يطلق على كل منهما لقب قنصل، ولكل منهما حق الاعتراض على قرارات الآخر، وهما بذلك متساويان من حيث السلطة والمسؤولية، ويتم اختيارهما بالانتخاب لمدة عام، ولا يجوز تجديد انتخابهما، وهذه الوسيلة في رئاسة الدولة تهدف إلى تفادي استبداد الحكام [18].

3) روما الإمبراطورية

استحدثت روما عام 27 ق.م نظامًا دستوريًا وسياسيًا جديدًا، عرف بالنظام الرئاسي، ورغم أن (أوكتافيوس) وهو أول إمبراطور روماني، حافظ على هيكل النظام الجمهوري في جميع مظاهره، من حيث استمرار الانتخابات لجميع مناصب الحكم، وبقاء المجالس التشريعية، إلا أنه اتخذ لنفسه منصبًا جديدًا خارج الهيكل الجمهوري، وهو منصب المواطن الأول، أو بعبارة أخرى رئيس الدولة، وبصفته رئيسًا، اصطلح على تسمية النظام الجديد الذي أقامه، اسم النظام أو فترة الحكم الرئاسي، وفي واقع الأمر، أصبح (أوكتافيوس) أو أغسطس، كما لقب فيما بعد، هو الحاكم الفعلي المتصرف في جميع شؤون الدولة، فجمع في يديه كل السلطات، السياسية، والقضائية، والعسكرية، ونظرًا لأن سلطة القيادة العسكرية المطلقة، أصبحت أخطر صفة ملازمة لشخصية رئيس الدولة الجديد، فقد أطلق المؤرخون

على العصر الذي بدأه أغسطس باسم الإمبراطورية الرومانية [19].

فقد تمكن أغسطس من تعيين لجنة من السيناتوس (مجلس الشيوخ الروماني)، لمعاونته في إعداد جداول أعمال اجتماعات السيناتوس، وكانت تتألف هذه اللجنة من اثنين من القناصل، وممثل عن مناصب الحكم الأخرى، ومعهم خمسة عشر يتم اختيارهم بالقرعة من بين أعضاء السناتوس، وتتغير هذه اللجنة كل ستة أشهر، وبعد أن أعيد تنظيمها في عام 13 ق.م، أضيف إليها أعضاء من أسرة الإمبراطور ومن طبقة الفرسان، حيث أخذت هذه اللجنة تمارس مهامًا، كانت سابقًا من اختصاص السيناتوس (مجلس الشيوخ الروماني) ذاته، وأصبحت بذلك مجلسًا للحكم، وليس مكانًا للتشريع والاستشارة، بعدها أطلق أوكتافيوس على نفسه اسم (يوليوس قيصر)، وعندما أعاد إلى مجلس الشيوخ اعتبارهم، أطلقوا عليه لقب (أغسطس)، ومعناه (الجليل المحترم)، وقد اشتهر، لاحقًا، بهذا الاسم، ومن أبرز إصلاحاته [20]:

أوكتافيوس (أغسطس قيصر)	○ أول إمبراطور روماني. ○ أوكل السلطة التشريعية لمجلس الشيوخ. ○ أسس جيشًا نظاميًا بديلًا عن نظام التعبئة للحرب. ○ فرض على شعوب الإمبراطورية (السلام الروماني). ○ نظم سلوك الأفراد وتصرفاتهم في الدولة. ○ عرف الحصانة الدبلوماسية. ○ حدد أنواع المعاهدات. ○ قسّم الإمبراطورية إلى ولايات، وقسّم السلطة فيها إلى: - الولايات المشيخية: التابعة لمجلس الشيوخ. - الولايات القنصلية: التابعة للقنصل بمعنى يتولى هو سلطتها.

تمخضت جلسات مجلس الشيوخ عن صياغة دستور جديد، أوجد من الناحية النظرية حكمًا مشتركًا بين أغسطس ومجلس الشيوخ في إدارة

الدولة الرومانية؛ لكنه من الناحية الفعلية جسد سيطرة أغسطس على مقاليد الحكم في الدولة بشكل دستوري وشرعي.

المبحث الثاني: تاريخ النظم السياسية في العصور الوسطى

أولاً: العالم المسيحي (الإمبراطورية الرومانية)

تعتبر من أكبر الإمبراطوريات في تاريخ البشرية، حيث أدى اتساعها الشاسع في ثلاث قارات (إفريقيا – آسيا – أوروبا) لكثرة الغزوات على طول حدودها، ما تسبب في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانقسامها، لاحقًا، إلى قسمين:

- (القسم الشرقي) ← الإمبراطورية الشرقية
- (القسم الغربي) ← الإمبراطورية الغربية

1) الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية)

(القسم الشرقي) الإمبراطورية الشرقية	عاصمتها القسطنطينية، عرفت – أيضًا – باسم الإمبراطورية البيزنطية، وقد استمرت حتى عام 1453م، حين سقطت على يد السلطان محمد الفاتح.

تمثل نظام الحكم في الإمبراطورية البيزنطية، بوجود إمبراطور واحد، وبطريرك واحد على رأس النظام الكنسي، ومقر كل منهما مدينة القسطنطينية العاصمة، فالإمبراطور يعتبر رأس السلطة في نظام الحكم، حيث يتولى هذا المنصب وراثيًا مع شيء من التجاوز، وكان يساعده حشد كبير من الموظفين المدنيين والعسكريين، وكانت الصدارة، في هذه المرحلة، للموظفين المدنيين؛ وليست للعسكريين، وإلى جانب هؤلاء الموظفين، كان هناك القناصل، وقادة الفيالق العسكرية، بالإضافة لمجلس الشيوخ الذي

ظل اسميًا فقط دون جدوى فعلية. أما علاقتها مع الإمبراطورية الغربية فلم تتعد كون روما مجرد رمز ديني لوجود البابا [21].

2) الإمبراطورية الرومانية الغربية

(القسم الغربي) الإمبراطورية الغربية	عاصمتها روما، انهارت عام 476م، عندما اجتاحت أراضيها العناصر الجرمانية، وكوّنت دولاً عديدة، حيث أصبح لكل منها حاكم مستقل.

ولدت هذه الإمبراطورية بعد أن قام (ديوكلتيانوس) بفصلها عام 359م، وكانت تطبق نظام الحكم المطلق، وكانت روما عاصمة الإمبراطورية الغربية ومقر البابوية حتى عام 476م، حين انهارت بعد اجتياح القبائل الجرمانية لروما بقيادة (أودواكر)، ثم قامت بعد ذلك عدة دول، وأصبح لكل منها حاكم وعاصمة خاصة. وبسقوط الإمبراطورية الرومانية بدأت أوروبا بدخول حقبة جديدة، سميت، لاحقًا، بفترة العصور المظلمة، ومن أبرز المفكرين السياسيين في الإمبراطورية الرومانية خلال العصور الوسطى:

- القديس أمبروز
- القديس أوغستين

وينتمي القديس (أمبروز) إلى مرحلة تكوين الفكر المسيحي، حيث عالج مسائل دينية وفلسفية عديدة، حيث كانت الحاجة تدعو إلى معالجتها في تلك المرحلة، فقد حاول فيها وآخرون، تثبيت دعائم الفكر المسيحي، وتضمنت أفكاره دراسة العلاقة بين الكنيسة والدولة، وتفسير تسيّد الإمبراطورية على البابوية أو العكس، فقد كان ذلك من معالم تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، وقد أخذ الصراع بين الإمبراطورية والبابوية مرحلة طويلة، ومناقشات كثيرة، حتى وصل إلى الصدام المسلح بين الطرفين، وكان له تأثير كبير على النظم السياسية في داخل أوروبا، وكان (أمبروز) ممن

نـادوا بسـيطرة الكنيسـة علـى الإمبراطوريـة. أمـا القديـس (أوغسـتين)، فقـد بـدأ بتأليـف كتابـه «مدينـة اللّه»، حيـث كان يؤمـن بـأن كل سـلطة علـى الأرض قائمـة بأمـر اللّه، أي التفويـض الإلهـي، كمـا يؤمـن - أيضًـا - بـأن أخطـاء الإنسـان، هـي التـي تدفـع الحكومـة إلـى اسـتعمال القـوة لمواجهـة هـذه الأخطـاء، وكان يـرى بـأن عنـف الحكومـة هـو أمـر مـن اللّه لـعلاج هـذه الأخطـاء [22].

ثانيًا: العالم الإسلامي

مر التاريخ الإسلامي بالعديد من الدول، لعل أبرزها:

الدولة	العاصمة	المدة
دولة النبي محمد صلى اللّه عليه وسلم	○ المدينة المنورة.	11 سنة
دولة الخلفاء الراشدين	○ المدينة المنورة. (في عهد أبوبكر وعمر وعثمان رضي اللّه عنهم) ○ الكوفة (في عهد علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه)	29 سنة
الدولة الأموية	○ دمشق	89 سنة
الدولة العباسية	○ بغداد	508 سنوات
الدولة المملوكية	○ القاهرة	267 سنة
الدولة العثمانية	○ اسطنبول	625 سنة

فقـد قـام الحكـم الإسـلامـي علـى فكـرة وظيفيـة، وهـي أن أسـاس الدولـة رعايـة المسـلمين وإدارة شـؤونهم، دون التسـلط عليهـم، وحملهـم علـى مـا لا يحبـون مـن أمـور دنياهـم، مـا داموا يلتزمـون بقواعـد الآداب والسـلوك في تعاليـم الإسـلام، والخليفـة بذلـك حامـي الشـريعة وحارسـها، فـالإسـلام ليـس مجـرد عقيـدة دينيـة فحسـب؛ بـل هـو - أيضًـا - نظـام اجتماعـي سياسـي، يقبـل الوجـود والاسـتمرار بغيـر الدولـة، التـي تعبـر عنـه وتفـرض أحكامـه، وهـذا

ما عبرت عنه الدولة النبوية في المدينة، بعد هجرة النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - إليها، فكان الهدف والغاية من إقامة الدولة في الإسلام، حماية مبادئ الإسلام، وخاصة عقيدة التوحيد التي تعتبر الوسيلة لتحرير الإنسانية، وتنفيذ شرائع الإسلام، لقيام المجتمع الإنساني على أسس من العدالة، والتعاون التكافلي، والمثل الأخلاقية العليا [23].

ولد النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - في مكة، حيث لم تكن هناك دولة؛ لكن عند وصوله إلى المدينة استخدم مزيجًا من العقد الاجتماعي، والسلطة الدينية، وقوة الشخصية التي يتمتع بها، لتوحيد قبائل المدينة المتخاصمة أولاً، ثم قبائل مكة والمدن المحيطة بها ثانيًا، ليضمن بعدها مجتمعًا على مستوى دولة، معنى ذلك لم تكن تعاليم النبي - صلى الله عليه وسلم - تتعمد معاداة القبيلة؛ بل نبذ القبلية، ليبقي المجتمع ولاء مواطنيه الأول لله، ولإعلاء كلمته؛ وليس لقبائلهم.

وتنطلق الحقيقة الإسلامية من قاعدة مفادها، أن الدولة حاجة ثابتة ومطلقة، منذ أن دخل المجتمع الإنساني مرحلة الاختلاف والصراع السياسي، وستبقى إلى الأبد، طالما أن المجتمع الإنساني ماضٍ في تطور علاقاته مع المجتمعات الأخرى، فالدولة الإسلامية تؤمن بأهمية الفرد ودور المجتمع في بنائه، فليس الفرد هو قاعدة التشريع الإسلامي؛ بل هو الكائن الوحيد الذي يستطيع تطبيق مبادئ وقيم الإسلام ونشرها، والمهم هنا، أن نظام الحكم في الإسلام كما نعرفه من القرآن والسنة، هو حقيقة وليس نظرية. والفرق واضح بين الكلمتين، فالحقيقة ثابتة لا تتغير، إنما النظرية من صنع البشر وعرضة للتغير والتبديل والإنكار من وقت إلى آخر، وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد قيام الدين والدولة والسلطة، فلم يكن للجمع بين السلطات الثلاث (في عهد الرسول) أي خطر من الأخطار التي تقتضي

الفصل بينها، لأنه - صلى الله عليه وسلم - معصوم، ولا يصدر عنه قول أو فعل عن هوى. وتميز الفكر السياسي الإسلامي بعدة سمات:

سمات الفكر السياسي الإسلامي	○ الإيمان بالمساواة والعدل والإحسان. ○ محاربة الضعف والظلم والطغيان. ○ القرآن الكريم هو الأساس الأول للشريعة الإسلامية. ○ السنة النبوية هي المكملة للقرآن الكريم.

عند وفاة الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - انقطع الوحي، بعد أن اكتملت مبادئ التشريع الإسلامي، واكتفى المسلمون بالتطبيق والتفسير والاجتهاد، معنى ذلك أن السلطة التشريعية مستقلة، تمامًا، عن السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وإذا ما رجعنا إلى الإسلام بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - وفي عصر الخلفاء الراشدين سنجد أن السلطات الثلاث موجودة، والفصل بينها مطبق إلى حد كبير، فلا تتدخل سلطة في شؤون سلطة أخرى؛ ولكن ليس بالصورة المتعارف عليها في العصر الحديث، فكانت السلطة التنفيذية متمثلة في مؤسسة الخلافة، والسلطة التشريعية متمثلة في كتاب الله والسنة النبوية، والسلطة القضائية متمثلة في القضاة، حيث أكد القرآن الكريم على المبادئ العامة في الحكم والسياسة من خلال الآيات التالية[24]:

الشورى	(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)
العدالة	(إِنَّ اللَّه يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)
المساواة	(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)
الطاعة	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّه وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ)

المبحث الثالث: تاريخ النظم السياسية في العصر الحديث

لعبت الأنظمة الحاكمة خلال العصور الحديثة الدور الأوحد في إدارة وتنظيم الدولة، فلم يكن للأحزاب حظوة ولا تأثير، وهذا ينطبق - أيضًا - على تأثير القوى السياسية غير الرسمية في وقتنا الحالي، فكانت أغلب النظم السياسية تنقسم إلى (حاكم) يمتلك جميع السلطات، و(محكوم) ليس له إلا السمع والطاعة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض أمثلة النظم السياسية التي واكبت فترة العصور الحديثة.

أولاً: النظم السياسية للدويلات الإيطالية في العصور الحديثة

قسمت إيطاليا مع نهايات العصور الوسطى إلى عدة دويلات، أشهرها [25]:

- نابولي في الجنوب
- فلورنسا في الوسط
- البابوية في الوسط
- جنوة وميلانو في الشمال
- البندقية في الشرق

وكانت كل دويلة خلال عصر النهضة تتمتع باستقلال نسبي في نظامها السياسي، حيث ساد نوع من التعاون بينها لفترة من الزمان، إلا أن الحكم السائد في داخل تلك الدويلات كان مطلقًا بامتياز وارتبط بسمات الفرد الحاكم، حيث أصبحت الأوليغارشية (الأقلية)، الشكل السائد في نظام الحكم، كما حافظت الكنيسة على نفوذها ومكانتها. وشهدت بعض تلك الدويلات إصلاحات سياسية، من خلال تطوير أشكال الحكم، فمثلاً ميلانو وفلورنسا والبندقية أصبحت مراكز مالية، ومسارًا مهمًا لطرق التجارة العابرة إلى أوروبا، وهذا ما سهل صعودها لتتبوأ الصدارة الاقتصادية والسياسية في عموم أوروبا؛ لكن الانقسامات السياسية التي برزت، لاحقًا،

بين تلك الدويلات، سهل من عملية اختراقها وغزوها، ففي عام 1494م غزت فرنسا بقيادة (شارل الثامن) الدويلات الإيطالية، واستمرت الحروب حتى منتصف القرن السادس عشر، ودخلت إسبانيا على الخط، لاغتنام ما يمكن اغتنامه، وبالفعل سيطرت على أغلب الدويلات الإيطالية، مما انعكس على أشكال أنظمتها السياسية، التي تأثرت بطبيعة النظام السياسي المعمول به في مدريد [26].

ثانيًا: النظم السياسية الفرنسية في العصور الحديثة

تنقسم النظم السياسية في فرنسا إلى حقبتَين؛ الحقبة الأولى (حقبة المملكة)، والثانية (حقبة ولادة الجمهورية)، لذلك سنتطرق إلى الأنظمة السياسية المعمول بها في تلك الفترة.

1) النظام السياسي لمملكة فرنسا

قامت مملكة فرنسا في الجزء الغربي من القارة الأوروبية، واستمرت، فعليًا، حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، ودخلت عصر النهضة، بإنشاء العديد من النظم المركزية، منها النظام المالي الذي أعطى الملك صلاحيات مطلقة في تأسيس الجيوش، واستخدامه لحماية عرشه، وتمديد نفوذه، والإذعان لخططه التوسعية، وفي عام 1539م، وقع الملك (فرانسوا الأول) مرسومًا، أصبح فيما بعد قانونًا، يسمح ببسط سلطته على الجوانب التنفيذية والقضائية والدينية، كما فرض اللغة الفرنسية في جميع التعاملات التشريعية، وكان لدى الملك مجلس مستشارين أشبه بهيئة، تختص بتقديم الرأي والنصيحة لا أكثر. أما تشريع القوانين واتخاذ القرارات، فلم تكن هناك سلطة قادرة على رفض قرارات وقوانين الملك، رغم وجود الجمعية الوطنية، فقد سيطرت ظاهرة

الطبقية كسمة بارزة خلال الحكم الملكي، وقسم المجتمع الفرنسي لعدة طبقات، كطبقة النبلاء والكنيسة والإقطاعيين ثم المواطنين، وهذا ما أوجد حالة من عدم الرضى لدى عامة الشعب الفرنسي، خصوصًا ممارسة الإقطاعيين، ولنا أن نتخيل أن الكنيسة كانت لوحدها، تمتلك عشر الأراضي الفرنسية [27].

2) النظام السياسي في الجمهورية الفرنسية

أعلنت الجمهورية الفرنسية الأولى بشكل رسمي عام 1792م، وأدى ذلك لتغير جذري في طبيعة النظام السياسي، فقد تم تقويض النظام الملكي، وحُددت صلاحيات الكنيسة ومهامها، حين قامت الجمعية الوطنية بإلغاء نظام الإقطاع بشكل رسمي، ورغم أن الجمعية الوطنية كانت تفضل نظامًا ملكيًا دستوريًا بدلاً من النظام الجمهوري، إلا أن الملك تمسك بدستور مملكته وقراراته التي اتخذها، وهذه كانت نقطة التحول في داخل الجمعية الوطنية، حيث دعت الجمعية الوطنية تقاسم السلطة مع الملك وتوزيع الصلاحيات، وأخذت على عاتقها مهمة تشريع القوانين وسن التشريعات، لتنظيم عمل الحكومة وشكلها، وبعد الضغط المستمر، أذعن الملك في نهاية الأمر، بحق الجمعية الوطنية كسلطة تشريعية، في الموافقة أو الرفض على قراراته ومراسيمه، كما قررت الجمعية الوطنية، في الوقت نفسه، منح الحصانة للنواب، وإلغاء مجلس الشيوخ المعين من قبل الملك، وقلصت صلاحيات الملك ومنها سحب حق النقض، ورغم محاولات اليمين في تلك الفترة تأخير تنفيذ الإصلاحات السياسية، إلا أن الجمعية الوطنية استطاعت تجاوز ذلك، بوضع أسس الحياة السياسية لفرنسا الجمهورية، بعد خلع لويس السادس عشر، وسقوط الملكية وولادة الجمهورية الأولى، وبذلك أصبحت أول حكومة جمهورية في أوروبا [28].

ثالثًا: النظام السياسي في إنجلترا في العصور الحديثة

عرفت الثورة الإنجليزية في الأدبيات التاريخية بالثورة المجيدة، بسبب الصراع السياسي القائم بين النظام الملكي والنظام البرلماني، فقد استمرت من العام 1642م حتى العام 1688م، حيث اندلعت بعد تبني الملك (جاك الأول) أفكارًا سياسية، تدعو إلى الملكية المطلقة، وفرض توجهاته كوريث شرعي على البرلمان، ثم اتسعت الثورة، لاحقًا، بعد الخلاف السياسي بين الملك (شارل الأول) والبرلمان لعدة أسباب، منها استبداده في الحكم، وحله للبرلمان، وفرضه المذهب الكاثوليكي بالقوة على غالبية الشعب البريطاني ذي الغالبية البروتستنتية، فقد أصدر البرلمان وثيقة تلتمس فيها الحقوق، وتطالب الملك بتوزيع الصلاحيات، وما كان من الملك إلا أن حل البرلمان، وهذا ما تسبب في تأزم الحياة السياسية، وقادت تلك الأحداث عام 1649م إلى إعدام الملك (شارل الأول)، بعدها تولى جيمس الثاني السلطة عام 1685م، واتبع نهجًا سياسيًا استبداديًا هو الآخر، ففرض الضرائب لتمويل حروبه التوسعية، وتجاهل القوانين السابقة، وحين رفض البرلمان ذلك، أمر بحله، وفي العام 1688م، جاءت النقطة الفاصلة في تاريخ الثورة الإنجليزية، حين عُزل الملك (جيمس الثاني) وهرب إلى فرنسا، وتم تنصيب ابنته ماريا الثانية، ملكة على إنجلترا، حيث تغير بعدها شكل الحكم من الملكية المطلقة إلى الملكية البرلمانية، فقد ساهمت الثورة الإنجليزية بتحولات جذرية في أغلب الأنظمة السياسية في أوروبا، وبسببها أصبحت ظاهرة سياسية أدت لاندلاع العديد من الثورات، وغيرت من شكل النظم السياسية، ودعت لتقاسم السلطة وتوزيع مهامها [29].

رابعًا: النظام السياسي في الدولة العثمانية

كغيرها من الأنظمة السائدة في تلك الفترة، كان النظام السياسي في الدولة العثمانية قائمًا على أساس السلطنة الإسلامية، التي تستمد

شـرعيتها مـن المبـادئ الإسـلاميـة، فقـد كانـت صلاحيـات السـلطان مطلقـة بامتيـاز، حيـث اتسـمت صلاحيتـه بالعديـد مـن المهـام، منهـا:

- السلطان رئيس الدولة.
- السلطان القائد العام للقوات العثمانية.
- السلطان رئيس الهيئة الحاكمة.
- السلطان حامي الشريعة الإسلامية.

ورغـم ذلـك، لـم يكـن في اسـتطاعة السـلطان، تجاهـل الشـرعية الإسـلاميـة؛ لأنـه يسـتمد منهـا الاسـتمرار والبقـاء في سـدة الحكـم، فـكان يسـتمد الفتـوى الشـرعية في تحديـد سياسـته وتوجهاتـه مـن هيئـة (العلميـة)، وهـي أعلـى هيئـة دينيـة، حيـث تتألـف مـن العلمـاء والقضـاة، وترتبـط بهـا عـدد مـن الدوائـر المهمـة، مثـل [30]:

- دائرة القضاء.
- دائرة التعليم.
- دائرة الشؤون الدينية.
- دائرة العلماء.
- دائرة نقابة الأشراف.

وقـد مـر نظـام الحكـم السـلطاني بمحـاولات متعـددة بهـدف إصلاح المنظومـة السياسـية، لاسـيما الدسـتورية منهـا؛ لكـن تلـك المحاولات بـاءت بالفشـل، نتيجة رفض السـلطان لهـا، فقـد حـاول وزيـر الداخليـة العثمانـي في عهـد السـلطان عبدالحميـد الأول (1839 – 1861م)، إدخـال مـواد دسـتورية في نظـام الحكـم، وفي عهـد السـلطات عبـد العزيـز (1861 – 1876م)، قـدم وزيـر عدلـه مقترحًـا دسـتوريًا؛ لكـن السـلطان أمـر بعزلـه مباشـرة، إلا أن التحـول الدسـتوري جـاء في عهـد السـلطان عبـد الحميـد الثانـي (1876 – 1909م)، حين عهـد لصـدره الأعظـم (رئيـس الـوزراء)، إعـداد أول دسـتور عثمانـي في تاريـخ الـبلاد، حيـث نـص علـى أن يكـون الإسـلام ديـن الدولـة الرسـمي، ومهـد لإنشـاء مجلسـين؛ الأول للنـواب، والثانـي للشـيوخ، وأحـال صلاحيـة

وضع الموازنة لمجلس النواب، وتضمن - أيضًا - الدستور آلية نظام الحكم في الولايات التابعة للدولة العثمانية؛ لكن العمل بهذا الدستور لم يدم طويلاً، فبعد 11 شهرًا، أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوقف العمل بهذا الدستور [31].

المبحث الرابع: التاريخ العلمي للنظم السياسية

بدأت النشأة التاريخية لعلم النظم السياسية في إيطاليا سنة 1797م، عندما تقرر تدريس القانون الدستوري كمادة علمية في عدد من الكليات القانونية، ثم قامت بعدها كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية، باستحداث مادة القانون الدستوري في مناهجها لأول مرة سنة 1834م، ونلاحظ هنا أن النشأة التاريخية لعلم القانون الدستوري، فتح الطريق لبداية علم النظم السياسية، وذلك في عام 1954م، حين أصدرت فرنسا مرسومًا، يقضي بإلحاق مقرر يسمى «النظم السياسية» إلى «القانون الدستوري»، ليصبح بعد ذلك، مقرر «القانون الدستوري والنظم السياسية»، بعدها تقرر تدريس هذا المقرر في العديد من الجامعات العالمية ومنها الجامعات العربية [32].

فقد فرق أغلبية الفقهاء الدستوريين والسياسيين، بين مدلول القانون الدستوري ومدلول النظم السياسية، رغم تداخلهما من الناحية العلمية، حيث يهتم كل منهما بموضوع محدد:

القانون الدستوري	يتناول الجانب القانوني لنظام الحكم في الدولة.
النظم السياسية	تتناول، انطلاقًا من الجانب القانوني، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في نظام الحكم.

وفي هذا الإطار، كان عام 1948م عامًا مفصليًا في تحديد موضوعات علم السياسة، حين اجتمع عدد من الأكاديميين والباحثين في السياسة، في العاصمة الفرنسية باريس، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بهدف تأسيس جمعية دولية معنية بشؤون علم

السياسة، وكان من ضمن أعمالها تحديد الموضوعات وفروع علم السياسة، وكان ذلك بالفعل، حيث قرروا التالي [33]:

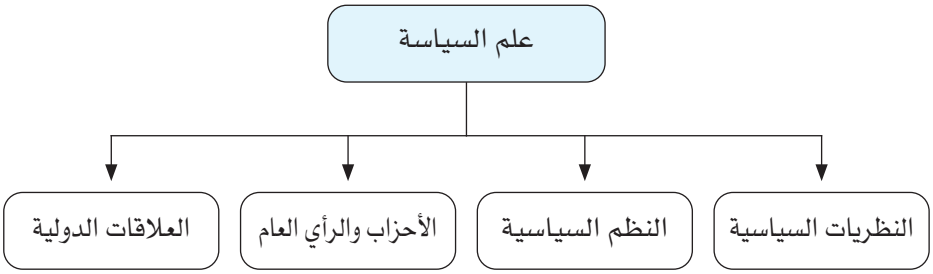

وقد فرعت اللجنة الدولية أقسام علم السياسة، بحيث أتت بالشكل التالي:

النظريات السياسية	تشمل النظريات السياسية الفروع التالية: ■ النظرية السياسية وتطورها ■ تاريخ الفكر السياسي
النظم السياسية	تشمل النظم السياسية الفروع التالية: ■ الدستور ■ المؤسسات السياسية ■ الحكومة المركزية والمحلية ■ الإدارة العامة ■ وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية ■ النظم السياسية المقارنة
الأحزاب والرأي العام	تشمل الحياة السياسية الفروع التالية: ■ الأحزاب السياسية ■ جماعات الضغط ■ منظمات المجتمع المدني ■ الرأي العام
العلاقات الدولية	تشمل العلاقات الدولية الفروع التالية: ■ السياسة الدولية ■ المنظمات الدولية ■ القانون الدولي

لكن عند التمعن في المواضيع الرئيسة لعلم السياسة والفروع التابعة لها، نلاحظ غياب التراتبية الأكاديمية عن التقسيمات السابقة، وهذا أمر طبيعي، يحدث في عملية تطوير الحقول العلمية من فترة إلى أخرى، بسبب طول المدة الزمنية منذ العام 1948م، فمثلاً، أين الانتخابات من الفروع السابقة، ولماذا غابت السياسة الخارجية كفرع من فروع العلاقات الدولية، ولماذا انحصرت تسمية الموضوع الثالث على الأحزاب والرأي العام، رغم أنها تحتوي على قوى أخرى، كجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني، لذلك أعتقد أن الشكل التالي، هو الأقرب لفروع علم السياسة وفقًا لرؤية المؤلف:

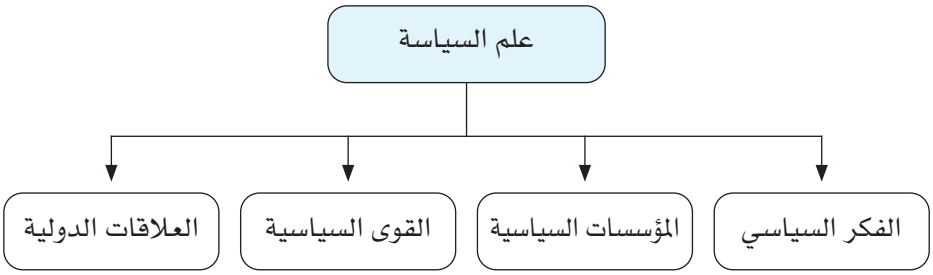

هنا نلاحظ أن التعديلات التي طرأت في الشكل السابق، غيرت من مواضيع وفروع علم السياسة، لتصبح كما يلي:

الفرع الأول: الفكر السياسي

تستبدل (النظرية السياسية) بـ (الفكر السياسي) كموضوع رئيس، ثم تضاف (الفلسفة السياسية) مع فروع الفكر السياسي لتصبح بالشكل التالي:

الفكر السياسي	○ الفلسفة السياسية. ○ النظرية السياسية. ○ تاريخ الفكر السياسي.

الفرع الثاني: المؤسسات السياسية

تستبدل (النظم السياسية) بـ (المؤسسات السياسية) كموضوع رئيس، ثم تضاف (السياسات العامة) و(الانتخابات) مع فروع المؤسسات السياسية، لتصبح بالشكل التالي:

المؤسسات السياسية	○ الدستور. ○ المؤسسات السياسية (السلطات الثلاث). ○ الحكومة المركزية والمحلية. ○ الإدارة العامة. ○ وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. ○ النظم السياسية المقارنة. ○ السياسات العامة. ○ الانتخابات.

الفرع الثالث: القوى السياسية

تستبدل (الأحزاب والرأي العام) بـ (القوى السياسية) كموضوع رئيس، ثم تضاف (مراكز الأبحاث والدراسات)، مع فروع القوى السياسية، لتصبح بالشكل التالي:

القوى السياسية	○ الأحزاب السياسية. ○ جماعات الضغط. ○ منظمات المجتمع المدني. ○ الرأي العام. ○ مراكز الأبحاث والدراسات.

الفرع الرابع: العلاقات الدولية

تضاف (السياسة الخارجية) مع فروع العلاقات الدولية، لتصبح بالشكل التالي:

العلاقات الدولية	○ السياسة الخارجية. ○ السياسة الدولية. ○ المنظمات الدولية. ○ القانون الدولي.

وما يهمنا حقيقة في هذا الكتاب هو دراسة النظم السياسية وتفرعاتها، التي وردت في وثيقة اليونسكو عام 1984م، حيث شملت النظم السياسية الفروع التالية:

أولاً: الدستور

يعتبر الدستور القانون الأعلى والأسمى في الدولة الذي يحدد القواعد الأساسية لشكلها، ونظامها، وتنظيم السلطات العامة بها، ويبين حقوق وواجبات الأفراد داخل الدولة.

ثانيًا: المؤسسات السياسية

يقصد بها مؤسسات الدولة الرسمية، التي تتولى الصلاحيات المنوطة بالسلطات الثلاث:

- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.

ثالثًا: الحكومة المركزية والمحلية

وتنقسم إلى قسمين:

1) **الحكومة المركزية:** يقصد بها الحكومة التي تمارس سلطتها الدستورية كاملة على ترابها الوطني، ويخضع مواطنوها لإدارة سياسية واحدة، معنى ذلك أن السلطة تتفرد بممارسة جميع شؤون الدولة؛ الداخلية منها والخارجية.
2) **الحكومة المحلية:** يقصد بها الوحدة الإدارية التي تباشر سلطتها التنفيذية والتشريعية والقضائية في داخل إقليمها، وتقوم بتقديم

الخدمات العامة في داخل حدودها، كما تتبع الحكومة المحلية إلى جانب الحكومات المحلية الأخرى الحكومة الفيدرالية.

رابعًا: الإدارة العامة

يقصد بالإدارة العامة مجموعة الوظائف والوسائل والأعمال التي تسعى لتقديم الخدمات العامة للمجتمع، وفقًا لأهداف السياسات العامة التي رسمتها الدولة.

خامسًا: وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

يقصد بها مجموعة الوظائف والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، ويختلف مستوى الخدمات المقدمة وكفاءتها من دولة إلى أخرى، ويعتمد في ذلك على قوتها الاقتصادية والمالية ورسمها لسياساتها العامة، بالإضافة لإيمانها بأهمية العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفرادها.

سادسًا: النظم السياسية المقارنة

يقصد بها دراسة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية للدول المختلفة، من أجل الوصول إلى نتائج سببية تفسر أوجه المقارنة بينها.

الفصل الثالث

مناهج البحث في النظم السياسية

تعددت مناهج البحث العلمي الخاصة بدراسة وتحليل النظم السياسية، لذلك تم التطرق لها علميًا، بتعريف مناهج البحث، ثم التطرق للمفاهيم المرتبطة بها، وصولاً للمناهج التي تتعلق بدراسة النظم السياسية عند كتابة الدراسات والأبحاث.

المبحث الأول: مقدمة في مناهج البحث في النظم السياسية

أولاً: منهج البحث لغة واصطلاحًا

1) منهج البحث لغة

المنهج لغة	جاء في لسان العرب أن المنهج هو «الطريق» أو «منهجُ الطريق» أي أن الطريق محدد واضح وبين، وقد ذكر المنهاج في القرآن الكريم ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، والمنهاج هو «الطريق الواضح» والنهج هو «الطريق المستقيم». معنى ذلك باختصار أن المنهج هو الطريق [34].
البحث لغة	جاء في لسان العرب أن البحث هو «الحفر والتنقيب عن أمر ما»، فقد ذكرت في القرآن الكريم ومنه قول الله تعالى : ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣١] [35].

2) منهج البحث اصطلاحًا

المنهج اصطلاحًا	يمكن تعريف المنهج اصطلاحًا بأنه «الطريق أو الطرق الصحيحة التي تؤدي لكشف الحقيقة أو الوصول إليها» [36].
البحث اصطلاحًا	هو الوسيلة التي يستعين بها الباحثون أو الدارسون، من أجل حل مشكلة ما عن طريق التقصي والتحقق والتدقيق والأدلة والبراهين والتحليل، بمعنى التمحيص والتفتيش [37].

ثانيًا: تعريف منهج البحث

وفقًا للتعريفات السابقة، وبعد ضم كلمة (المنهج) إلى جانب (البحث)، فإننا أمام مفهوم، يحمل اسم (منهج البحث)، وهذا ما يقودنا لتعريفه، كما في التالي:

1) منهج البحث بشكل عام

مجموعة الطرق والوسائل المنظمة، التي يستخدمها الباحثُ أو الدارس، لدراسة مشكلة أو ظاهرة ما، في مختلف المجالات المعرفية والإنسانية، من أجل الوصول إلى الحقيقة، أو المساعدة في كشفها مستقبلاً، وفق أسس علمية وخطط منهجية.

2) منهج البحث في العلوم السياسية

مجموعة الطرق والوسائل المنظمة، التي يستخدمها الباحثُ أو الدارس، لدراسة مشكلة أو ظاهرة في حقول العلوم السياسية، من أجل الوصول إلى الحقيقة، أو المساعدة في كشفها مستقبلاً، وفق أسس علمية وخطط منهجية.

ثالثًا: المنهج والمنهجية

قد يخلط البعض في البحث العلمي بين مفهومَين قريبَين من الناحية اللفظية؛ لكنهما بعيدان عن بعضهما من الناحية المفهومية، وهما مفهوم (المنهج) ومفهوم (المنهجية)، فالجدول التالي، يبين أوجه الاختلافات الأساسية بين هذين المفهومَين:

التعريف	المنهج	هو الطريقة أو الأسلوب العلمي الذي يسلكه الباحث في أثناء كتابة البحث.
	المنهجية	هي الإستراتيجية الشاملة، التي يستعين بها الباحث قبل وفي أثناء الكتابة، لتصميم بحث، يتوافق مع الأهداف والفرضيات.

الصفة	المنهج	هو جزء من مكونات المنهجية، كمقدمة البحث، أو تقسيمه، أو نتائجه وغيرها.
	المنهجية	ليست جزءًا من البحث؛ بل هي الإطار العام للبحث، التي ترسم وترشد الباحث علميًا.

المهام	المنهج	هو الأداة التي يستند عليها الباحث في دراسة وتحليل موضوع البحث.
	المنهجية	هي الطريقة التي تحدد نوع المنهج، من بين أنواع المناهج الأخرى بشكل علمي.

الأهداف	المنهج	يهدف لحل مشكلة البحث.
	المنهجية	تهدف لتحديد نوع الإجراءات المناسبة لحل هذه المشكلة.

الأهمية	المنهج	يوفر الأساليب والأدوات والإجراءات التطبيقية المستخدمة للقيام بالبحث.
	المنهجية	تحدد وتحلل كفاءة ودقة تلك الأساليب والأدوات والإجراءات التطبيقية، وتبحث في مدى فائدتها.

فالمنهج، وفق ما سبق، هو الفن الصحيح لتنظيم سلسلة الأفكار، من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة يعرفها الآخرون، فهو بذلك يعتبر مجموع الخطوات النظرية، المنظمة لكتابة البحث، وبلوغ هدف بحثه والإجابة على أسئلته، فمناهج البحث مرتبطة من الناحية العلمية بطبيعة المشكلة أو الظاهرة، فهي التي تحدد نوع المنهج المستخدم. أما المنهجية فتشكل التبرير المنطقي لاختيار المنهج، وتضمن كشف كفاءة الأساليب، التي يستخدمها الباحث في جمع البيانات وتحليلها، والأسس التي سيستعين بها، حيث تلعب المنهجية دورًا مهمًا في رسم الإطار العام للبحث.

وهذا ما يجعل معرفة المقصود بمناهج البحث أمرًا ضروريًا، فهي من أساسيات كتابة الدراسات والبحوث والرسائل العلمية المختلفة، فلا تكتمل الدراسة إلا بوجودها، فهي من تقود لحل المشكلات، أو المساهمة في حلها، وهنا يجب الإشارة، أنه في الإمكان استخدام منهج بحثي بعينه، أو استخدام

أكثر من منهج في داخل الدراسة المراد دراستها، فليس شرطًا أن يتم استخدام نوع واحد، إنما الأمر، كما ذكرنا سابقًا، متروك حسب نوعية الظاهرة والمشكلة وحاجة الدراسة، كما في الجدول التالي:

استخدام منهج واحد ← (المنهج الفردي)	○ المنهج التاريخي
استخدام عدة مناهج ← (المناهج المتعددة)	○ المنهج التاريخي ○ المنهج المقارن ○ المنهج الوظيفي

رابعًا: خطوات مناهج البحث في الأنظمة السياسية

تعتمد مناهج البحث على عدة خطوات أساسية، يجب أن يستعين بها الباحث عند كتابة بحثه، وهي كالتالي:

1) تحديد موضوع البحث السياسي.
2) وضع التصور العام للبحث السياسي، ثم البدء في كتابة خطة البحث وتقسيماته.
3) جمع المعلومات والبيانات والمصادر المعنية بموضوع البحث السياسي، ثم تحليلها.
4) البدء بكتابة البحث.
5) الوصول للنتائج والأفكار الجديدة التي توصل لها البحث.
6) كتابة السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالبحث السياسي.

فعند دراسة أي نظام سياسي يجب على الباحث أن يضع في الحسبان العناصر التالية:

1) الأسباب العلمية	ويقصد بها تحديد الأسباب لدراسة النظام السياسي لدولة ما.
2) التطور التاريخي	ويقصد به دراسة التطور التاريخي السياسي للدولة محل الدراسة، ثم مقارنتها بالتاريخ السياسي لدولة أخرى.

3) الثقافة السياسية	ويقصد بها معرفة العادات والتقاليد، والمعتقدات الدينية، والقيم السائدة في مجتمع الدولة.
4) الجانب الاجتماعي	يقصد به دراسة مستوى المعيشة والفئات الطبقية في داخل المجتمع وتأثيرها في النظام السياسي.
5) الجانب الاقتصادي	يقصد به معرفة شكل النظام الاقتصادي ومستواه المالي، ومدخول الفرد والناتج الإجمالي.
6) المؤسسات الرسمية	يقصد بها دراسة الآلية المتبعة لعمل المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ومعرفة كيف تعمل وتنظم خططها ثم تنفذها، وعلاقتها بالمجتمع، وخصائصها وصلاحيتها وفقًا للدستور.
7) الأحزاب السياسية	يقصد بها دراسة الأحزاب السياسية من خلال معرفة مكانتها في النظام السياسي، وتركيبتها، وجماهيرها، وتأثيرها.
8) جماعات الضغط	يقصد بها التعرف إلى دورها في العملية السياسية، وأهدافها ووسائلها وأدواتها وغيرها.
9) رسم السياسات	يقصد بها صنع السياسات العامة، من خلال دراسة كيف ترسم، ومن يرسمها، ومن يصنع القرار، وكيف ينفذ.

المبحث الثاني: أشكال مناهج البحث في النظم السياسية

أولاً: المنهج المقارن في النظم السياسية

أصبحت أغلب الدراسات والبحوث المعنية بالظواهر السياسية، وتلك المختصة بتحليل النظم السياسية، لا تستطيع الاستغناء عن المنهج المقارن، ولنا في تسمية العديد من الكتب بالنظم السياسية المقارنة أو السياسات المقارنة، دليل على مكانته كمنهج بحثي.

حيث يعرف المنهج المقارن، على أنه أحد أشكال مناهج البحث العلمي الذي يهتم بمعيار المقارنة بين النظم السياسية المختلفة، من خلال دراسة ومعرفة أوجه الاختلاف أو التشابه بين تلك النظم.

أوجه الاختلاف أو التشابه في المنهج المقارن	○ السلوك السياسي لصناع القرار في النظم السياسية المختلفة. ○ الظواهر السياسية في النظم السياسية المختلفة. ○ العلاقة بين المؤسسات السياسية، وطبيعة عملها في النظم السياسية المختلفة. ○ شكل المشاركة السياسية في النظم السياسية المختلفة. ○ دور القوى السياسية في النظم السياسية المختلفة. ○ القواعد الدستورية والقانونية، وأسلوب ممارستها في النظم السياسية المختلفة. ○ الثقافة السياسية أو البيئة السياسية في النظم السياسية المختلفة. ○ تطور التاريخ السياسي في النظم السياسية المختلفة.

وهذا يؤكد أهمية هذا المنهج الذي أضحى أمرًا ضروريًا في دراسة النظم السياسية للوصول إلى نتائج علمية، فهو أصبح أداة من أدوات معرفة العلاقة السببية، واكتشاف المتغيرات المستقلة، التي تقودنا لمعرفة المتغيرات التابعة.

وحدة التحليل في المنهج المقارن
تعتبر الدولة هي وحدة التحليل السياسي في المنهج المقارن.

تاريخيًا ساعد المنهج المقارن في تطور العلوم السياسية عند المقارنة بين الأنظمة السياسية، لمعرفة تاريخها السياسي والعلاقة السببية في استدامتها أو انهيارها، كما حصل للعديد من الأنظمة السياسية حول العالم، فالفيلسوف اليوناني (أرسطو) مثلاً، قام بمقارنة 158 دستورًا من دساتير مدن اليونان، ولاحظ مدى خصوصية كل دستور عن الآخر انطلاقًا من مبدأ البقاء والتأثير والنفوذ [38].

وكذلك بالنسبة للفيلسوف مونتسكيو الذي قارن بين الأنظمة السياسية في حينها، وذكر أنها تنقسم إلى قسمين؛ الأول نظم جمهورية، تسود فيها روح العدالة واحترام القانون، وتصان فيها الممتلكات الخاصة والعامة، والأخرى ملكية يغلب عليها الحكم المطلق وروح الاستبداد. وأكد أن هذا

التصنيف ينطلق من أساس الممارسة الفعلية لتلك الأنظمة. أما الفيلسوف الإيطالي (ميكافيلي)، فقد ميز في مقارنته بين ثلاثة أصناف من الدول [39]:

- الدولة الفردية ← التي يحكمها ملك واحد.
- الدولة الأرستقراطية ← التي تحكمها أقلية النبلاء.
- الدولة الديمقراطية ← التي تكون فيها السيادة للشعب.

ويتطلب استخدام المنهج المقارن بين الأنظمة السياسية، ليكون منهجًا علميًا صحيحًا، الخطوات والأدوات كما في الجدول التالي:

خطوات المنهج المقارن	○ تحديد المشكلة البحثية. ○ تحديد وحدة التحليل المراد دراستها. ○ صياغة الفرضيات، وتحديد المفاهيم، وجمع البيانات. ○ تحليل وتفسير المضمون. ○ استخلاص النتائج والأهمية العلمية.

نقد المنهج المقارن

هناك العديد من الانتقادات التي واجهت المنهج المقارن، لعل أبرزها:

1) صعوبة الاستدلال بالمنهج المقارن، خصوصًا في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث لعدم توفر البيانات والمعلومات الصحيحة.
2) لا يصلح المنهج المقارن لكل الأوقات والأزمنة، فمثلًا لا يستطيع الباحث المقارنة بين نظامَين سياسيَين؛ أحدهما يمر بأحداث سياسية، والآخر يشهد استقرارًا.
3) صعوبة جمع المعلومات والبيانات من مصدرها الرسمي عند كتابة البحث، فأغلب المؤسسات الرسمية لا تستجيب للباحث خصوصًا إذا كانت تتعلق بالنظام السياسي.

ثانيًا: منهج صنع القرار السياسي (صنع واتخاذ القرار)

يختص هذا المنهج في دراسة وتحليل عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في إطار النظام السياسي، لذلك من الأفضل بداية التفريق بين عمليتين

أساسيتين وهما « صنع القرار» و«اتخاذ القرار»، حيث يمر مسار القرار السياسي بثلاث مراحل رئيسية، بغية تحقيق الأهداف الوطنية والوصول إلى المصالح المرسومة، وهي:

المرحلة الأولى «صنع القرار السياسي» وتنقسم إلى خطوتين:	الخطوة الأولى	تقوم هذه الخطوة بجمع المعلومات، والآراء، والبيانات المطلوبة لعملية القرار.
	الخطوة الثانية	تتمثل هذه الخطوة في القيام بدراسة تلك المعلومات والبيانات، ثم الانتقال بها للعملية التحليلية، لتخرج بعد ذلك بنتائج محددة.

المرحلة الثانية «اتخاذ القرار السياسي» وتنقسم إلى خطوتين:	الخطوة الأولى	تستند هذه الخطوة إلى جمع النتائج والبدائل المطلوبة للقرار، وتقديمها للقيادة السياسية المخولة دستوريًا؛ لترى ما هو مناسب.
	الخطوة الثانية	تقف هذه الخطوة لاتخاذ القرار عند القيادة السياسية، فهي تعتبر المرحلة الأخيرة في عملية صنع واتخاذ القرار.

المرحلة الثالثة «تسويق وتقييم القرار السياسي» وتنقسم إلى خطوتين:	الخطوة الأولى	تستند هذه الخطوة إلى تسويق القرار عبر وسائل الإعلام المختلفة بطريقة احترافية.
	الخطوة الثانية	تقف هذه الخطوة عند تقييم القرار، وهل أدى الغرض المطلوب من صنعه أم لا.

ويُعرف منهج صنع القرار على أنه أحد أشكال مناهج البحث في الدراسات السياسية الذي يختص بتحديد ظاهرة أو مشكلة أو حدث ما، يستوجب أن يتم التعامل معه من قبل أصحاب القرار، وفق الأسس القانونية والدستورية المعمول بها، حيث يعتبر من المناهج التي تستخدم بشكل دائم في العلوم السياسية، استنادًا لحاجة كل نظام سياسي لعملية صنع القرار.

ويعد (ريتشارد سنايدر) أول من تحدث عن تحليل صنع القرار، حيث أشار لإمكانية تناوله في النظم السياسية، مثلما طبق في دراسة السياسات الخارجية [40]، ويعتمد دور صناع القرار حسب طبيعة كل نظام سياسي الذي يحدد - أيضًا - تأثير القوى، والعناصر، والمتغيرات، والتفاعلات السياسية، التي تشكل السلوك السياسي.

وحدة التحليل في منهج صنع القرار
تمثل مجموعة الأجهزة المسؤولة عن عملية صنع القرار وما تضمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وسلوكية، هي وحدة التحليل الأساسية في منهج صنع القرار.

فعملية تنفيذ أو اتخاذ القرار تخضع لعدة معايير، لعل أبرزها، مستوى صناع القرار من الناحية العلمية، وخبرتهم السياسية، وثقافة المستشارين الذين يحوطون بهم، فصنع القرار يعتبر نتيجة عمل جماعي مؤهل، والأهم من ذلك هو طرح السؤال التالي: هل هناك حاجة ماسة للبدء في عملية صنع القرار، ومن هي الفئة المستهدفة من هذا القرار، وهنا يأتي تسويق القرار كمرحلة مهمة في عملية صنع القرار، ثم متابعة القرار لتقييم تأثيره ودوره، وهل أدى الهدف المطلوب أم لا، وكل ذلك يأتي من خلال خطوات ومراحل، يتبعها منهج صنع القرار عند دراسة النظم السياسية، كما في الجدول التالي:

خطوات ومراحل منهج صنع القرار	1) تحديد المشكلة أو الحدث أو الظاهرة المراد دراستها. 2) وضع الأهداف المراد تحقيقها. 3) ترتيب الأولويات، وجمع المعلومات المعنية بها. 4) وضع التصورات والأفكار حول المشكلة المطروحة. 5) تحديد الآثار المترتبة والبدائل المطروحة لحلها. 6) البدء بمرحلة صنع القرار. 7) الوصول إلى مرحلة جاهزية القرار. 8) اختيار الوقت المناسب لتنفيذ القرار. 9) البدء بتنفيذ القرار. 10) تسويق القرار عبر وسائل الإعلام المختلفة بطريقة احترافية. 11) تقييم القرار، وهل أدى الغرض المطلوب من صنعه أم لا.

ثالثًا: المنهج السلوكي في النظم السياسية

تعود جذور نشأة المنهج السلوكي إلى عشرينيات القرن الماضي؛ لكنها برزت كمنهج تحليلي بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في ستينيات القرن الماضي، حيث جاء المنهج السلوكي كردة فعل على المناهج التقليدية التي ركزت على الجوانب (التاريخية – القانونية – الفلسفية – الوصفية)، لتفسير وتحليل سلوك الأنظمة السياسية، انطلاقًا من أشكالها وقوانينها وتشريعاتها ودساتيرها، بالإضافة لتركيز المناهج التقليدية بين الحقائق والقيم، وهذا بحسب المدرسة السلوكية منهج غير علمي [41].

ويستخدم المنهج السلوكي في أغلب الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية؛ بل إنه هيمن على مختلف العلوم الاجتماعية، وبالتالي أصبح من المنطقي استخدامه كمنهج بحثي في العلوم السياسية. ويمكن تعريف المنهج السلوكي على أنه «أحد أشكال مناهج البحث العلمي الذي يستخدم في الدراسات السياسية، ويعتمد على دراسة وتحليل الفرد كصانع ومتخذ القرار، انطلاقًا من معيار السلوك الإنساني»، حيث يعتمد المنهج السلوكي على دراسة وتحليل سلوك الإنسان (صناع القرار السياسي) في داخل النظم السياسية، من خلال تأثيره وتأثره ومدى استجابته.

فهذا المنهج ينظر إلى الظواهر السياسية ظواهر ديناميكية وحركية باستمرار، وأنها ظهرت نتيجة للتفاعلات الطبيعية التي تحصل بين الأفراد حول حدث سياسي محدد، مما ينعكس على بيئة النظم السياسية في دولة ما، فمعنى ذلك أن السلوك البشري، يعتبر هو وحدة التحليل السياسي في هذا المنهج الذي يفسر لنا تشكل الإطار السياسي، وهذا ما يؤكد أهمية سلوك الفرد واعتباره القاعدة الأساسية في علم السياسة.

وحدة التحليل في المنهج السلوكي
يعتبر السلوك الإنساني (صناع القرار السياسي) هو وحدة التحليل الأساسية في المنهج السلوكي.

فمثلاً في السلطة التنفيذية لا يتجه هذا النوع من المناهج في التركيز على عمل مجلس الوزراء والقرارات الصادرة؛ بل إلى تحليل سلوك الوزراء كأفراد، ودورهم في صنع تلك القرارات، الأمر - أيضًا - بالنسبة للأطر الدستورية والتشريعية والقانونية، فالمنهج السلوكي لا يذهب في تحليله إلى المواد والبنود والاختصاصات المنظمة لها؛ بل يتجه إلى تقيد الأفراد بتلك الأنظمة، معنى ذلك أن المنهج السلوكي يركز على دراسة سلوك الفاعلين السياسيين، بدلاً من المؤسسات السياسية والدساتير والطرق التشريعية، كذلك الأمر في المجالس البرلمانية، فالمنهج السلوكي يقوم بدراسة وتفسير سلوك أعضاء البرلمان، من خلال توجهاتهم وممارستهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية.

ويمكن تطبيق المنهج السلوكي كإجراء علمي ومنهجي عند دراسة وتفسير وتحليل النظم السياسية من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى	جمع البيانات والمعلومات المعنية بدراسة الظاهرة السياسية، ثم التأكد من صحتها ودقتها وأهميتها في البحث.
المرحلة الثانية	وضع المنهجية من خلال كتابة المفاهيم والمصطلحات، ثم وضع الفرضيات القادرة على تفسير الظاهرة السياسية.
المرحلة الثالثة	البدء بالاستعانة بالمنهج السلوكي، من أجل تحليل سلوك الفرد أو الجماعات «صانعي ومتخذي القرار السياسي»، لاختبار صحة الفرضيات بعد إخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.
المرحلة الرابعة	الوصول إلى نتائج علمية وتحليلات دقيقة، أساسها الأدلة العملية والنماذج السلوكية.

ومن خصائص وسمات المنهج السلوكي أنه يرفض المعايير القيمية عند

دراسة النظم السياسية؛ بل إنه لا يعتد كثيرًا بالدراسات والبحوث السياسية الناتجة من تحليلات تاريخية، حيث تركز فلسفة المنهج السلوكي على الوضعية السلوكية، التي تؤكد على ضرورة فصل القيم والمثل عن العلم، من خلال دراسة وتحليل النظم السياسية، انطلاقًا من السلوك الإنساني، لأن المثل والقيم حسب الفلسفة السلوكية، تأتي في إطار ما يجب أن يكون، بينما الواقع السياسي يأتي في إطار ما هو كائن على الأرض، ومن أبرز مفكري ورواد هذا المنهج [42]:

- ابن خلدون
- روبرت دال
- ديفيد إيستون
- تشارلز مريام
- هارولد لا زويل

وساهمت العديد من العوامل في تميز المنهج السلوكي على أغلب المناهج البحثية، خاصة في الدراسات السياسية، وهذا ما ذكره (روبرت دال) الذي أكد على عدة عوامل ميزت هذا المنهج [43].

مميزات المنهج وفقًا لـ (روبرت دال)	○ قيام المؤسسات البحثية البارزة بتوفير الجانب المالي، لتشجيع الباحثين على القيام بدراسات بحثية في العلوم الاجتماعية، بهدف إحداث تغيير اجتماعي باتجاه الليبرالية الرأسمالية، ليس في الدول الغربية فقط، وإنما في دول العالم الثالث، أيضًا. ○ ظهور وتعدد وسائل البحث المنهجية، المعنية بالحقول السياسية، كاستطلاعات الرأي العام، والتقدم في تقنية الحاسوب، والدراسة المسحية والإحصائية.

وبناء على ما سبق، يمكن ذكر ما يميز المنهج السلوكي بشكل مختصر:

النشأة	تعود جذور النشأة إلى عشرينيات القرن الماضي؛ لكنه برز في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في ستينيات القرن العشرين.
الوظيفة	يقوم المنهج السلوكي بدراسة وتحليل دور السلوك الإنساني، وتأثيره في بنية النظام السياسي.
(الفلسفة)	فصل العلم عن القيم والمثل، عند دراسة وتحليل السلوك الإنساني، أي سلوك الإنسان البشري كما هو.
وحدة التحليل	يعتبر السلوك البشري سواء كان فرديًا أو جماعيًا، هو وحدة التحليل الأساسية في المنهج السلوكي.

رابعًا: المنهج المؤسسي في النظم السياسية – (المؤسساتية)

يعد المنهج المؤسسي أحد أقدم المناهج المستخدمة في دراسة وتحليل النظم السياسية، حيث نشأ في بداية القرن العشرين كمنهج لتحليل النظم السياسية، وجاء ظهوره كردة فعل على المناهج التاريخية، والمثالية، والقانونية، فقد اختص بالمؤسسات الرسمية (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، إلى جانب الدستور، وتسمى «بالمؤسساتية التقليدية»، التي استمرت على هذا النهج حتى سبعينيات القرن الماضي، حينها برزت ما يعرف بـ «المؤسساتية الجديدة»، التي تأثرت بالمنهج البنيوي - الوظيفي والمنهج السلوكي، فقد تطورت واتجهت لدراسة وتحليل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، التي لها دور أو تأثير في عملية صنع القرار؛ لكنها، في الوقت نفسه، ظلت محافظة على مفاهيم المؤسساتية التقليدية، حيث يرفض المنهج المؤسسي، بشكل واضح، الفعل أو السلوك الفردي كوحدة تحليل سياسي في هذا المنهج، بعيدًا عن المؤسسات السياسية أو القوى السياسية الأخرى [44].

وحدة التحليل في المنهج المؤسسي
تعتبر المؤسسات الرسمية والقوى السياسية وحدة التحليل الأساسية في المنهج المؤسسي.

ونستطيع تعريف المنهج المؤسسي بأنه، «أحد أشكال مناهج البحث التحليلية، التي تسلط الضوء على دراسة وتحليل تفاعل المؤسسات السياسية والقوى السياسية ومخرجاتها، وتأثيرها في إطار بيئة النظام السياسي، انطلاقًا من التزامها بالقواعد الدستورية، وما يحتويه من مواد وبنود، تؤطر لأنشطتها وعملها».

لذلك يحلل المنهج المؤسسي تأثير القوى السياسية، التي تمنح صفة الاستمرارية للنظام السياسي، ما ينعكس، لاحقًا، في عملية التنمية السياسية، حيث يركز هذا المنهج على النظم السياسية وكيفية عملها، ويتفرد هذا المنهج بعدة سمات، منها:

سمات المنهج المؤسسي	○ يعتبر المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وحدة التحليل في النظم السياسية. ○ يقوم المنهج المؤسسي على شرح ووصف المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، ثم مقارنتها بمدى التأثير في بنية النظام السياسي داخل الدولة. ○ يستند المنهج المؤسسي على الجوانب الدستورية والقانونية والتشريعية، لتحليل سلوك المؤسسات والقوى السياسية.

ويمكن تطبيق المنهج المؤسسي كإجراء منهجي، لدراسة وتفسير وتحليل النظم السياسية، من خلال معرفة الخطوات التالية:

الخطوة الأولى	معرفة أهداف ووظائف المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، والقصد من تأسيسها.
الخطوة الثانية	فهم طبيعة دور المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية في المجتمع وقوة تأثيرها.
الخطوة الثالثة	دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وطبيعة عمل الوحدات التابعة لها، وتبعيتها الإدارية، واختصاصاتها الدستورية والقانونية.
الخطوة الرابعة	تحديد العلاقة التفاعلية بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، وأثرها على بنية النظام السياسي.

وكغيره من المناهج التحليلية تعرض المدخل المؤسسي للعديد من الانتقادات، لعل أبرزها:

- المنهج المؤسسي مخصص فقط للدول الديمقراطية (الدول الغربية مثلًا)، أي المجتمعات التي تؤمن بأهمية الدستور ودور القانون، ووصلت إلى درجة من النضج السياسي، وهذا لا ينطبق على العديد من دول العالم الأخرى، التي يؤمن بعضها بحكم الفرد وتأثيره، أكثر من حكم المؤسسات وتأثيرها.
- لا يهتم المنهج المؤسسي بالفرد كوحدة تحليلية، إنما بسلوك المؤسسات السياسية، وهذا غير منطقي، بسبب دور الفرد المحوري في إدارة تلك المؤسسات ومخرجاتها.

خامسًا: منهج النظم السياسية – (المنهج النسقي السياسي)

يعتبر منهج النظم أو كما يسمى (المنهج النسقي)، من أقدم المناهج التحليلية، حيث ظهر في الدراسات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر. أما استخدامه كمنهج مختص في الدراسات السياسية، فكان في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، استجابة لتطور هذا الحقل، وحاجته لمناهج تتواكب مع القضايا والأحداث السياسية، فقد جاء لاستكمال دور المنهج الوظيفي – البنائي [45].

تطور هذا المنهج بداية من خلال علماء الاجتماع، الأمريكي (تالكوت بارسونز)، والأمريكي (جورج هومانز)، ثم علماء السياسة أمثال:

- الأمريكي (دايفيد إيستون)
- الأمريكي (غابرييل ألموند)

اللذين استخداما منهج النظم في دراسة وتحليل الظواهر والدراسات

السياسية، وهذا دليل على تأثر النظم السياسية بالنظم الاجتماعية وتداخلها، حيث يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخدامًا في دراسة النظم السياسية، فقد كان دايفيد إيستون أول من تبنى نهج النظم في العلوم السياسية، حيث جاء ذلك على مراحل، فكانت البداية عام 1953م حين نشر مفهوم النظام السياسي في كتابه (النظام السياسي)، ثم تبلورت فكرته في منتصف ستينيات القرن الماضي، حين نشر دايفيد أستون كتابًا له بعنوان: (تحليل النظم للحياة السياسية)، ودعا فيه لتبسيط دراسة البيئة السياسية المعقدة، انطلاقًا من تحليل منطقي لعملية التفاعلات، بين النظام السياسي والبيئة التي ينتمي لها، وقدرة النظام على استمراره ومكانته، والتكيف مع المؤثرات الخارجية، فقد طرح (إيستون) نظريته السياسية على فكرة النظام، وهي تعني بالنسبة له «أن العملية السياسية ما هي إلا إطار من التفاعلات والتداخلات، تحيطها نظم اجتماعية أخرى؛ داخلية وخارجية، تؤثر وتتأثر تلك النظم بالنظام السياسي بشكل مستمر» [46].

وحدة التحليل في منهج النظم (المنهج النسقي)
تعد مكونات النظام وتفاعلها وحدة التحليل الأساسية في المنهج النظمي.

ويُستخدم منهج النظم أو المنهج النسقي، في دراسة وتحليل مكونات النظام السياسي، وتفاعلها، ووظائفها، واتساقها مع بعضها البعض، حيث تم إيجاد هذا المنهج لتطبيق التحليل السياسي، وعليه يمكن تعريف منهج النظم أو المنهج النسقي في الدراسات السياسية، على أنه «أحد المناهج التحليلية، التي تستخدم في دراسة وتحليل تفاعلات مكونات النظام السياسي، وتداخلها في إطار بيئة محددة، وفهم شكل العلاقة بينها، حيث يتأثر كل عنصر بتأثر الآخر، فكل عنصر أو مكون له دور أو وظيفة، يقوم بها بشكل منظم؛ انطلاقًا من معايير وثوابت مشتركة».

مكونات النظام السياسي	○ المؤسسات السياسية الرسمية (السلطات الثلاث). ○ الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية. ○ النقابات والاتحادات المهنية والعمالية. ○ الرأي العام. ○ جماعة الضغط والمصالح. ○ وسائل الإعلام. ○ النخبة السياسية.

وهنا لابد من الإشارة، أن مفهوم النظم أو النسق، ليس نظامًا أو انسجامًا بين عناصر النظام السياسي فحسب؛ بل هو كما جاء في التعريف، مجموعة من التفاعلات والتداخلات، وليس معنى ذلك، أنه يؤمن بالصراع؛ بل بالتعاون والتنسيق بين عناصره، فقد شُبه هذا المنهج، بجسم الإنسان كمثال حي، من خلال حاجة كل عضو للآخر، وبالتالي تفاعل وترابط تلك الأعضاء مع بعضها؛ لتمنح جسم الإنسان قدرة الاستمرار، فالعملية السياسية انطلاقًا من رواد هذا المنهج، تحدث في إطار نسق سياسي، وبمجرد التغيير أو التأثير في أحد تلك المكونات، يؤدي بالضرورة ذلك إلى التأثير أو التغير في البقية، وبالتالي ينعكس ويؤثر ذلك في إطار النظام السياسي.

وينطلق منهج النظم من اعتبار النظم السياسية جزءًا مهمًا من النظم الاجتماعية، ويؤكد دور البيئة الاجتماعية في عملية اتخاذ القرار السياسي، من خلال تأثر النسق السياسية بالبيئة الاجتماعية، ويرتكز هذا المنهج حسب ديفيد إيستون على مجموعة من الافتراضات أهمها [47]:

افتراضات ديفيد إيستون	1) النظام السياسي يعتبر نظامًا مفتوحًا، يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى. 2) النظام السياسي يقوم بمجموعة من الوظائف لا بد منها لاستمراره وبقائه. 3) النظام السياسي يمتلك خصائص تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار، وتعينه على مواجهة المتطلبات البيئية.

ويتشكل النظام السياسي حسب إيستون من خلال المراحل التالية، حيث تعتبر كل مرحلة بمثابة مفهوم أساسي في المنهج النظمي وهي [48]:

- النظام
- البيئة
- الحدود
- المخرجات
- التحويل
- التغذية الاسترجاعية

1) النظام

مجموعة من العناصر والمكونات المتفاعلة والمترابطة وظيفيًا مع بعضها البعض بشكل منتظم.

2) البيئة

يقصد بمفهوم البيئة كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، فالنظام السياسي يتأثر ببيئته بالإيجاب أو السلب، من خلال مجموعة المدخلات، ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وتنقسم إلى قسمين:

البيئة الداخلية	وتشمل مجموعة الاتجاهات والأفكار والنشاطات في النظم الاجتماعية الأخرى، المرتبطة داخل المجتمع والتي ينتمي لها النظام السياسي؛ لكنها تعتبر خارج النظام السياسي.
البيئة الخارجية	وتشمل الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الإقليمية والدولية التي هي بالأساس خارج حدود المجتمع.

وتشكل البيئة الداخلية والخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي.

3) الحدود

يقصد بها حدود النظام السياسي، التي تفصله عن النظم الأخرى المحيطة به، وإن كان هذا لا يعني، إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي، وبيئته الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية وغيرها التي تتم عبر الحدود.

4) المدخلات

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقًا لاقتراب التحليل النظمي، كل ما يتلقاه النظام من بيئته الداخلية والخارجية، وهي جملة المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام، والتي تؤثر فيه، كالمطالب والرغبات والاحتياجات والاتجاهات الاجتماعية.

5) عملية التحويل

يقصد بها عملية التحويل التي يقوم بها النظام السياسي، نتيجة تأثره بالمدخلات وتحويلها إلى مخرجات، حيث تتكفل عناصر النظام السياسي بعملية التحويل، حسب وظيفة ودور كل عنصر.

	عملية التحويل
من المدخلات	(المطالب – الرغبات – الاحتياجات – الاتجاهات)
إلى المخرجات	(قرارات – قوانين – إعلام – أفعال)

6) المخرجات

يقصد بها مجموعة القرارات والتصرفات والسياسات والقوانين الملزمة، التي يقوم بإخراجها النظام، كردة فعل على استجابته للمطالب الواردة من بيئته (المدخلات)، سواء أكانت داخلية أو

خارجيـة، وتنقسـم إلـى ثلاثـة مسـتويات:

وظيفة الصنع	وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.
وظيفة التنفيذ	تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية.
وظيفة التقاضي	إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع، ويتم من خلال السلطة القضائية.

7) التغذية الاسترجاعية

ويقصد بها مراقبة وتقييم ما يصدر من المؤسسات السياسية الرسمية، حول تلك القوانين والسياسيات والقرارات، ومدى ملاءمتها وتقبل المجتمع لها، فهي تأتي في شكلين:

الإبقاء	أي الاستمرار على ما صدر من قوانين وسياسيات وقرارات لملاءمتها المجتمع.
التعديل	أي تعديل تلك التشريعات من جديد، ثم إعادة إصدارها بعد تعديلها.

وقد تعرض منهج النظام – المنهج النسقي لعدد من الانتقادات، لعل أبرزها:

1) إهمال الفرد أو الإنسان كعنصر فاعل في إطار النظم السياسية، والاهتمام بالنسق أو النظم السياسية.
2) اهتم هذا المنهج بتحليل النظم السياسية انطلاقًا من الاستمرار والاستقرار، أي المحافظة على بقاء النظام كمعيار لتحليل ودراسة هذا المنهج؛ لكنه لم يهتم بدراسة وتحليل، تطوير وتغيير النظم السياسية.
3) تناول المنهج النسقي مجموعة التفاعلات والتداخلات والأنشطة، كعملية روتينية يقوم بها النظام السياسي، من خلال المدخلات والمخرجات فقط؛ لكنه لم يتطرق بوضوح إلى الآليات، والإجراءات، والتفاصيل الدقيقة، التي يعمل بها النظام، عند استقباله للمدخلات وإصداره للمخرجات.

4) عجز هذا المنهج عن إيجاد مفاهيم تقبل الملاحظة والقياس، وصعوبة وضع فروض تقبل الاختبار.
5) لا يصلح هذا المنهج لدراسة وتحليل النظم في فترات التغيير الثوري، وإنما يصلح لدراسة وتحليل النظم المستقرة والقائمة، أي أنه لم يخصص لجميع المتغيرات.

سادسًا: المنهج البنائي - الوظيفي في النظم السياسية

ظهر المنهج البنائي – الوظيفي بداية في العلوم البيولوجية، التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحي (أعضاء الجسم)، ومنها انتقلت إلى علم الاجتماع والانثروبولوجيا (علم الإنسان)، حيث يقوم بدراسة العلاقات المشتركة بين البناء الاجتماعي والحياة الاجتماعية، أي بين البناء والوظيفة، فهو يعتبر أحد المناهج الاجتماعية المعاصرة، فقد ظهر كردة فعل من الناحية العلمية على ضعف وعدم وضوح (المنهج البنائي) و(المنهج الوظيفي)، عندما كان يعمل كل منهما كمنهج أحادي ومنفصل، الأمر الذي عجل بدمجهما وربطهما، ليصبحا منهجًا واحدًا، تحت اسم (المنهج البنائي – الوظيفي) [49].

وقد برز المنهج البنائي – الوظيفي في الدراسات السياسية خلال ستينيات القرن الماضي، على يد المفكر السياسي الأمريكي (غابرييل ألموند) الذي حاول بناء نظرية وظيفية معنية بالنظم السياسية، رغم أن ظهور الجانب الوظيفي في الدراسات السياسية، يرجع إلى (أفلاطون) و(أرسطو)، اللذين اهتما بدراسة وظائف النظام السياسي، وآلية تنظيم المجتمع السياسي المحلي، بالإضافة لذلك، ساعد عدد من المفكرين أمثال الأمريكي (فرنك غودناو) والأمريكي (كارل دويتش)، بإضافة مفاهيم وأبعاد جديدة إلى التحليلات البنائية الوظيفية، من خلال تركيزهما على الأبنية والوظائف، وتجنبهما التركيز على الدساتير، والمؤسسات

الحكومية الرسمية، وقد استخدموا في ذلك مفاهيم [50]:

- النظام بدلًا من ← الدولة.
- الوظيفة بدلًا من ← السلطة والقوة.
- الأدوار بدلًا من ← المناصب.
- الأبنية بدلًا من ← المؤسسات.

ويمكن تعريف المنهج البنائي – الوظيفي على أنه «أحد المناهج التحليلية المستخدمة في النظم السياسية الذي يقوم بدراسة وتحليل وتفسير، شكل وطبيعة التفاعلات الناتجة من الأنشطة والأدوار والمهام الوظيفية في إطار المجتمع، ودورها في التأثير على بنية النظام السياسي».

وحدة التحليل في المنهج البنائي – الوظيفي
تعد (عملية البناء) و(الأدوار الوظيفية)، وحدة التحليل الأساسية في المنهج البنائي – الوظيفي.

وعليه تم تسمية هذا المنهج بالمنهج (البنائي – الوظيفي)، بسبب عملية البناء التي تتشكل نتيجة لتأثير حجم التفاعلات والأدوار الوظيفية التي يقوم بها الأفراد والجماعات في داخل إطار المجتمع، وما يصدر عنها من أنماط سلوكية متنوعة، تؤثر في الإطار البنيوي للنظام السياسي، وكل ذلك يتم وفق قواعد وقوانين وإجراءات محددة ومنظمة، فقد تم استخدام مفهوم الوظيفة لدورها وظيفيًا، في عملية بناء المجتمع السياسي.

ومن هنا يمكن استخدام المنهج البنائي – الوظيفي، وتطبيقه كإجراء منهجي، عند دراسة وتحليل دور الوظيفة وتأثيرها في بنية النظم السياسية، حيث يتناول المنهج البنائي – الوظيفي بناء النظام السياسي كمنظومة، تتألف من أدوار وظيفية، يقوم بها مجموعة من الأفراد، بحيث تتفاعل وتتحرك مع بعضها البعض، ويفترض هذا المنهج، أن النظام السياسي ما

هـو إلا نظـام نشـأ نتيجـة التفـاعلات السياسـية في إطـار المجتمـع، مـن خلال عناصـر ومكونـات متعـددة، تـؤدي كل منهـا أدوارًا وأنشـطة وظيفيـة معينـة، في إطـار متبـادل ومتكامـل، بهـدف الحفـاظ علـى تـوازن وتماسـك النظـام السياسـي واسـتمرار وحدتـه، مـن خلال عمليـة البنـاء المسـتمر.

فالنظـام السياسـي كأي نظـام مـن النظـم الاجتماعيـة الأخـرى الفرعيـة، يعتبـر جوهـر هـذا المنهـج، ويرتبـط ببنـاء النسـق الاجتماعـي الكلـي، فهـو نظـام منفتـح، ويتأثـر ببيئتَيـه، الداخليـة والخارجيـة، لذلـك هنـاك قـدرات وظيفيـة للنظـام السياسـي بحسـب أنصـار المنهـج البنائـي – الوظيفـي، ومنهـا [51]:

القدرة الوظيفية (الاستخراجية)	تشير إلى القدرة الوظيفية للنظام السياسي في مدى كفاءته، لاستخراج الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.
القدرة الوظيفية (التنظيمية)	تشـير إلـى القـدرة الوظيفيـة للنظـام السياسـي في فـرض الجانـب التنظيمـي، مـن خلال القـوانين وتطبيقهـا، والرقابـة علـى سـلوك الأفـراد والجماعـات الخاضعـة لـه كنظـام، وكذلـك قدرتـه علـى التفاعـل في بيئتـه الدوليـة، وفـرض نفـوذه وتأثيـره عليهـا، وهـذه القـدرة تميـزه عـن غيـره مـن النظـم الاجتماعيـة الأخـرى.
القدرة الوظيفية (التوزيعية)	تشـير إلـى القـدرة الوظيفيـة للنظـام السياسـي في توزيـع السـلع والخدمـات، ومراتـب الشـرف والمكانـات الاجتماعيـة، والفـرص الوظيفيـة بين الأفـراد والجماعـات في المجتمـع.
القدرة الوظيفية (الرمزية)	تشـير إلـى القـدرة الوظيفيـة للنظـام السياسـي في بـث روح الحمـاس والتأييـد في نفـوس الأفـراد والجماعـات وتعبئـة الجماهيـر، مـن خلال اهتمامهـا بالتـراث القومـي والمناسـبات الوطنيـة، أو مـا يصـدر عنهـا مـن خطـب وتصريحـات في أوقـات الأزمـات، إلـى غيـر ذلـك مـن المناسـبات والأحـداث.
القدرة الوظيفية (الاستجابية)	تشـير إلـى القـدرة الوظيفيـة للنظـام السياسـي في ضبـط العلاقـة بين مـدخلات النظـام ومخرجاتـه، مـن خلال اسـتجابته لـكل مـا يصـدر عـن الأوضـاع المتغيـرة مـن مـدخلات جديـدة، تقتضـي قـرارات وسياسـات ملائمـة، وهـذا مـن خلال العمليـات، ثـم التغذيـة الراجعـة.

لم يخلُ المنهج البنائي – الوظيفي من انتقادات، لعل أبرزها:

1) المنهج البنائي – الوظيفي جعل النظام السياسي في الدول النامية مساويًا للنظم المتقدمة، وهذا يعتبر تحيزًا من الناحية الأيدولوجية لمفكري هذا المنهج.
2) المنهج البنائي – الوظيفي أهمل دور الفرد وخصائصه في دراسته وتحليلاته، وركز على دور الوظيفة في عملية البناء.
3) المنهج البنائي – الوظيفي تجاهل أن النظم السياسية ما هي إلا مجموعة من المؤسسات والقوى السياسية، وبذلك ليست أنظمة آلية تتحرك بطريقة تلقائية.
4) المنهج البنائي – الوظيفي لم يستوعب أن هناك مجتمعات تمر بحالات تغيير، حيث تجاهلها، تمامًا، وانصبت دراسته وتحليلاته حول الأنظمة المستقرة.

سابعًا: منهج النخبة في النظم السياسية

ظهر منهج النخبة كجزء من حقل الدراسات السياسية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث سلط الضوء على هذا المنهج، عدد من العلماء، لعل أبرزهم [52]:

الإيطالي فيلفريدو باريتو (1848 – 1923م)
مؤلف كتاب (العقل والمجتمع) الذي يعتبر بداية التنظير للنخبة وتوظيفها في الدراسات السياسية.

الإيطالي غايتانو موسكا (1858 – 1941م)
استخدم مفهوم الطبقة السياسية بدلاً من مفهوم النخبة كمحاولة للخروج من التحليل الاقتصادي إلى التحليل النخبوي.

الإيطالي روبرت ميشيلز (1876 – 1936م)
عرف النخبة السياسية انطلاقًا من فهم عمل الأحزاب السياسية، حيث يرى أن نشأة الأحزاب في النهج الديمقراطي تخضع عادة إلى حكم الأقلية، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة بمجرد فوز الحزب برئاسة الدولة، ثم تستحوذ على عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة.

فهؤلاء يعتبرون مؤسسي المدرسة الإيطالية النخبوية، حيث تطرقوا لسياسة حكم الأقلية تجاه الأغلبية، وتنطلق المدرسة النخبوية الإيطالية من فكرتين:

- تقع النخبة في موقع السلطة وفي المؤسسات السياسية والاقتصادية.
- تتميز النخبة بسمات منظمة وشخصية فكرية ومادية، تختلف عن الأكثرية متواضعي المستوى وغير المنظمين.

كما ذكر باريتو وجود نوعين من النخب:

- النخب الحاكمة ← (الحكام)
- النخب غير الحاكمة ← (المحكومين)

ويسعى هذا المنهج إلى دراسة وتحليل دور وتأثير النخبة السياسية (الأقلية) في المجتمع، فكل مجتمع، أينما كان، تتواجد فيه قلة تسمى النخبة أو الصفوة، فقد حظيت دراسة منهج النخبة في الدراسات السياسية باهتمام متزايد، لما يتميز به هذا المنهج من قدرة تحليلية، خصوصًا في دراسة النظم السياسية المقارنة، من خلال معرفة طبيعة القيادة النخبوية وسيطرتها في المجتمع، فمفهوم النخبة، بشكل عام، هي تلك الفئة أو الطبقة قليلة العدد (الأقلية من المجتمع)، التي تمتلك التأثير في رسم السياسات العامة، وعملية صنع القرار في إطار الدولة، من خلال أدواتهم ووسائلهم السلطوية، فهم يملكون مناصب حساسة، ويتمتعون كذلك بالنفوذ والتأثير

في داخل المجتمع، وأشكال النخب متعددة، كالنخبة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية وغيرها، فتواجدها مجتمعيًا، يتماشى مع مصالحها ويضمن نفوذها، وتتمثل عناصر قدرة النخبة السياسية فيما يلي:

عناصر قدرة النخبة السياسية	1) القدرة على التنظيم الإداري. 2) القدرة على التماسك الهيكلي. 3) القدرة على استمرارية التأثير من خلال مناصبهم. 4) القدرة على الإبداع الفكري والتجديدي. 5) القدرة على التفاعل الإيجابي مع الرأي العام. 6) القدرة على التكيف مع الأحداث والأزمات.

ومن هنا يمكن تعريف منهج النخبة السياسية على أنه «أحد المناهج التحليلية التي تستخدم في الدراسات السياسية، لدراسة وتحليل دور النخبة السياسية (الأقلية) وتأثيرها في النظام السياسي»، فمنهج النخبة السياسية يلعب دورًا تحليليًا في تفسير شكل وطبيعة النظم السياسية، حيث يستطيع هذا المنهج التوصل إلى مؤشرات، تفسر قدرة النخبة في عملية صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة، الأمر الذي يعطى مدلولاً بما لا يدع مجالاً للشك، على أهمية منهج النخبة كإطار لدراسة وتحليل النظم السياسية.

وحدة التحليل في منهج النخبة
تعد النخبة (الأقلية) هي وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج النخبة.

ويتوزع منهج النخبة السياسية على أربعة اتجاهات أساسية، يسهل من خلالها معرفة القوة السياسية وفهم تأثيرها:

أولاً: الاتجاه التنظيمي	يرجح مفكرو هذا المنهج، سيطرة النخبة بسبب ما تمتلكه من مهارات وقدرات تنظيمية، وقدرة على التماسك في مواجهة القوى الأخرى في المجتمع.
ثانيًا: الاتجاه النفسي	يرى رواد منهج النخبة، أن طبقة النخبة متفوقون على بقية الناس في السمات النفسية والذكاء العقلي.

ثالثًا: الاتجاه الاقتصادي	يؤكد مفكرو هذا المنهج، أن من يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسة، هو من يمتلك مصادر القوة السياسية والنفوذ والثروة الاجتماعي.
رابعًا: الاتجاه المؤسسي	يعتقد مفكرو هذا المنهج، بأن الذين يشغلون مراكز قيادية في مؤسسات الدولة الإستراتيجية، يتاح لهم التحكم في عملية صنع القرار السياسي.

ووفقًا لما سبق، يتضح أن هناك مزايا لدى منهج النخبة السياسية، عند دراسة وتحليل النظم السياسية، حيث يتناول هذا المنهج، أهداف النخبة ومدى ثقافتهم السياسية، ويساعد على فهم أعمق وأدق للسلوك السياسي، انطلاقًا من دور النخبة كفاعلين سياسيين في النظام السياسي، وتأثيرهم في عملية صنع القرار السياسي، كما يتسم منهج النخبة السياسية، بنسبة، لا بأس بها، من الحيادية والموضوعية، الأمر الذي يفتح شهية الباحثين، لاستخدامه بشكل مستمر، بالإضافة لتطرقه كمنهج مقارن للفكر النخبوي، بين فترات زمنية مختلفة، أو بين نخبة ونخبة أخرى، (النخبة السياسية – النخبة الاقتصادية – النخبة الرياضية – النخبة الثقافية) في إطار المجتمع، لذلك يقدم المنهج النخبوي أطرًا علمية، تسمح بتحليل جانب مهم من جوانب النظم السياسية، نستطيع من خلالها التوصل إلى نتائج علمية، والتنبؤ بمستقبل النظام السياسي؛ لكن في مقابل ذلك، تعرّض منهج النخبة كغيره، لعدد من الانتقادات، لعل أبرزها:

- فشل منظرو هذا المنهج في تحديد شكل ونوع التأثير الذي يحظى به أفراد النخبة في عملية صنع القرار.
- لم يحدد منهج النخبة، الحدود الفاصلة بين النظم السياسية والنظم الاجتماعية الأخرى، ومن يؤثر في الآخر أو يتأثر به.

- تجاهل منهج النخبة العمل المؤسسي المنظم، ودوره في عملية صنع القرار السياسي، فهو استند على أفراد النخبة كوحدة تحليلية أساسية في تحليل النظام السياسي.
- خلط منهج النخبة بين أفراد النخبة وأصحاب المناصب الرسمية الذين يقومون بوظائفهم الروتينية، بعيدة عن دور ووظائف النخبة، فجميعهم، حسب هذا المنهج، أفراد نخبة.
- لم يتطرق منهج النخبة إلى وصف شكل وطبيعة العلاقة بين أفراد النخبة والمجتمع، بطريقة علمية ومنهجية، من أجل توضيح الجوانب الإجرائية في ذلك.
- لم يوضح منهج النخبة كيفية الحصول على المعلومات المتعلقة بالنخبة في النظم غير الديمقراطية.

ثامنًا: منهج الاتصال في النظم السياسية

يعد منهج الاتصال من المناهج التحليلية الحديثة نسبيًا، حيث تعود نشأته إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين، فقد بدأ من خلال علم اللغويات أو اللسانيات التطبيقية، كاستجابة للتغييرات التي طرأت في تلك العلوم، من خلال الانتقال من ثوابت القواعد التقليدية، إلى طرق استخدام اللغة في سياقات تواصلية متنوعة [53]. ويلعب منهج الاتصال دورًا في تشكل بنية النظام السياسي، من خلال عملية تدفق الاتصال من وإلى النظام السياسي، بين عناصره ومكوناته المختلفة التي تتفاعل بشكل مستمر ودائم، محدثة، بذلك، عملية بنائية أساسها التأثير والتأثر، وهذا يتطلب بطبيعة الحال دراسة تلك التفاعلات وتحليلها، انطلاقًا من دور الاتصال وأثره في تلك العمليات، وبذلك يعتبر المنهج الاتصالي أحد المناهج الحديثة التي تستخدم لدراسة وتحليل مجموعات التفاعلات

والمتغيرات والظواهر على مستوى النسق السياسي.

وحدة التحليل في منهج الاتصال
تعتبر عملية الاتصال وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج الاتصال.

فالنظام السياسي حسب المنهج الاتصالي، يعتبر في جوهره نظامًا لا يستمر ولا يستطيع العمل، إلا من خلال انتقال المعلومات داخل إطاره وعن طريق مكوناته، فهو يمتلك أنساقًا وأبنية، محور عملها هو الاتصال، وتتميز، غالبًا، الأنظمة السياسية بوجود عملية اتصال فاعلة في داخلها، فالاتصال هو عملية تواصلية مفادها تبادل المعلومات والأفكار، ونقل البيانات من مرسل إلى مستقبل، من خلال وسائل وأدوات إعلامية متنوعة ومخصصة (مرئية – مقروءة – مسموعة)، وفي حالة النظام السياسي، فإن الأطراف هم المكونات التي تحدث التغيير في بنية النظام السياسي، انطلاقًا من كفاءة الاتصال.

وتأتي أهمية منهج الاتصال، بسبب سعي السلطة إلى التواصل المستمر مع أفراد المجتمع، بالمقابل تواصل هؤلاء الأفراد، مع المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، وهذا يأتي من خلال عمليتين:

1) العملية الأولى: الاتصال الرسمي

يأتي من خلال تواصل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، مع مكونات المجتمع الأخرى (أفراد – مؤسسات غير رسمية – الرأي العام – النخب غير الحاكمة – جماعات الضغط والمصالح) وغيرهم، وسبب هذا التواصل، الترويج لعمل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، وتسويق قراراتهم وقوانينهم، وتوجهاتهم وخططهم المستقبلية، وإيصال أفكارهم المختلفة، بهدف كسب التأييد والولاء لسياسة المؤسسات الرسمية الحاكمة.

2) العملية الثانية: الاتصال غير الرسمي

يأتي من خلال التواصل بين أفراد المجتمع، أو مكونات المجتمع مع السلطة، وسبب هذا التواصل، ذكر مطالبهم، واستفساراتهم، ورغباتهم، واحتياجاتهم.

ويعتبر منهج الاتصال ذا أهمية بالغة، عند دراسة العلوم السياسية ومنها النظم السياسية، فعلى سبيل المثال، يمكن تطبيق هذا المنهج على عملية (إصدار القوانين أو القرارات) من قبل المؤسسات الرسمية، فهي تمثل، فعليًا، عملية نظام اتصالي، حيث يأتي ذلك من خلال:

الطرف الأول – (المرسل)	المؤسسات الرسمية الحاكمة في الدولة.
الطرف الثاني – (المرسل إليه)	○ أفراد ومكونات المجتمع إذا كان القرار يخص الداخل. ○ دول ومنظمات دولية إذا كان القرار يخص الخارج.
الرسالة – (المضمون)	إصدار قانون ما أو قرار ما.
الصفة الإجرائية (القواعد القانونية)	الصفة القانونية والرسمية التي تسمح للمؤسسات الرسمية الحاكمة في الدولة بالقيام بإصدار القوانين والقرارات.
قناة الاتصال – (الوسائل)	تأتي من خلال وسائل ووسائط متعددة، كبث خبر إصدار القانون أو القرار في القنوات التلفزيونية، والصحف، وشبكات التواصل الاجتماعي.
الاستجابة (التغذية الاسترجاعية)	هي مدى استجابة أفراد ومكونات المجتمع، لمضمون هذا القانون أو القرار، حيث تتحول إلى أصحاب القرار، للنظر في تعديلها في وقت آخر، وإصدارها من جديد.

وكذلك الأمر، إذا كان صنع القرار السياسي، يتعلق بالشأن الخارجي للدولة، تجاه دول أو منظمات دولية، وبناء على ما سبق، يتضح الدور المحوري لهذا المنهج، فالنظام السياسي يختلف من دولة إلى أخرى، من خلال وسائل نقل المعلومات ودقتها وإخراجها، ومدى استجابتها للتغذية العكسية، ثم تفاعلها مع ردة فعل المجتمع.

تاسعًا: منهج الجماعة في دراسة النظم السياسية

لم يعد الفرد قادرًا لوحده، على تحقيق أهدافه والوصول لمصالحه، وسط دور وتأثير الجماعات، مما يجبره، أحيانًا، على الدخول في عضوية الجماعة، من أجل تحقيق مصالحه، ويأتي ذلك من خلال انتقاله من الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية، بسب ما تمتلكه الجماعة من قوة التأثير في المجتمع، لذلك ينصب دور منهج الجماعة على دراسة الجماعات وتأثيرها، بدلاً من الأفراد والمؤسسات، ويعتبر منهج الجماعة من المناهج الحديثة المهتمة بدراسة الجماعة ودورها في العملية السياسية. فقد نشأ هذا المنهج في مطلع القرن العشرين، من خلال الأمريكي (آرثر بنتلي) الذي أدخل منهج الجماعة لحقل الدراسات السياسية، عندما تطرق في كتابه (العمل الحكومي)، لدور الجماعة في الحياة السياسية [54]، وعليه تعتبر الجماعة الفاعلة هي وحدة التحليل الأساسية في منهج الجماعة، من خلال التركيز على دورها ونمطها، ومعرفة مكانة أعضائها وأهدافهم المشتركة، وإيصالها لمتخذ القرار.

وحدة التحليل في منهج الجماعة
تعتبر الجماعة الفاعلة وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج الجماعة.

وهنا يجب أن نعلم أنه ليست كل جماعة قادرة على الوصول إلى أهدافها، وذلك بسبب حجم الصراع الدائر بين الجماعات المختلفة في إطار المجتمع، وهذا أمر طبيعي، نجده في بنية النظم السياسية التي لا تعترف، عادة، إلا بالقوة كمفهوم ضروري، حيث يؤكد هذا المنهج، أن النظام السياسي يحتوي على العديد من الجماعات المتنافسة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل مستمر، وتسعى كل جماعة لتحقيق مصالحها، وهذا يؤدي، بالضرورة، إلى التأثير في بنية النظام السياسي الذي يتشكل نتيجة لحجم تلك التفاعلات بين الجماعات في أوقات زمنية

محددة، سواء كانت تلك التفاعلات صراعية أو تعاونية، وهنا يعتمد تأثير الجماعة من الناحية السياسية، كلما كانت متماسكة وقريبة من دوائر صنع القرار السياسي، ويمكننا هنا تحديد أشكال القوة التي يجب أن تتصف بها أي جماعة، لتكون قادرة على التأثير في بنية النظام السياسي.

قوة سياسية	مدى الوعي والثقافة السياسية لدى أعضاء الجماعة، ومعرفتهم بخطوات صنع القرار.
قوة مالية	القوة المالية للجماعة تضمن التأثير، واستمرار النفوذ في داخل المجتمع.
قوة إدارية	يجب أن تتسم الجماعة بتنظيم إداري محكم، وهيكلية قادرة على رسم الخطط وتنفيذها.
قوة اجتماعية	يأتي التأثير من خلال الاعتراف بمكانة الجماعة اجتماعيًا.

ونلاحظ، مما سبق، أن هناك عدة مفاهيم أساسية، اعتمد عليها منهج الجماعة، عند دراسة وتحليل النظم السياسية، والتي تحدد مدى تأثير الجماعة في بنية النظام السياسي، ولعل من أبرزها:

مفهوم الجماعة	مجموعة الأفراد التي تشكلت تحت مسمى الجماعة.
مفهوم التنافس	طبيعة وشكل التنافس الحاصل بين الجماعات في داخل المجتمع.
مفهوم القوة	استخدام القوة كوسيلة في حالة التفاعلات الحاصلة بين الجماعات.
مفهوم المصلحة	كل جماعة تسعى من خلال أعضائها للوصول إلى مصالحها.
مفهوم التفاعل	شكلان للتفاعل الحاصل بين الجماعات إما صراعي أو تعاوني.

فقد تطور هذا المنهج بعد ذلك كإطار تحليلي مع رواد آخرين، أعطوا هذا المنهج قدرة تحليلية، كأمثال (غابريل ألموند) و(تشارلز هاجن)، حيث حدد (ألموند)، تصنيف الجماعات المؤثرة في النظم السياسية كما في الجدول التالي [55]:

جماعات المصالح الترابطية	تعريفها	هي تلك الجماعات التي تأسست بهدف التعبير عن مصالحها وأهدافها المشتركة، وإيصالها لمتخذ القرار.
	مثل	الاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والجمعيات الحقوقية.

جماعات المصالح المؤسسية	تعريفها	هي تلك الجماعات المصلحية التي تأسست في الأصل من مؤسسات الدولة؛ لذلك سميت بالمؤسسية، وهدفها تقديم الخدمة للمجتمع، وليس لأعضائها.
	مثل	المؤسسة الأمنية، والمؤسسة التعليمية.

جماعات المصالح غير الترابطية	تعريفها	هي تلك الجماعات التي يشترك أفرادها بروابط أو سمات مشتركة.
	مثل	الطبقات الاجتماعية مثل: القبيلة، والأسرة، أو الأخرى مثل: الدين، واللغة.

جماعة المصالح الآنومية (غير المستقرة)	تعريفها	وتعني الجماعة غير المستقرة التي ليس لها تنظيم محدد ودائم، وعادة ما تجتمع دون ترتيب مسبق للمطالبة بمصالحهم أو مطالبهم.
	مثل	أي جماعة ليس لها تنظيم محدد.

معنى الأنومية
تعني في العلوم الاجتماعية: حالة عدم الاستقرار، أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية، أو الافتقار إلى الأهداف والمثل العليا، أو غياب العدالة الاجتماعية.

فقد نظر منهج الجماعة أن مستوى قياس التنمية السياسية في أي نظام سياسي، مرتبط بتلك الجماعات، فعند انضمام جماعات المصالح غير الترابطية أو جماعة المصالح الآنومية إلى جماعات المصالح الترابطية، وجماعات المصالح المؤسسية، يرتفع حينها مستوى التنمية السياسية، والعكس صحيح.

والمثال التالي، يوضح كيفية استخدام منهج الجماعة، وتطبيقه كإجراء منهجي عند دراسة وتحليل تأثيره في بنية النظم السياسية، فمثلاً تعتبر الانتخابات إحدى وسائل وأساليب الجماعة، حيث تقوم الجماعة بدعم بعض المرشحين المحسوبين على نهجهم السياسي في حملاتهم الانتخابية، ويأتي ذلك من خلال تمويل حملاتهم، ودعم برامجهم الانتخابية، والتكفل بإقامة ندواتهم، وتوفير الجانب الإعلامي لهم، وطبع النشرات الخاصة بهم وتوزيعها، وحث الرأي العام على التصويت لهم، وكل ذلك، بهدف إقامة علاقات وثيقة، عند وصولهم لعضوية البرلمان، وحثهم كسلطة تشريعية، على سن تشريعات تخدم مصالحهم. وقد تعرض منهج الجماعة لعدد من الانتقادات، لعل أبرزها:

- تجاهل منهج الجماعة دراسة المؤسسات الرسمية، والقواعد القانونية التي تحكم وتسير مكونات المجتمع، واهتم بتحليل الجماعة كوحدة تحليلية أساسية.
- انطلق أنصار منهج الجماعة في دراسة وتحليل الجماعة ودورها، في تشكل بنية النظم السياسية من المنظور الغربي (الليبرالي)، وهنا بطبيعة الحال، لا نستطيع قياس ذلك من الناحية العلمية على جماعات العالم الثالث، التي لا تنتهج الأيدولوجية نفسها.
- لم يوضح منهج الجماعة آليات قياس مدى قوة الجماعات، وكيف تعمل في إطار النظم السياسية.
- لا نستطيع من خلال منهج الجماعة أن نفرق بين جماعات المصالح غير الترابطية، وجماعة المصالح الآنومية (غير المستقرة) في المجتمع.
- ربط أنصار منهج الجماعة مستوى قياس التنمية السياسية في النظم السياسية بدور الجماعات وأشكالها، وهذا يحتاج إلى آلية علمية وبحثية توضح كيف يكون ذلك.

عاشرًا: المنهج التاريخي في دراسة النظم السياسية

لن يستطيع الباحث فهم الأحداث المعاصرة، إلا بالعودة إلى الجذور التاريخية لتلك الأحداث، فالمنهج التاريخي يستخدم في أغلب الحقول العلمية ومنها حقل العلوم السياسية، حيث يعد من أهم المناهج البحثية التي تهتم بدراسة وتحليل الدراسات والقضايا والظواهر المتعلقة بالنظم السياسية، من خلال امتلاكه مجموعة من القواعد والخطوات.

وحدة التحليل في المنهج التاريخي
تعتبر المصادر التاريخية وحدة التحليل الأساسية في دراسة المنهج التاريخي.

ومن أهم رواد هذا المنهج قديمًا:

- أفلاطون، وأرسطو.
- ابن خلدون، والغزالي.

ويساعد المنهج التاريخي في حل المشكلات أو الظواهر السياسية، وتفسير أسباب حدوثها، بعد العودة إلى الأبحاث والبيانات والمعلومات السابقة، المليئة بالمحطات والوقائع والأحداث التاريخية، وفق مجموعة من الأسس المنهجية، فقد أدرك العديد من الباحثين أهمية المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية، لارتباطه بأغلب الدراسات الاجتماعية، وما يمثله من قيمة علمية مهمة، تهدف للوصول إلى تفسير القضايا والظواهر والمشكلات التي تظهر في بنية النظم السياسية، من خلال البحث في جذورها التاريخية ومقارنتها بالحاضر، انطلاقًا من عدة مصادر تاريخية، ولعل أبرزها:

المصادر التاريخية	○ الوثائق الرسمية. ○ الكتب التاريخية. ○ المخطوطات التاريخية. ○ الروايات الشفوية (يجب التأكد منها قدر المستطاع). ○ أرشيف الصحف والمجلات. ○ المقابلات التلفزيونية. ○ المذكرات الشخصية.

ويولي المنهج التاريخي اهتمامًا كبيرًا في دراسة النظم السياسية حيث يمكن تطبيقه كمنهج تحليلي في العلوم السياسية، عند اتباع الباحث لمجموعة من الخطوات الرئيسة، وهي كالتالي:

تحديد الموضوع	تحديد نوع الظاهرة أو المشكلة المعاصرة محل الدراسة.
الرجوع للتاريخ	الرجوع للأحداث التاريخية المشابهة والمتعلقة بمشكلة البحث.
تجميع المادة	القيام بتجميع المواد التاريخية من المصادر والمراجع الموثوقة، المطلوبة لدعم البحث محل الدراسة.
دراسة وتحليل المادة ونقدها	القيام بدراسة وتحليل المصادر والمراجع التاريخية علميًا، ونقدها داخليًا وخارجيًا بشكل صحيح، حتى يتم التأكد من صحتها ودقة عرضها وابتعادها عن حالات التزوير.
المقارنة بين الحدثين	تتم هذه العملية من خلال عملية المقارنة بين الأحداث أو الظواهر أو المشكلات المعاصرة المراد دراستها، وتلك الأحداث أو الظواهر أو المشكلات التي حدثت في الماضي المشابهة لها تاريخيًا، ثم تحديد أوجه التشابه والاختلاف بطريقة علمية.
الفرضيات	يقوم الباحث بإثبات الفرضيات الأساسية التي افترضها الباحث في بحثه، وتسببت في بروز الظاهرة أو المشكلة من خلال ارتباطها بالماضي.
تفسير النتائج	تفسير النتائج التي توصل لها الباحث.
الاستنتاجات	يصل الباحث إلى الاستنتاجات، ويربط بها الأسئلة والفرضيات التي بدأ بها البحث.

ووفقًا لما سبق، يستند المنهج التاريخي على دراسة الوقائع والأحداث التاريخية من أجل الوصول إلى قواعد وحقائق علمية تسهم في فهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل، لاستخلاص الدروس والعبر، والوصول إلى بناء تصورات سياسية، تخدم حقل الدراسات السياسية وصناع القرار السياسي، فلا يمكن فهم الظواهر والقضايا التي تطرأ في بنية النظام السياسي، دون العودة لجذورها التاريخية وأسباب نشأتها وتطورها، عن طريق جمع الأدلة، ثم تنظيمها وعرضها، كما يتيح المنهج التاريخي -أيضًا- المقارنة بين وقائع الأحداث والقضايا والظواهر المعاصرة، وتلك المشابهة لها، والتي حدثت عبر التاريخ، من خلال توظيف تلك الدراسات وإسقاطها على الماضي، وهذا يؤكد أهمية المنهج التاريخي في دراسة النظم السياسية المعاصرة، ودوره في معرفة نشأة الأنظمة السياسية وتطورها، ومقارنتها بالنظم السياسية تاريخيًا، في المقابل واجه المنهج التاريخي جملة من الانتقادات، وهي كالتالي:

1) عدم قدرة المنهج التاريخي على إخضاع الظواهر التاريخية في النظم السياسية للتجريب؛ لأنها وصلت لنا من خلال الكتابات النظرية والسردية، ولم تصلنا من خلال التجارب العلمية.
2) لا نستطيع الاعتماد على المنهج التاريخي بصورة كلية وشاملة، بسبب ما تعرضت له المصادر والمراجع والوثائق التاريخية للتزوير أو التغيير أو الضياع أو الإضافة.
3) لا يمكن للمنهج التاريخي تطبيق الأسلوب العلمي والوصول لنتائج واضحة عند دراسة المشكلة أو الظاهرة، بسبب صعوبة تكرار تلك الأحداث، بالتفاصيل نفسها التي حدثت في الماضي.
4) عدم قدرة المنهج التاريخي على الوصول إلى تنبؤات مستقبلية

دقيقة، في البحث محل الدراسة، لأنه انطلق من الاعتماد على جذور تاريخية، تختلف ظروف نشأتها وتكوينها عن الأحداث المعاصرة.

الحادي عشر: المنهج الوصفي في النظم السياسية

يؤدي المنهج الوصفي دورًا مهمًا في عملية التحليل، من خلال الاهتمام بوصف طبيعة وسلوك المشكلات أو الأحداث كما هي، حيث يرتبط بدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، لذلك نجده في أغلب تلك الدراسات، فالجذور التاريخية لظهور هذا المنهج تعود إلى القرن الثامن عشر ميلادي من خلال الفرنسي (فريدريك ليبلاي) الذي قام بإجراء دراسات اجتماعية تصف الحالة الاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ثم أصبح من المناهج الضرورية في أغلب الدراسات الاجتماعية والإنسانية خلال القرن العشرين [56].

وحدة التحليل في المنهج الوصفي
تعتبر الظواهر والأحداث المستمرة وحدة التحليل الأساسية في دراسة المنهج الوصفي.

وبناء على ذلك، يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه الأسلوب أو الطريقة المستخدمة في النظم السياسية، لدراسة الظواهر أو المشكلات أو الأحداث، ووصفها كما هي وصفًا دقيقًا للوصول إلى نتائج منطقية، تستخلص المسببات، التي أدت لحدوث تلك الأحداث في البحث محل الدراسة، فالمنهج الوصفي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة، استنادًا إلى وضعها الحالي، ثم الوصول إلى استنتاجات، تساعد في تفسير وتطوير الواقع الذي نعيشه، والقيام بعدة تساؤلات حول الظاهرة الحالية والإجابة عنها، من خلال جمع البيانات والمعلومات والحقائق ثم تفسيرها، لذلك لابد من اتباع خطوات تطبيقية مهنية بالمنهج الوصفي، عند دراسة النظم السياسية:

خطوات المنهج الوصفي	1) تحديد الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، حيث يجب أن تكون موجودة على أرض الواقع (أي أنها حدثت وما تزال مستمرة في الوقت الرهن). 2) جمع المادة العلمية من المعلومات والبيانات المتعلقة بدراسة تلك الظاهرة أو المشكلة السياسية. 3) صياغة الفرضيات المتعلقة بالبحث محل الدراسة. 4) تحديد مجتمع الدراسة أو العينة المراد دراستها في البحث. 5) الاستعانة بأدوات البحث مثل: المقابلة، والاستبيان، والاختبار، والملاحظة. 6) رصد الظواهر الأخرى، ودراسة علاقتها بالظاهرة محل الدراسة، ثم البدء بمقارنتها. 7) عرض النتائج بطريقة علمية.

فالمنهج الوصفي وفقًا للجدول السابق، يتمثل في مجموعة من الأسس، تأتي من خلال الاستعانة بوسائل وأدوات كالمقابلة، والملاحظة، والاستمارات، ودراسة وتفسير الوثائق والتسجيلات والمصادر والمراجع والإحصاءات الرسمية، حيث يجب أن تعتمد الدراسة على عينات من المجتمع المراد دراسته نفسه، للحصول على المعلومات التي تساعد البحث على وصف وتحديد خصائص الظواهر، كذلك الاستعانة بمختلف شرائح المجتمع لدراسة الظاهرة، من عدة جوانب عمرية وفئوية لاستخلاص النتائج، ومن ثم الاستفادة منها، حيث يساعد المنهج الوصفي، بإضافة معرفة جديدة من البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، تخدم المعرفة العلمية، فمثلاً يقوم المنهج الوصفي على ملاحظة الظواهر السياسية المرتبطة بواقع نظام سياسي معين كما هو، خلال فترة زمنية محددة، ثم تقديم معرفة وصفية لتلك الظواهر السياسية، بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف لصالح استدامة واستقرار النظام السياسي، وكغيره من المناهج تعرض المنهج الوصفي لجملة من الانتقادات، لعل أبرزها:

1) ينطلق المنهج الوصفي في دراسة ووصف الظواهر المختلفة، استنادًا على وقت ومكان محددين، لذلك لا تعدو أهميته وقيمته العلمية، إلا في الزمن الآني أي الحالي.
2) لا يهتم المنهج الوصفي بالتنبؤات المستقبلية.
3) نتائج البحوث المستندة على المنهج الوصفي قد تضر بالمجتمع، عند استناد الباحث في دراسته على استبيانات عشوائية، وإجابات خاطئة، ومقابلات مع أناس غير متخصصين، وبالتالي ظهور نتائج بحثية غير دقيقة.
4) ترتبط نتائج البحث عادة بتوجهات الباحث الفكرية، والتي قد تفرز لنا بحوثًا متحيزة، تجاه العرق، أو المذهب، أو القبيلة، أو الفئوية وغيرها.

الفصل الرابع

الدولة وأشكال الحكومات

خصص هذا الفصل لمفهومي الدولة وأشكال الحكومات، لما يمثلانه من أهمية بالغة في دراسة النظم السياسية، فلا نستطيع كتابة بحث، أو تأليف كتاب في هذا الحقل، دون التطرق لهذَين المفهومَين، حيث تم تقسيم هذا الفصل لمبحثَين رئيسَين؛ الأول منها يتحدث عن الدولة، وأركانها، وأشكالها، ونظريات نشأتها، وخصائصها، بينما سلط المبحث الثاني الضوء على الحكومات، وأشكالها، وخصائصها.

المبحث الأول: الدولة

أتت نشأة الدولة الحديثة في أعقاب اتفاقية (ويستفاليا) عام 1648م، التي استمرت ثلاثين عامًا في أوروبا، ووضعت حدًا للحروب الدينية [57]؛ لكن نشأتها بمفهومها القديم، كانت قبل ذلك بقرون، فالفيلسوف اليوناني أفلاطون مثلاً، قسم الدول في تلك الفترة إلى قسمين [58]:

- الدولة المثالية.
- الدولة الزمنية.

والمقصود بالدولة المثالية أو (المدينة الفاضلة)، المدينة التي يجب أن يرأسها حاكم فيلسوف وتتميز بـــ :

1) المعرفة الكاملة.
2) لا تتقيد بالقوانين.
3) أشيائها ملكية عامة.
4) ولا يتيسر وجودها في هذه الدنيا.

أما الدول الزمنية فقسمها كما في الجدول التالي:

أولاً: ثلاث دول (تتقيد بالقوانين)	○ حكم الفرد: حكم (الملك العادل المستنير). ○ حكم الأقلية: حكم (الأقلية الأرستقراطية صاحبة الفضيلة). ○ حكم الأكثرية: حكم (الأغلبية الديمقراطية المعتدلة).
ثانيًا: ثلاث دول (لا تتقيد بالقوانين)	○ حكم الفرد: حكم (الملك الفاسد المستبد). ○ حكم الأقلية: حكم (الأقلية الأرستقراطية المستبدة). ○ حكم الأكثرية: حكم (الأغلبية الديمقراطية الغوغائية).

وتطورت الدولة تدريجيًا كمفهوم على مدى القرون الماضية، لتصبح اليوم الفاعل الأول في حركة التفاعلات الدولية، فقد تعددت التعريفات المعنية بمفهوم الدولة، من قبل المفكرين والأكاديميين والباحثين، ولسنا في صدد التطرق لجدلية التعريف، بسبب الغموض الذي يحيط بالدولة كمفهوم؛ لكننا وبشكل مبسط يمكننا تعريفها على أنها «مجموعة من الناس (أي السكان)، يقيمون في إقليم جغرافي محدد (أي الأرض)، ويخضعون لسلطة معينة (أي الحكومة)، ذات سيادة معترف بها دوليًا (أي الاستقلال)».

أولاً: نشأة الدولة

تعددت النظريات الفكرية التي تُفسر أسباب نشأة الدولة وأصلها، فلدينا العشرات من النظريات التي تفسر هذه النشأة؛ لكننا سنتوقف عند أبرز تلك النظريات، حيث سيتم التطرق لها بشكل مختصر ومفهوم، وهي:

- النظرية الثيوقراطية (الإلهية) أو (الدينية).
- نظرية القوة.
- نظرية الأسرة.
- نظرية العقد الاجتماعي.

1) النظرية الثيوقراطية أو (الإلهية) أو (الدينية)

هي إحدى النظريات التي تفسر أسباب نشأة الدولة وسلطتها، من خلال التأكيد، أن السلطة من حقوق الله، يهبها لمن أراد من الملوك، فقد ظهرت هذه النظرية في العصور الوسطى، من أجل تبرير (الحكم المطلق) للملوك الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة، وتنطلق هذه النظرية من الفلسفة التالية [59]:

فلسفة النظرية الثيوقراطية	○ الله خلق كل شيء في هذه الحياة، والدولة هي إحدى المخلوقات، فهي ليست من صنع البشر. ○ الدولة نظام قدسي فرضه الله لتحقيق الغاية من الاجتماع البشري. ○ الحكم والسلطة هي من حقوق الله وحده، ويهبها للملوك والسلاطين فقط. ○ طاعة الملوك واجبة، فهم المسؤولون أمام الله، ولا يحق للرعية محاسبتهم.

ومن أسباب نشأة الدولة، بحسب النظرية الثيوقراطية، الصراع المستمر على السلطة والنفوذ بين الملوك وبابا الكنيسة [60]:

الملوك	كان يدّعون أن الله هو من اختارهم بشكل مباشر. (من أجل الحفاظ على استقلالهم، وزيادة قوتهم، وتقليل نفوذ البابا).
البابا	كان يدعو لإضعاف وشيطنة سلطة الملوك. (من أجل الحفاظ على نفوذه، وسيطرته على الملوك).

فقد حافظ ملوك بريطانيا وفرنسا على حكمهم المطلق، في ذلك الوقت، حين أعلنوا أنهم يحكمون الناس، كوكلاء لله على هذه الأرض، أو ظل الله على هذه الأرض، وكان الهدف من ذلك:

1) توطيد سلطتهم.
2) تبرير استبدادهم.

3) عدم محاسبتهم على أعمالهم.

4) إضعاف نفوذ الكنيسة.

لكن هذه النظرية انتهت، وانهارت بعد ظهور وانتشار أفكار الحرية، وتطور الديمقراطية، وبروز ما يعرف بمفهوم السيادة الشعبية؛ لكن رغم ذلك لم تخلُ النظرية الثيوقراطية من الانتقادات الموجهة إليها.

الانتقادات الموجهة للنظرية الثيوقراطية	○ هذه النظرية بعيدة عن المنطق العقلي للإنسان. ○ هذه النظرية أتت لخدمة مصالح معينة، وتبرير استبداد السلطة الحاكمة. ○ هذه النظرية تم توظيفها من قبل الملوك للقضاء على البابا ونفوذ الكنيسة. ○ هذه النظرية جعلت بعض الفقهاء ينادي بعدم جواز تسمية هذه النظريات بالدينية، على أساس أنها لا تستند في جوهرها ومضمونها إلى الدين.

2) نظرية القوة

هي إحدى النظريات الفكرية المعنية بدراسة وتفسير أسباب وأصل نشأة الدولة من خلال التأكيد أن (القوة) و(الصراع) بين الجماعات هو الأصل في نشأة الدولة، وتدور فلسفة هذه النظرية من خلال التالي [61]:

فلسفة نظرية القوة	○ الدولة جوهرها السلطة، وجوهر السلطة القوة والإكراه. ○ استخدام القوة مبدأ طبيعي وضروري في حياة البشر، فالقوة بطبيعة الحال هي الأصل في نشأة الدولة. ○ الدولة في مراحلها الأولى، كانت نظامًا اجتماعيًا فرضه (فرد ما) أو (جماعة ما) على المجتمع، مستخدمين (القوة) و(الإكراه) للوصول إلى السلطة وتعزيزها. ○ الدولة مجرد صراع بين جماعات مختلفة، ولا مكان فيها للجانب القانوني. ○ الدولة مرهونة بمعيار القوة لنشأتها، من أجل حمايتها واستمرارها.

فرغم واقعية هذه النظرية بعض الشيء، إلا أنها لم تخلُ من الانتقادات الموجهة لها:

الانتقادات الموجهة لنظرية القوة	○ هذه النظرية لديها الكثير من الشواهد على صدقها خاصة في نشأة الدول القديمة؛ لكن في المقابل هناك الكثير من الدول الحديثة التي لم تنشأ على أساس القوة. ○ هذه النظرية ليست النظرية الوحيدة في (أصل) و(نشأة) الدول، فهناك العديد من النظريات الأخرى، مما يفتح الباب إلى جدلية أصل الدولة ونشأتها. ○ هذه النظرية تدعي أن أصل نشأة الدولة هي قوة السلطة؛ لكن السلطة ترتبط عادة بقوة حاكمها وإذا ما ذهبت هذه القوة اختفى وجودها وتلاشت.

3) نظرية الأسرة (العائلة)

تعتبر نظرية الأسرة إحدى النظريات الفكرية، المعنية بدراسة وتفسير أسباب نشأة الدولة وأصلها التاريخي، من خلال التأكيد على أصل (الأسرة) ودورها في نشأة الدولة، فقد تميزت هذه النظرية بفلسفة، تؤكد على أن الأسرة هي الأصل في وجود المجتمعات، وبالتالي أدى ذلك لوجود الدولة، فسلطة الأب داخل أسرته، كانت اللبنة الأولى أو النواة الصغيرة لسلطة الحاكم داخل الدولة، وهي الأصل في معرفة المجتمع السياسي، فلولا الأسرة لما عُرف المجتمع السياسي.

فـ (الأسرة) وفقًا لهذه النظرية، تطورت فكونت (عوائل)، والعوائل اتحدت لتكون (عشيرة)، والعشيرة أصبحت (قبيلة)، ثم غدت القبيلة (مجموعة قبائل)، بعدها سكنت القبائل (القرى)، والقرى تجمعت لتصبح (مدينة)، ثم أصبحت المدينة (عدة مدن)، حتى وصلت في نهاية الأمر إلى كيان (الدولة).

وهـذا مـا جـاء بـه الفيلسـوف اليونانـي أرسـطو الـذي قـال إن سـلطة العائلـة انتقلت من (الأسـرة) إلـى (القريـة)، وكونـت مجموعـة مـن (العوائـل) يحتـاج كل منهـا للآخـر، مـن أجـل توفيـر احتياجاتهـم الحياتيـة اليوميـة، هـذه الحاجـات زادت بعـد ذلـك وجعلـت (القـرى) تتحـد مـع (بعـض القـرى الأخـرى)، لتصبـح (مدينـة)، هـذه (المدينـة) احتاجـت لــ (مدينـة) ثانيـة لسـد احتياجاتهـا الحياتيـة، وهـذا التجمـع مـن (المـدن) أدى في النهايـة لقيـام الدولـة [62].

هذه النظرية كبقية النظريات الأخرى، صاحبها جدل وانتقاد.

الانتقادات الموجهة لنظرية الأسرة	هـذه النظريـة تفتـرض أن الأسـرة هـي نـواة المجتمـع الأولـى، وهـذا الفرضيـة غيـر صحيحـة لأن: ▪ (الجماعـات) البشـرية وُجـدت قبـل تواجـد (الأسـرة) بالمعنـى المعـروف. ▪ التكاتـف ضـد أخطـار الطبيعـة هـي التـي جمعـت (الأفـراد) في بدايـة التاريـخ البشـري، وليـس (الأسـر). ▪ نشـأة الـدول في العصـر الحديـث لـم تقـم على هـذه النظريـة، فالولايـات المتحـدة الأمريكيـة مثـلاً، لـم تكـن وليـدة تطـور أسـرة معينـة.

4) نظرية العقد الاجتماعي

إحـدى النظريـات الفكريـة المعنيـة بدراسـة وتفسـير أسـباب نشـأة الدولـة وأصلهـا التاريخـي، التـي تؤكـد علـى أن (العقـد الاجتماعـي بين الجماعـات البشـرية)، هـو الأصـل في نشـأة الدولـة ووجودهـا، فقـد بـرزت هـذه النظريـة في القـرنين السـابع عشـر والثامـن عشـر، ووجـدت مـن يدافـع عنهـا أمثـال:

توماس هوبز	(فيلسوف إنجليزي) 1588 – 1679م
جون لوك	(فيلسوف إنجليزي) 1632 – 1704م
جاك روسو	(فيلسوف فرنسي) 1712 – 1778م

أولاً: نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

أكدت فلسفة توماس هوبز أن (الأنانية) و(الشر)، كانتا حالة الطبيعة البشرية قبل العقد الاجتماعي، وكل فرد كان يسعى من منطلق الكرامة للوصول إلى السلطة؛ لذلك حصل الصراع بينهم، فأصبح كل فرد ينظر للآخر بعين (الريبة) و(الخوف) و(الأنانية)، ثم أصبحت الحياة (مضطربة)، واستطاع البعض (السيطرة) على الضعفاء واستعبادهم، حينها أدرك أفراد المجتمع أن هذه الحالة لا يمكن الاستمرار بها، ويجب التخلص منها، ثم اتفق الأفراد طواعية على إيجاد اتفاق أو عقد، يتعهد فيه الأفراد بتسليم كل حقوقهم الطبيعية إلى أحدهم، ويكون هو (الملك)، مقابل الحصول على الأمن والاستقرار، ويكون بذلك العقد الاجتماعي، من وجهة نظر هوبز، بين الأفراد فقط، دون وجود الملك طرفًا في هذا العقد. أما بنود هذا العقد الاجتماعي فكانت كالتالي [63]:

بنود العقد الاجتماعي عند توماس هوبز	○ يتسلم الملك جميع الحقوق الطبيعية مقابل الأمن والاطمئنان لأفراد المجتمع. ○ يستخدم الملك القوة لردع المعتدين مقابل توفير حياة آمنة وسعيدة لأفراد المجتمع. ○ لا يوجد أية حقوق للأفراد تجاه الملك لأنهم تنازلوا عنها برغبتهم. ○ لا يمكن للأفراد الثورة على الملك حتى وإن كانوا غير راضين عن سياسته.

ثانيًا: نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك

أكد جون لوك من خلال فلسفته، أن (السلام) و(الطمأنينة) كانت هي حالة الطبيعة البشرية قبل العقد الاجتماعي، فكل فرد كان يعيش ضمن نطاق حريته الطبيعية، محترمًا حقوق الآخرين، وعدم الاعتداء على ممتلكاتهم؛ لكن حالة الطبيعة كانت خالية من التنظيم ووجود السلطة

العامة، فقد كان كل فرد يفسر القانون الطبيعي، وفقًا لمستواه الفكري الخاص به، ثم أصبحت تصرفات بعض الأفراد غير مقبولة عند الآخر، حينها شعر أفراد المجتمع، بأهمية وجود هيئة أو سلطة، تستطيع إيجاد حياة منضبطة بـ (قانون سياسي) أعم وأشمل من (قانون الطبيعية)، حيث اتفق الأفراد على إيجاد عقد، يحل المنازعات بينهم، ويضع حدًا للتصرفات الفردية، ويشرع القوانين، لضمان أمنهم واستقرارهم، ويوفر لهم المنفعة العامة، ويكون بذلك العقد الاجتماعي من وجهة نظر جون لوك، بين جميع (الأفراد) بمن فيهم (الملك). أما بنود هذا العقد الاجتماعي فكانت كالتالي [64]:

بنود العقد الاجتماعي عند جون لوك	○ يتسلم الملك جزءًا من الحقوق الطبيعية لإدارة شؤون الأفراد، مقابل تمسك الأفراد بالجزء الآخر، المتعلق بحقوقهم الأساسية وممتلكاتهم الشخصية. ○ يمارس الملك السلطة، ويسخر كل جهوده لتحقيق الصالح العام. ○ الشعب هو المصدر الوحيد لجميع السلطات، ونظام الحكم تختاره الأغلبية. ○ يحق للأفراد فسخ العقد مع الملك والثورة عليه، ثم عزله إذا أخل بواجباته.

ثالثًا: نظرية العقد الاجتماعي عند جاك روسو

أتت فلسفة جاك روسو من أن (السعادة) و(الاستقرار) هي حالة الطبيعة البشرية قبل العقد الاجتماعي، فكل فرد يخضع للقانون الطبيعي؛ لكن ذلك لم يكن كافيًا لسد حاجات الناس، والحصول على الأمن والاستقرار، ثم تعقدت، لاحقًا، الحياة، وأدت إلى اعتداء البعض على حقوق الآخرين، ثم سادت حالة من الفوضى والنزاعات، حينها ظهر عدد من العقلاء الذين دعوا الناس إلى إيجاد اتفاق أو عقد، يتعهد الأفراد باحترامه والخضوع

لـه، مقابـل الحمايـة والحريـة المدنيـة في مجتمـع سياسـي جديـد، ثـم اتفقـوا على وجـود هيئـة (أي دولـة) تمثـل (الإرادة العامـة للأفـراد) و(سـيادة الشـعب)، وتكـون الهيئـة مخولـة بفـرض الإكـراه علـى كل مـن يرفـض طاعـة الإرادة العامـة، ويكـون بذلـك العقـد الاجتماعـي، مـن وجهـة نظـر جـاك روسـو، كمـا جـاء بـه جـون لـوك، بين جميـع (الأفـراد) بمـا فيهـم (الملـك)؛ لكـن بنـود هـذا العقـد اختلفـت عـن البنـود التـي ذكرهـا جـون لـوك، حيـث تمثلـت كالتالـي [65]:

بنود العقد الاجتماعي عند جاك روسو	○ تمنـح هيئـة الإرادة العامـة (أي الدولـة)، السـلطة إلـى وكيـل لهـا وهـو الملـك. ○ يعمـل الملـك بتوجيـه مـن هيئـة الإرادة العامـة (الدولـة)، ويتعهـد بتنفيـذ القوانـين، والمحافظـة علـى الحقـوق والحريـات العامـة. ○ هيئـة الإرادة العامـة (الدولـة)، تختارهـا الأمـة لتنفيـذ إرادتهـا، ويقـوم الملـك بتأمـين الاتصـال المباشـر بـين الشـعب وهيئـة الإرادة العامـة (الدولـة). ○ تعـزل الأمـة، الإرادة العامـة (الدولـة) ووكيلهـا (الملـك)، إذا خالفـت إرادة الشـعب.

وفقًـا لما سـبق، يتضـح لنـا مـن خلال الجـدول التالـي، أوجـه الاخـتلاف والاتفـاق بين هـؤلاء المفكريـن:

الاتفاق	هـؤلاء المفكريـن أكـدوا أن نظريـة العقـد الاجتماعـي، نقلـت الأفـراد مـن (الحيـاة القديمـة) غيـر المنظمـة، إلـى (الحيـاة السياسـية) المنظمـة، بموجـب العقـد.
الاختلاف	اختلـف هـؤلاء المفكريـن مـن خلال التصـورات الخاصـة بـكل نظريـة بـــ : ○ الحالة الطبيعية للبشر قبل العقد. ○ أطراف العقد. ○ صلاحيات الملوك والحكام.

فقـد لعبـت نظريـة العقـد الاجتماعـي دورًا مهمًـا، حيـث يعـود لهـا الفضـل في العديـد مـن التغييـرات السياسـية، مثـل:

- ظهور نظام الاستفتاء الشعبي.
- ترويج المبادئ الديمقراطية.
- تدوين مبادئها في الدساتير.
- التأثير في التكوين الفكري لرجال الثورة الفرنسية والأمريكية.

لكن هذه النظرية في الوقت نفسه، تعرضت إلى عدد من الانتقادات كغيرها من النظريات الأخرى، لعل أبرزها:

هذه النظرية (مستحيلة)	لأن العقد يحتاج إلى قانون وسلطة قائمة لحمايته وتطبيقه، وحالة الطبيعة البشرية خالية من ذلك، فكيف يتم احترام العقد.
هذه النظرية (غير منطقية)	لأن العقد يحتاج إلى مبدأ الحرية في قبول أو رفض العقد، وحالة الطبيعة البشرية، لم يكن فيها إلا استعمال القوة.
هذه النظرية (غير واقعية)	لأنها تقول إن الفرد كان يعيش في عزلة قبل قيام الدولة، وهذا غير دقيق، لأن المجتمع حقيقة قائمة، قبل قيام الدولة بفترة طويلة.

الخلاصة من تلك النظريات

لا يصح الاعتماد على تلك النظريات، عند دراسة وتفسير نشأة الدولة وأصلها، فتلك النظريات أتت كسياق فكري، يبرر نشأة الدولة من وجهة نظر منظريها وروادها، والدولة، في اعتقادي، ليست سوى ظاهرة نشأت جذورها بطريقة غير معلومة عبر الزمن، ثم أخذت تتطور تدريجيًا حتى وصلت لصورتها المعاصرة على شكل دولة، وهناك دوافع بلا شك ساهمت في نشأة الدولة، سواء كانت دينية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو حتى ثقافية، وهذا أمر طبيعي في نشأة الكيانات السياسية، ولهذا من غير المنطقي الارتكاز على إطار فكري محدد، ينطلق من نظرية ثابتة، تفسر الأصل الصحيح في نشأة الدولة، فالنظرية بشكل عام، عرضة للصواب

والخطأ من الناحية العلمية.

ثانيًا: أركان الدولة

لم يتوقف الجدل الفكري عند تعريف الدولة؛ بل طال - أيضًا - أركانها، وهذا أمر طبيعي في جميع الدراسات العلمية؛ لكننا سننطلق من تعريفنا السابق لمفهوم الدولة الذي وضح أركانها، وهي:

1) الناس	السكان
2) الإقليم	الأرض
3) السلطة	الحكومة
4) السيادة	الاستقلال

وهنا يجب أن نتوقف، عند مدى الاختلاف الحاصل بين المفكرين والباحثين، حيث ينحصر الجدل القائم في السيادة، كركن من أركان الدولة، فقد رأى البعض عدم وجود السيادة ضمن التعريف، لأن العديد من دول العالم، لا يُصنع قرارها السياسي من الداخل، إنما من خلال الإملاءات التي تُفرض من الخارج، وهذا في اعتقادي أمر طبيعي في أعراف العلاقات الدولية، وواقع التأثير والتأثر، فأستراليا وكندا مثلاً، تمتلكان العضوية الكاملة في الأمم المتحدة؛ لكنهما في الوقت نفسه، تابعتان للتاج البريطاني، لذلك لا نستطيع حذف السيادة من أركان الدولة، ما دامت تحمل صفة الدولة، ولها عضوية كاملة في المنظمات الدولية، التي لا تقبل في عضويتها إلا الدول. نعود الآن لأركان الدولة، وفق التعريف السابق.

1) الناس (السكان)

وجود السكان يعد شرطًا أساسيًا لقيام الدول واستمرارها، فهم الركن الأول من أركان الدولة، والعنصر البشري المهم في تكوينها،

ويقصد به «مجموعة من الناس يجمعهم كيان سياسي واحد، يتولى حمايتهم في أرض محددة، ولهم خصائص مشتركة، حيث يرتبط أفرادها بعلاقات وروابط ومصالح متينة»، وهنا لا يشترط التعدد السكاني كمعيار، فالدول تتفاوت في تعدد سكانها، أي أن العدد ليس سمة أو شرطًا لقيامها.

وهنا لا يجب أن تذكر اللغة، من ضمن الخصائص المشتركة للشعب، والسبب في ذلك، التنوع اللغوي في كثير من دول العالم، فالذي يميز الشعب أو السكان عن غيرهم من التجمعات البشرية، هو العيش في (إقليم ما)، له (حدود جغرافية محددة)، و(امتلاك جنسية واحدة)، تؤكد انتماءهم لهذا الإقليم.

2) الإقليم (الأرض)

هو الركن الثاني من أركان الدولة، والمساحة المحددة للدولة التي تفصلها عن الدول الأخرى جغرافيًا، أي المساحة الجغرافية التي تتألف من (اليابسة) و(الماء) و(الجو)، وتمارس عليها الدولة سلطتها وسيادتها، وهنا يجب توضيح أنواع الإقليم والتي تشمل:

أولاً: الإقليم الأرضي	هي مساحة اليابسة، وما فوقها وتحتها والأنهار والبحيرات الداخلية، بالإضافة لباطن الأرض.
ثانيًا: الإقليم المائي	هي المساحة المائية المجاورة للإقليم الأرضي (اليابسة)، من البحار والمحيطات، وتسمى بالمياه الإقليمية التي تمتد اثني عشر ميلاً بحريًا في عرف القانون الدولي، وهي تختلف عن المياه الاقتصادية الخالصة التي تمتد إلى مئتي ميل.
ثالثًا: الإقليم الجوي	هي المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الارضي والمائي، وتنظم عليه الدولة حركة المرور، وفقًا لمصالحها وأهدافها.

3) السلطة (الحكومة)

نشأة الدول تستوجب، بطبيعة الحال، وجود سلطة معترف بها،

وتمتلك القدرة على إدارة وتنظيم شؤونها، فالسلطة تعتبر الركن الثالث للدولة، ويقصد بها «القوة الشرعية الوحيدة المخولة في الدولة بـ (حفظ) و(حماية) و(تنظيم) المجتمع، وفقًا للقواعد القانونية»، حيث تقوم السلطة بوظائف متنوعة، وفق الجدول التالي:

وظائف السلطة	1) تتولى إدارة البلاد، والإشراف على أمورها. 2) تنظيم العلاقات مع الشعب. 3) استغلال ثروات البلاد في الصالح العام. 4) تنظيم اقتصاد الدولة. 5) إدارة سياسات الدولة داخليًا وخارجيًا. 6) حماية الوطن من العدوان والأخطار الخارجية. 7) تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن. 8) تحقيق السعادة والرفاهية لأفراد المجتمع. 9) تنفيذ القوانين والتقيد بالأنظمة.

4) السيادة (الاستقلال)

هي الركن الرابع للدولة، ويقصد بها «عدم خضوع (دولة ما) لأية سلطة من أي (دولة أخرى) سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي»، والسيادة تأتي عادة في مظهرين:

السيادة الداخلية	هي قدرة دولة ما على اتخاذ وصناعة (القرار الداخلي)، وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية دون تأثير من أي دولة أخرى.
السيادة الخارجية	هي قدرة دولة ما على اتخاذ وصناعة (**القرار الخارجي**)، وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية دون تأثير من أي دولة أخرى.

وللسيادة خصائص متعددة، لعل من أبرزها:

1) السيادة مستقلة، وليست مقيدة بإرادة الغير.
2) السيادة دائمة، وملازمة لبقاء الدولة.
3) السيادة غير مجزأة، وليست قابلة للتقسيم.

4) السيادة شاملة على الأرض والشعب.
5) السيادة تستمد من الداخل، وليس من الخارج.
6) السيادة لا يمكن التنازل عنها.

ثالثًا: أشكال الدول

تأتي الدول على شكلين: إما موحدة، أو مركبة، بصرف النظر عن حجم المساحة، أو عدد السكان، أو قوة الدولة وتأثيرها؛ لكن بعض الدراسات في العلاقات الدولية، اعتمدت السيادة معيارًا في تحديد أشكال الدول، فإما دول (كاملة السيادة)، أو دول (ناقصة السيادة)، إلا أننا لا نتفق مع هذا النوع من الطرح، ونميل إلى التقسيم التقليدي المتعارف عليه في أغلب دراسات النظم السياسية، التي قسمت أشكال الدول إلى (دول موحدة – بسيطة) أو دول (مركبة – اتحادية)، وبالتالي يمكن تبسيط أشكال الدول من خلال التالي:

1) الدول الموحدة أو البسيطة

هي الدولة التي تكون فيها السلطة بيد حكومة واحدة، تمارس سلطتها الدستورية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كاملة على ترابها الوطني، ويخضع مواطنوها لإدارة سياسية واحدة، معنى ذلك أن السلطة تتفرد بممارسة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وهذا الشكل تتخذه العديد من دول العالم.

2) الدول المركبة أو الاتحادية، وتنقسم إلى:

- الفيدرالية (الاتحادية): وهي الدولة التي تتألف من عدة أقاليم أو ولايات متحدة، في إطار حكومة اتحادية موحدة، حيث تتمتع كل ولاية بسيادتها الداخلية فقط، وتترك السيادة الخارجية للدولة الاتحادية، كالولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا.

- **الدول الكونفدرالية (المركبة):** وهي اتحاد يتألف بين دولتين أو مجموعة من الدول ذات سيادة، بهدف تحقيق أهداف مشتركة، مع احتفاظ كلا من تلك الدول بسيادتها الكاملة على إقليمها، كدول الاتحاد الأوروبي، ويمكن لأي دولة أن تنفصل من هذا الاتحاد متى ما أردت ذلك، (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي).

الاختلاف بين مظاهر الدولة الفيدرالية و الدولة الكونفدرالية		
مظاهر الدولة الفيدرالية (الاتحادية)	1) تتألف الدولة الفيدرالية من عدة أقاليم أو ولايات، ولا يمكنها الانفصال كدولة مستقلة. 2) في الدولة الفيدرالية هناك رئيس واحد للبلاد. 3) للدولة الفيدرالية حكومة مركزية، تسمى الحكومة الاتحادية. 4) كل إقليم أو ولاية، لديه سلطاته الخاصة به. 5) يحمل المواطنون في الدولة الفيدرالية جنسية واحدة. 6) تتولى الدولة الفيدرالية شؤون الدفاع، كإعلان الحرب والسلم، وشؤون العلاقات الخارجية، كإبرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي بين الدول، أو الانضمام إلى المنظمات الدولية.	
	مثال	الولايات المتحدة.

مظاهر الدول الكونفدرالية (المركبة)	1) تتألف الدول الكونفدرالية من عدة دول، يمكنها الانفصال متى ما أرادت. 2) في الدول الكونفدرالية لكل دولة رئيس خاص بها. 3) لكل دول كونفدرالية حكومة وطنية خاصة بها. 4) يحمل المواطنون في الدول الكونفدرالية جنسيات مختلفة حسب كل دولة. 5) تتولى الدول الكونفدرالية شؤونها في كل القطاعات، مع وضع اعتبار للسياسة الموحدة بين الدول الكونفدرالية.	
	مثال	دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: أشكال الحكومات

يعتبر مفهوم الحكومة من المفاهيم التي تستند عليها الدول، بصفتها شكل من أشكال ممارسة الحكم وركن من أركانها، كما تم توضيحه في المبحث السابق، فالحكومة تعتبر إحدى المؤسسات الرسمية، التي توكل إليها مهمة إدارة وتنظيم الدولة، ومسؤولية تنفيذ قراراتها، وحماية أفرادها في داخل المجتمع، أي أنها تمتلك الشرعية الوحيدة، لفرض الأحكام وتنفيذ القوانين. ويعود أصل هذه الكلمة إلى الثقافة اليونانية التي ظهرت قبل الميلاد، وهذا يعطينا انطباعًا بأنها من أقدم المفاهيم السياسية المتداولة تاريخيًا، حيث كانت المجتمعات في أمس الحاجة إلى حكام لإدارتها، فالفيلسوف اليوناني أرسطو، مثلاً، قسّم الحكومات في زمانه إلى صالحة وفاسدة، كما في الجدول التالي [66]:

الحكومة الصالحة	1) (الحكومة العادلة): حكومة الفرد الفاضل العادل. 2) (الحكومة الأرستقراطية): حكومة الأقلية الفاضلة العادلة. 3) (الحكومة الديمقراطية): حكومة الأغلبية الفقيرة، وتمتاز بالحرية.
الحكومة الفاسدة	1) (الحكومة الطاغية): حكومة الفرد الظالم. 2) (الحكومة الأوليغارشية) : حكومة الأغنياء الفاسدة. 3) (الحكومة الغوغائية): حكومة العامة التابعين لأهوائهم.

أما في وقتنا الحالي، فقد تعددت أشكال الحكومات، التي تدل على شكل نظام الحكم، وكيفية ممارسة السلطة، ويأتي ذلك وفقًا لخضوعها للقانون، أو ارتباطها بحكم الفرد، أو من خلال دور الشعب فيها كمصدر للسلطات، ولدينا في الدراسات السياسية، من يربط الحكومة بالسلطة التنفيذية فقط، بعيدًا عن السلطتين التشريعية والقضائية، وهناك من

يرفض ذلك، على أساس أن مصطلح الحكومة، جاء من لفظ (حكم)، وبالتالي، السلطة التنفيذية (تحكم)، والسلطة التشريعية تشرع (الحكم) من خلال سن القوانين، وكذلك بالنسبة للسلطة القضائية، فهي المخولة بإصدار (الأحكام).

أولاً: الحكومة الديمقراطية

الديمقراطية من المصطلحات المختلف عليها فكريًا، حيث عرفها الإغريق بـ (حكم الشعب)، أي السلطة التي يتولاها الشعب، وبذلك يكون صاحب السيادة ومصدر الحكم فيها، فقد ذكر أفلاطون أن «مصدر السيادة هي الإرادة الحرة للمدينة»، ويقصد هنا بالمدينة (الشعب). أما أرسطو فأكد أن «السلطة يجب أن تنبع من الجماعة، وليس من شخص الحاكم، وأن خير الحكومات هي الحكومة التي يسود فيها القانون»، وقال إن «الديمقراطية هي مجرد حالة يملك فيها الجميع زمام السلطة في الدولة» [67]، وتختلف حديثًا الديمقراطية في آلية تنفيذها من دولة إلى أخرى، حيث برز شكل الحكم الديمقراطي بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية، وتطورت بعد ذلك، لتكون نظام الحكم في الدول الغربية، سواء الملكية منها أو الجمهورية، وتنقسم الحكومة الديمقراطية إلى شكلين:

1) الحكومة الديمقراطية الغربية
2) الحكومة الديمقراطية الشعبية

1) الحكومة الديمقراطية الغربية وتنقسم إلى:

أ. الديمقراطية المباشرة

طُبق هذا النوع من الديمقراطية قديمًا في المدن اليونانية؛

لكنه اختفى تقريبًا في عالمنا المعاصر، ولا يعمل به اليوم، إلا في ثلاث مقاطعات سويسرية صغيرة، تشكل 3 ٪ من تعداد السكان السويسري، حيث ينحصر عمل الديمقراطية المباشرة، في أن الشعب صاحب السلطة، وصانع القرار السياسي فيها، ولا يحتاجون لوجود ممثلين عنهم، أي أنهم أصحاب القرار المباشر، فهم أعرف بمتطلباتهم واحتياجاتهم [68]، وقد يعتبر هذا من الناحية النظرية الأكثر ديمقراطية؛ لكن من الناحية العملية لا يمكن تطبيقه، فلنا أن نتخيل، كيف سيتفرغ شعب بأكمله للحياة التشريعية، ومن يستطيع أن يقوم بالمهن والوظائف الأخرى، ناهيك عن استحالة توافق الملايين من البشر في دولة ما، على صنع القرار واتخاذه، لذلك أصبح هذا النوع من الديمقراطية غير مقبول في الوقت الحالي، وصار لزامًا أن يكون هناك من يمثل الشعب برلمانيًا.

ب. الديمقراطية شبه المباشرة

أحد أشكال الديمقراطية التي تتمثل في انتخاب الشعب لممثلين منتخبين، يمارسون السلطة نيابة عنهم، حيث يقوم البرلمان بتولي مهام وصلاحيات السلطة التشريعية؛ لكن الشعب يحتفظ بحق التدخل المباشر والاعتراض في المسائل الرئيسة متى ما استلزم الأمر ذلك، ضمن نطاق الدستور، من خلال الأدوات التالية:

الاستفتاء العام	يكون ذلك بإجراء استفتاء عام، عند إصدار أو تعديل قانون، أو تعديل بعض مواد الدستور، أو أي قرار تشريعي.
الاعتراض الشعبي	يحق لعدد معين من أبناء الشعب وفقًا للدستور، الاعتراض على أي تشريع صدر من السلطة التشريعية خلال مدة معينة، ثم المطالبة باستفتاء عام للشعب، يوضح موقفه من هذا التشريع.

الاقتراح الشعبي	يحق لعدد معين من أبناء الشعب وفقًا للدستور، الاقتراح على مشاريع القوانين ثم عرضها على البرلمان الذي يكون ملزمًا بالتصويت عليها، فإذا وافق أصبح القانون نافذًا، وإذا رفض يعرض على الشعب ليقول كلمته من خلال استفتاء عام.
إقالة النواب	يحق لعدد معين من أبناء الشعب وفقًا للدستور، إقالة النائب قبل انتهاء فترة نيابته في البرلمان، إذا لم يقم بمهمته التشريعية التي حددها الدستور.
عزل الرئيس	يحق لعدد معين من أبناء الشعب وفقًا للدستور أن يتقدموا بطلب عزل الرئيس، فإن وافق البرلمان، يطرح طلب العزل في الاستفتاء العام للشعب.
حل البرلمان	يحق لعدد معين من أبناء الشعب وفقًا للدستور، المطالبة بحل المجلس النيابي، ويكون ذلك من خلال استفتاء عام، وإذا أقرت الأغلبية الحل، يعتبر البرلمان منحلاً، وتجرى انتخابات جديدة.

وتطبق الديمقراطية شبه المباشرة، في وقتنا الحالي، في بعض المقاطعات السويسرية، وبعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية [69].

ج. الديمقراطية النيابية (التمثيلية)

يطبق هذا النوع من الديمقراطية في أغلب دول العالم، حيث يتمثل في انتخاب المواطنين لممثلين، يمارسون السلطة التشريعية نيابة عنهم، دون تدخل مباشر من قبل الشعب في أعمال النواب داخل البرلمان، وهنا تأتي المحاسبة الشعبية، فقط، في فترة الانتخابات التشريعية القادمة، من خلال إعادة من يراه الشعب مناسبًا لمجلس البرلمان، وتغيير من لم يقم بواجبه النيابي، ولذلك يستند هذا النوع على أمرين أساسيين:

- الشعب مصدر السلطة.

- الشعب يختار من يمثله في البرلمان من خلال الانتخابات.

وبناء على ما سبق، يمكن أن نحدد أوجه الاختلاف بين أشكال الديمقراطية الغربية الثلاثة:

الديمقراطية المباشرة (الديمقراطية الأصلية)	شكل من أشكال الحكومات الديمقراطية التي تقوم على مبدأ حكم الشعب بنفسه بشكل مباشر، دون وجود من يمثلهم لإدارة وتنظيم شؤون حياتهم العامة، أي أنهم أصحاب القرار المباشر.	
	التطبيق	ثلاث مقاطعات سويسرية صغيرة.
الديمقراطية غير المباشرة (الديمقراطية المتطورة)	شكل من أشكال الحكومات الديمقراطية، التي تقوم على مبدأ حق الشعب (الناخبين) في ممارسة السلطة من خلال مشاركة ومراقبة البرلمان، والتدخل بنفسه في حالات معينة، أي تصبح الصلاحيات موزعة بين البرلمان والشعب من خلال المشاركة في بعض الصلاحيات.	
	التطبيق	في بعض المقاطعات السويسرية، والولايات الأمريكية.
الديمقراطية النيابيّة (الديمقراطية التمثيلية)	شكل من أشكال الحكومات الديمقراطية، التي تقوم على مبدأ اختيار الشعب، لأفراد يمثلونهم في إدارة وتنظيم شؤون حياتهم العامة، دون التدخل في صلاحيات البرلمان، وتأتي المحاسبة لأعضاء البرلمان خلال فترة الانتخابات.	
	التطبيق	يعد الأكثر انتشارًا في أغلب الدول الديمقراطية.

2) الحكومة الديمقراطية الشعبية

شكل من أشكال الحكومات، التي تستمد فلسفتها من النظرية الماركسية، للألماني كارل ماركس، ثم لينين زعيم الثورة البلشفية عام 1917م، حيث ترى الديمقراطية الشعبية، أن الصراع أصله اجتماعي واقتصادي، ويجب أن ينتهي، من خلال إزالة التفاوت الطبقي غير العادل بين الملاك والعمال في المجتمع،

وهذا بسبب التوجهات الفكرية للرأسمالية، ورغم أن الديمقراطية الشعبية لا تسمح بوجود حزب آخر في الدولة إلى جانب الحزب الشيوعي، إلا أنها تقوم على مبدأين رئيسين [70]:

مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية	يقصد به تقدم هذا المبدأ، على مبدأ تحقيق الحرية والمساواة السياسية، التي تنادي بها الديمقراطية الغربية.
مبدأ سلطة الهيئة المركزية	يقصد به وجود هيئة مركزية، تفرض سلطتها في الدولة، بهدف نقل المجتمع إلى الشيوعية العالمية.

وهنا بعد عرض الحكومتين، (الديمقراطية الغربية) و(الديمقراطية الشعبية)، يمكننا أن نعرض المبادئ الرئيسة، التي تميز كل شكل عن الآخر:

- **الحكومة الديمقراطية الغربية**

تقوم على ثلاثة مبادئ رئيسة:

- **مبدأ سيادة الشعب:** ويقصد به أن الشعب مصدر السلطات.
- **مبدأ المساواة:** ويقصد به أن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، ويحق لهم ممارسة العمل السياسي.
- **مبدأ حكم الأكثرية:** ويقصد به حكم الأكثرية، وإدارتهم لشؤون الدولة.

- **الحكومة الديمقراطية الشعبية**

تقوم على مبدأين رئيسين:

- **مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية:** ويقصد به تقدم هذا

المبدأ على مبدأ تحقيق الحرية والمساواة السياسية الذي تنادي به الديمقراطية الغربية.

- **مبدأ سلطة الهيئة المركزية:** ويقصد به وجود هيئة مركزية تنقل المجتمع إلى مستوى الشيوعية العالمية.

ثانيًا: الحكومة الديكتاتورية

تعتبر الديكتاتورية ظاهرة من ظواهر الحكم السياسي التي تشكلت نتيجة تفاعلات معقدة ومتشابكة من السلوك المجتمعي، من خلال سيطرة الفرد واتساع نفوذه، والإفراط في استخدام العنف، وذلك بهدف تحقيق المصلحة الشخصية بعيدًا عن القانون، فقد أتى الاستبداد مكملاً لمفهوم الطغيان الذي يعتبر من أقدم المفاهيم التسلطية السائدة في الكتابات الغربية، ثم برز مفهوم الديكتاتورية في العصر الحديث الذي يقصد به التفرد بالسلطة، وجعل جميع السلطات بيد شخص واحد، هو بذلك صاحب السيادة، من خلال احتكار مصادر القوة، واتخاذ ما يراه مناسبًا من الأوامر والقرارات دون رقيب، أي أن له الحكم المطلق غير المقيد بأي قيد.

ووفقًا لما سبق، يمكن تعريف الحكومة الديكتاتورية على أنها «الحكومة التي لا تعترف بحكم القانون، ويمارس السيادة فيها فرد يسمى حاكم، حيث يحدد الأدوات والوسائل لإدارة حكمه، وعلاقته بأفراد المجتمع، انطلاقًا من إرادته»، وتتميز الحكومة الديكتاتورية بالخصائص التالية:

خصائص الحكومة الديكتاتورية	○ يستحوذ الديكتاتور على السلطة في الدولة، دون مشاركة أي مؤسسة أخرى. ○ يُضعف الديكتاتور أي جهة، تسعى للوصول إلى الحكم. ○ يُطلق مفهوم الديكتاتور عادة، على من يتولى السلطة في النظام الجمهوري، وليس النظام الوراثي. ○ تسيطر الحكومة الديكتاتورية على الحكم عادة، بعد حدوث الأزمات أو الصراعات في المجتمع. ○ يعتمد الديكتاتور على وسائل القوة لتحقيق أهدافه السياسية. ○ يدعي الديكتاتور، دائمًا، أنه يعمل من أجل الشعب ورفعته، كمحاولة لإضفاء الشرعية على حكمه.

وتنقسم الديكتاتورية إلى قسمين:

الديكتاتورية المذهبية	هي التي تستند في إدارة الحكم على أيدولوجية مذهبية، مثل: النازية أو الفاشية.
الديكتاتورية التجريبية	هي التي تعتمد في إدارة الحكم على الخبرة التراكمية من التجربة، مثل: حكم العسكر في كثير من دول العالم الذي يمهد لبروز أشخاص، يستمرون في الحكم حتى الوفاة.

ثالثًا: أشكال أخرى من الحكومات

1) الحكومة القانونية – (الحكومة الدستورية)

تعتبر الحكومة القانونية شكلاً من أشكال الحكومات، تكون فيه القواعد القانونية والمواد الدستورية منطلقًا لتصرف وسلوك الحاكم، بحيث تكون مرجعًا له عند إدارته وتنظيمه لشؤون البلاد، وبذلك يكون احترام الحقوق، وتنفيذ الواجبات، وإدارة السلطات كافة من خلال سيادة القانون والدستور فقط، فتسمى بالحكومة القانونية أو الحكومة الدستورية، ويعتبر الدستور بذلك القانون الأعلى والأسمى في الدولة، لذلك لا يمكن وصف الحكومة

بأنها قانونية، إلا إذا توفر فيها الدستور كشرط وجودي، وتنقسم الحكومة القانونية إلى نوعين، هما:

الحكومة القانونية (المطلقة)	هي الحكومة التي يتفرد بها الحاكم باحتكار جميع السلطات بشكل مطلق، وفقًا لدستور الدولة أو قوانين الحكم فيها، التي تسمح له بذلك.
الحكومة القانونية (المقيدة)	هي الحكومة التي تتميز بمبدأ الفصل بين السلطات، بحيث لا تتجاوز سلطة على صلاحيات سلطة أخرى، وبذلك تصبح الحكومة مقيدة وفقًا للدستور.

2) الحكومات المستبدة

تعتبر الحكومة المستبدة من أشكال الحكومات، التي لا تخضع للقانون، حيث تكون فيها إرادة وتصرفات الحاكم وحاشيته، بعيدة كل البعد عن القواعد القانونية والمواد الدستورية، أي أنها تصدر وفقًا لرغباتهم وتقديراتهم الخاصة، وبذلك تصبح إرادتهم هي الكلمة الفصل في إدارة وتنظيم شؤون الدولة، ويأتي لفظ مفهوم الاستبداد، عادة، على الحكم في النظام الوراثي.

الديكتاتورية	تكون عادة في الأنظمة الجمهورية.
الاستبدادية	تكون عادة في الأنظمة الوراثية.

الحكومة الفردية

هي أقرب للشكل الاستبدادي؛ لكن ما يميز الحكومة الفردية أنها تنطلق من الفرد الواحد، على عكس الاستبدادية التي تتولى فيها جماعة محددة شؤون الدولة؛ لذلك تعتبر الحكومة الفردية أحد أشكال الحكومات التي تعتبر فيها جميع السلطات تحت تصرف شخص واحد بصورة تعسفية، حيث لا قيمة لرأي الشعب في أمور تصريف البلاد، والمشاركة في عملية

صنع القرار أمام إرادة الحاكم، وقد يكون نظام الحكم جمهوريًا أو وراثيًا، وعادة ما يكون هذا النوع من الحكومات في الدول المتخلفة.

3) الحكومة الرأسمالية والاشتراكية

في هذا الشكل يأتي المعيار الاقتصادي والاجتماعي فيصلاً في تحديد نوع الحكومات، فالحكومة الرأسمالية تقاد من الغرب، وهي الآن الأكثر انتشارًا في أغلب دول العالم. أما الاشتراكية فيتم تطبيقها في عدد محدود من دول العالم، حيث أصبحت عديمة الجدوى، بسبب سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يوفر لها التمدد والانتشار.

حكومة الرأسمالية	هي الحكومة التي تعتمد على نظام اقتصادي، يقوم على حرية الملكية الفردية (الخاصة)، من خلال: حرية الفرد في الإنتاج، والاستثمار، وتوزيع الأرباح، وتحقيق الثروات.
حكومة الاشتراكية	هي الحكومة التي تعتمد على نظام اقتصادي، يقوم على الملكية الجماعية (العامة) من خلال: المشاركة الجماعية في معظم وسائل الإنتاج، والدخل، والمساواة، وتوزيع الأرباح.

الفصل الخامس

الدستور والمؤسسات الرسمية

المبحث الأول: الدستور

أولاً: مدخل إلى الدستور

نظرًا لتطور المجتمعات في مختلف المجالات، كان لزامًا على كل مجتمع، البحث في أطر تحمي أفراده، وتضمن حقوقهم، وتصون حرياتهم، وتضمن واجباتهم الأساسية، حيث لن يستطيع القيام بتلك الأعمال سوى الدستور الذي يعتبر الموجه الأول، وقاعدة القانون الأعلى.

1) الدستور لغة واصطلاحًا

- **الدستور لغة:**

الدستور كلمة ليست عربية، إنما كلمة (فارسية)، وصلت إلى (العرب) عن طريق (الأتراك)، ومعناها: القاعدة الأساسية، أو الكتاب الذي تُدوّن فيه القوانين [71].

- **الدستور اصطلاحًا:**

هو القانون الأعلى والأسمى في الدولة الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظامها، وتنظيم السلطات العامة فيها، ويبين حقوق الأفراد وواجباتهم داخلها.

2) نشأة الدستور المكتوب

تشير الأدبيات التاريخية، أن الملك (جون هنري) ملك إنجلترا، منح الوثيقة العظمى (الميثاق الأعظم) للنبلاء الإنجليز الثائرين عليه عام 1215م، وكانت الوثيقة بمثابة مطالب دستورية، حيث طالبت الملك بمنح الحريات العامة، وأن تكون حريته غير مطلقة، كما تضمنت الوثيقة عدم معاقبة أي إنسان حر إلا بموجب القانون، وما تزال هذه الوثيقة التي

صدرت عام 1297م ضمن لوائح الأنظمة الداخلية المعمول بها في إنجلترا وويلز حتى الآن [72].

أما حديثًا فقد ظهرت الدساتير المكتوبة بداية في الولايات المتحدة عام 1776م، ثم في فرنسا عام 1791م، كما في الجدول التالي [73]:

كتابة الدستور دوليًا	الولايات المتحدة	ظهرت أول الدساتير المكتوبة في ولاية فرجينيا سنة 1776م، ثم صدر الدستور الاتحادي للولايات المتحدة سنة 1787م.
	فرنسا	أصدرت أول دستور مكتوب سنة 1791م.

كتابة الدستور عربيًا	تونس	أول دولة عربية كتبت الدستور في عام 1861م.
	مصر	ثاني دولة عربية كتبت الدستور في عام 1932م.

3) وظائف الدستور

للدستور وظائف متعددة، لعل أبرزها:

1) يحدد أهداف ومبادئ الدولة.
2) يحدد نظام الحكم في الدولة.
3) يحدد النظام المالي والمصرفي للدولة.
4) يحدد تنظيم الحياة السياسية.
5) يحدد السياسة الخارجية للدولة.
6) يحدد الحقوق والواجبات الأساسية.
7) يحدد اختصاصات السلطات الثلاث، والعلاقة بينها.
8) يحدد شكل العلم، واللغة، والدين، والعاصمة.
9) يحدد كيفية تعديل أو إلغاء أو إصدار دستور جديد.

ثانيًا: أهمية الدستور

يعتبر الدستور القانون الأسمى على كل القوانين، ويجب الالتزام به من قبل الجميع، لدوره في حفظ الأمن والاستقرار، ومنع الفوضى والصراع

بين فئات وطبقات المجتمع، فهو الفيصل بين (السلطة) و(الشعب) في كيفية ممارسة السلطة، كما يحدد الوسائل السلمية الدستورية للوصول إلى السلطة، سواء كان نظام الحكم وراثيًا أو جمهوريًا، بالإضافة لذلك، ينظم الدستور إدارة الدولة، بشكل عام، ويحدد عمل السلطات الثلاث والعلاقة بينها، فهو يعتبر المرجع الأساسي للقوانين والتشريعات كافة، التي تضمن الحقوق والواجبات لأفراد المجتمع، فوجوده دليل على الانتقال من الحياة غير المنظمة إلى الحياة المنظمة؛ لأنه يعبر عن ضمير وتوجهات المواطنين، ويتلاءم مع تطلعاتهم المستقبلية، بالإضافة لذلك، فلدى الدستور أهمية من الناحية السياسية والقانونية.

1) أهمية الدستور من الناحية السياسية

- يقوم بتحديد القوانين والتشريعات، التي تحدد شكل وطبيعة الدولة.
- يقوم بتحديد نظام الحكم، وطرق انتقاله، سواء كان الحكم وراثيًا أو جمهوريًا.
- يقوم بتنظيم أدوات تداول السلطة على مستوى الحكومات.
- يقوم بتنظيم عمل السلطات الثلاث، وتحديد العلاقة بينها.
- يقوم بتحديد تنظيم وإدارة الدولة.
- يقوم بتنظيم عمل القوى السياسية الأخرى.

2) أهمية الدستور من الناحية القانونية

- يعتبر الدستور المرجع الأول للتشريعات كافة.
- يجب ألا يكون هناك تعارض بين الدستور وصميم عمل السلطات.
- يكفل الدستور الحقوق والواجبات العامة.
- يوضح الدستور عملية تنظيم الاقتصاد.
- يقوم الدستور بتحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد والدولة.

- يضمن الدستور حماية المجتمع والدولة.
- يوضح هوية الدولة ولغتها ودينها الرسمي.

3) أهمية الدستور في تحديد الحقوق والواجبات

حقوق الفرد في الدستور	1) المساواة أمام القانون. 2) حرية التعبير والرأي في حدود القانون. 3) الحق في العمل والتنقل والإقامة. 4) الحق في السكن والصحة والتعليم. 5) الحفاظ على كرامته وصونها. 6) الحق في حياة آمنة ومستقرة.

واجبات الفرد في الدستور	1) الانتماء للوطن والدفاع عنه. 2) احترام القوانين وتنفيذها. 3) الالتزام بالآداب العامة ونظامها. 4) المشاركة في نشر وتعزيز المبادئ والقيم. 5) المساهمة في تنمية الوطن ورفعته. 6) المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار.

ثالثًا: مصادر الدساتير

تنطلق الدساتير عند نشأتها من مصادر متعددة، حيث تعتبر المرتكزات الرئيسة لكتابتها، ولعل أبرز تلك المصادر:

الدين	مجموعة الأحكام والقواعد التي تتصل بالعقيدة الدينية، وتنظم العلاقة بين الخالق والمخلوق، حيث تتم الاستفادة منها عند كتابة الدساتير، لذلك يحرص المشرعون الدستوريون في بعض الدول، على عدم كتابة أي مادة دستورية، أو إصدار أي تشريع، يتعارض مع المبادئ الدينية.

القانون	مجموعة الأسس والقواعد والمبادئ القانونية، التي تحكم المجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث يعتبر من أهم المصادر التي يستند عليها الدستور عند كتابته، فالقوانين قبل كتابة الدساتير تعتبر المرجع الأساسي في إدارة الدولة وتنظيمها.

التشريع	مجموعة التشريعات المكتوبة، التي تصدر من السلطة المختصة، كالقرارات، واللوائح، والمذكرات التفسيرية، والإجراءات المنظمة، وهي تحتل مكانة مهمة عند كتابة الدساتير، حيث يعتبر التشريع المصدر الأول لسن القوانين.
العرف	مجموعة القواعد والمبادئ غير المكتوبة، والمتعارف عليها بين الناس، التي أصبحت، لاحقًا، تشريعات مدونة مع مرور الزمن. وهناك جدل حاصل بين الفقهاء القانونيين في مدى أهمية العرف عند كتابة الدساتير، فالبعض ينكر وجوده كمصدر للدستور، إلا إذا تحول لتشريع مكتوب. أما الثاني فيعتبره مصدرًا كبقية المصادر الأخرى.
القضاء	مجموعة الأحكام القضائية التي تصدر عن محاكم الدولة بشكل مباشر، وقد استفاد الدستوريون عند كتابة الدستور من تلك الأحكام، ولاحقًا، أصبح الجهة الوحيدة التي تفسر المواد الدستورية، وتفصل بين المؤسسات الرسمية، متى ما اختلفت أو تنازعت حول الصلاحيات والمهام.

الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير

1) تأسيس كتابة الدستور

تتم كتابة الدستور من خلال:

جمعية برلمانية منتخبة	يتم انتخاب أعضائها من قبل الشعب لكتابة الدستور، مثال: الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة 1776م.
لجنة وطنية مشكلة	يتم تشكيل أو تعيين أو تأسيس مجموعة من الخبراء وأهل الاختصاص، للقيام بعمل مسودة الدستور.

2) الاستفتاء على الدستور

يتم الاستفتاء الدستوري، من خلال الاستفتاء العام للشعب، ولا يصبح الدستور نافذًا إلا بعد موافقة الأغلبية عليه. مثال: استفتاء الشعب القطري على الدستور عام 2003م.

مراحل تعديل الدستور

مرحلة (اقتراح التعديل)	يأتي مقترح تعديل مواد الدستور، بطلب من السلطة التنفيذية أو التشريعية.
مرحلة (قبول التعديل)	تحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية بشرط الأغلبية.
مرحلة (التصويت على التعديل)	إما من خلال أعضاء السلطة التشريعية، أو طرح التعديل للاستفتاء الشعبي.
مرحلة (إقرار التعديل)	هي المرحلة الأخيرة لإقرار التعديل، ويصبح نافذًا ومطبقًا في الدستور.

فالدستور رغم أهميته، يمكن تغييره أو تغيير بعض مواده، فهو ليس كتابًا مقدسًا لا يمكن المساس به، حيث تخطو الدول هذه الخطوة من أجل البحث عن الأفضل، دائمًا، للمجتمع، ليتناسب مع التطورات والمتغيرات المحلية والدولية، كما لا يفضل تغيير الدستور أو تعديل بعض بنوده في فترات متقاربة، حفاظًا على الاستقرار الداخلي للدولة، لأن تغيير أو تعديل الدساتير في أوقات متقاربة، لا يوفر الأمن للأفراد والجماعات، ويبطئ من عجلة التنمية في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

رابعًا: أنواع الدساتير[74]

1) أصول الدساتير

التراكمية	بمعنى أنها تكونت من خلال تراكم ممارسة الحياة السياسية حتى أصبحت قوانين ملزمة	
	مثال	بريطانيا.
المسنونة	بمعنى أنها سنت من قبل (السلطة)؛ تشريعية كانت أم تنفيذية.	
	مثال	أغلب الدساتير.

2) تدوين الدساتير

المدونة	بمعنى أنها دونت في وثيقة، وأصبحت في الاعتبار، ويمكن الرجوع إليها في كل مرة.	
	مثال	الدستور الأمريكي.
العرفية	بمعنى أنها لم تدون في وثيقة، إنما هي أعراف مستمدة من الماضي بعد ممارستها حكوميًا.	
	مثال	العرف البريطاني.

3) حالة الدساتير

الدائمة	بمعنى أنها صدرت كدساتير دائمة، يمكن الرجوع إليها باستمرار.	
	مثال	دستور الولايات المتحدة.
المؤقتة	بمعنى أنها صدرت كدساتير مؤقتة لفترة معينة، وتمهد لإصدار دساتير دائمة.	
	مثال	النظام الأساسي المؤقت في قطر عام 1972م.

4) أحجام الدساتير

المطولة	هي الدساتير التي تفصل وتناقش وتنظم المسائل الكثيرة والمتعددة.	
	مثال	دستور الهند عام 1950م.
المختصرة	هي الدساتير التي تقتصر على الموضوعات المهمة دون التطرق للتفاصيل.	
	مثال	دولة الكويت عام 1961م.

5) أشكال الدساتير

المرنة	هي تلك الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات سهلة ومرنة عند التعديل، من خلال (البرلمان) أو (السلطة التنفيذية).
الجامدة	هي تلك الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات معقدة عند التعديل، من خلال موافقة البرلمان ومصادقة الحكومة واستفتاء الشعب.

لماذا تتوسع بعض الدساتير في موادها وأحكامها؟

منعًا للغموض والالتباس، كالدستور الهندي الذي يضم (400) مادة، بينما تكون بعض الدساتير موجزة، وتترك التفاصيل للقوانين واللوائح التي تصدر، لاحقًا، من الدولة.

خامسًا: مفاهيم دستورية

1) العرف الدستوري

يعتبر العرف من أقدم المصادر القانونية، فقد اختلف الفقهاء الدستوريون حول قيمته القانونية، وهل هو أعلى من المواد الدستورية، أو يأتي مكملاً لها؛ لكنهم اتفقوا على دوره وأهميته عند الرجوع إليه، وهنا يجب التنويه، أن البعض يخلط بين (العرف الدستوري) و(الدستور العرفي) كمفاهيم قانونية، ولعل الجدول التالي يبين ذلك بشكل مختصر:

العرف الدستوري	هو مجموعة السلوك والعادات التي ترسخت كقاعدة قانونية ملزمة في عقول الأفراد، وتستخدم عند مناقشة أي عمل تشريعي.
الدستور العرفي	هو القواعد الدستورية التي تستمد من مجموعة الممارسات التشريعية والقانونية والسياسية المتراكمة والمتكررة التي تلتزم بها السلطات الدستورية، حتى أصبحت قواعد دستورية.

ملاحظة
تعد بريطانيا الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من الدساتير، رغم أن العرف الدستوري في بريطانيا يعد أساس العمل الدستوري، إلا أن هناك مصادر أخرى كالوثائق الدستورية المكتوبة، والتي تعتبر مصادر ثانوية.

2) القانون الدستوري

تكمن وظيفة القانون الدستوري في ظل غياب الدستور، في تنظيم

عمل المؤسسات السياسية للدولة (حتى وأن لم يكن هناك دستور)، وبذلك يكون القانون الدستوري هو الأعلى شأنه شأن الدستور.

الفرق بين الدستور والقانون الدستوري	
الدستور	هو القانون الأعلى والأسمى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظامها، وتنظيم السلطات فيها، ويبين حقوق وواجبات الأفراد.
القانون الدستوري	هو مجموعة القواعد والمبادئ القانونية التي (تشرح) و(تفسر) النصوص المدونة داخل الدستور.

3) العدالة الدستورية

يقصد بمفهوم العدالة الدستورية مجموعة العمليات والخطوات الرقابية، التي تضمن دستورية القوانين والمراسيم والقرارات التشريعية، وعدم مخالفتها لمبادئ الدستور، بهدف تطبيق العدالة الدستورية على كافة التشريعات، ويحق هنا للمحاكم الدستورية تفسير وتطبيق مواد الدستور، وفي حال تعارض التشريعات أو انتهاكها مع أسس الدستور، فإن لها الحق بإبطال تلك التشريعات، وهنا توصف الدولة التي تطبق هذه المنهجية، بأنها «دولة دستورية».

الشروط التي من خلالها نستطيع أن نصف النظام السياسي في (دولة ما) بأنه نظام دستوري:

1) عندما تحترم مبدأ التشريع وفقًا للدستور.
2) عندما تطبق الدستور تطبيقًا سليمًا وبصورة مستمرة.
3) عندما تطبق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.
4) عندما تحمي الحقوق الأساسية للمواطنين، وصيانة حرياتهم الأساسية.
5) عندما تُوجد بها هيئة قضائية مستقلة، تعمل على احترام مبادئ الدستور وصون أحكامه.

4) الإعلان الدستوري - (الوثيقة الدستورية)

هي وثيقة (مؤقتة طارئة) تحل محل الدستور بشكل مؤقت، لمواجهة ظروف استثنائية تعصف بالبلاد كمرحلة انتقالية، حيث يهدف الإعلان الدستوري إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد واستقلالها في الداخل والخارج خلال الفترة الانتقالية، كما يحدد الإعلان الدستوري سلطات وصلاحيات مجلس السيادة، ومجلس الوزراء والمؤسسات والهيئات خلال الفترة الانتقالية. ويلغى الإعلان الدستوري بعد انتهاء الفترة الانتقالية المحددة، ويحل محله دستور جديد ودائم، تصدره هيئة تأسيسية.

5) المحكمة الدستورية العليا

هي أعلى سلطة دستورية قضائية في البلاد، صاحبة القول الفصل في أي قرار، أو مرسوم، أو قانون، أو تشريع، أو حكم قضائي، وتختص بالمهام التالية:

اختصاص المحكمة الدستورية	○ تقوم بتفسير مواد الدستور متى ما طُلب منها ذلك. ○ تقوم بالرقابة الدستورية على سلوك جميع السلطات. ○ تختص بحل النزاعات حول دستورية القوانين والتشريعات والأحكام القضائية. ○ تختص بحل المنازعات التي تأتي بعد تنفيذ الأحكام النهائية. ○ تختص بتحديد الجهة المختصة بالفصل في الدعوى عند التنازع في الاختصاص. ○ تعتبر الأحكام الصادرة منها قطعية، غير قابلة للنقض.

طريقة إحالة الدعوى للمحكمة الدستورية

○ **عن طريق المحكمة الدستورية**

عند تقدير المحكمة الدستورية أو شكها في عدم دستورية قانون أو قرار معين، وبالتالي تقوم هي بتحريك الدعوى.

- **عن طريق الحكومة أو البرلمان أو أي جهة أخرى**

عند طعن (الحكومة أو البرلمان أو أي جهة) في عدم دستورية تشريع أو قرار أو حكم قضائي، حينها تقوم المحكمة الدستورية بالنظر في دستورية الموضوع المطعون فيه.

طريقة اختيار الأعضاء في المحكمة الدستورية

طريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية وتحديد عددهم وصلاحياتهم تختلف من دولة إلى أخرى، فمثلاً الجدول التالي يبين ذلك وفقًا لدستور كل دولة:

الولايات المتحدة	الأعضاء	تتكون المحكمة العليا الأمريكية من رئيس وثمانية أعضاء.
	التعيين	يتم تعيين رئيس المحكمة والأعضاء بقرار رئاسي.

قطر	الأعضاء	تتكون المحكمة الدستورية العليا من رئيس وستة أعضاء.
	التعيين	يصدر تعيين رئيس المحكمة والأعضاء بأمر أميري.

المبحث الثاني: السلطات الثلاث (المؤسسات الرسمية)

أولاً: مفهوم السلطات الثلاث

مفهوم السلطات الثلاث من المفاهيم المهمة في الدراسات السياسية وتحديدًا في النظم السياسية، ويقصد بذلك جميع الاختصاصات والوظائف المنوطة بالسلطات الثلاث:

- السلطة التشريعية
- السلطة التنفيذية
- السلطة القضائية

فقد نشأ مفهوم السلطة تاريخيًا منذ العصور القديمة، حين أدرك البشر أهمية وجود هيئة لتنظيم شؤونهم، وتعمل على تحقيق مصالحهم، وتكون محل ترحيب لديهم، ليعيش كل فرد حياة آمنة، بحيث لا يتسلط القوي على الضعيف، ثم تطور المفهوم وشمل وضع القوانين التي تسير حياة العامة، فقد اعتبر ابن خلدون «أن السلطة تنبع من العصبية المجتمعية، فهي علاقة أمر وطاعة، وهي حكم قائم في بنية المجتمع نفسه» [75].

فالسلطة بمعناها الواسع شكل من أشكال القوة، وهي تختلف في مدلولها القانوني من مجتمع لآخر، ويمكن وصفها (بالقدرة، أو النفوذ، أو التأثير، أو السيطرة)، حيث تعد من الأشكاليات الفكرية التي طرحت في العصر الحديث والمعاصر، بسبب ارتباطها بمفهوم الدولة الحديثة؛ لذلك سنتطرق خلال هذا المبحث، لأشكال العلاقة بين السلطات، وكيفية توزيعها من خلال الإطار الدستوري، فهي تختص بجميع الوظائف في السلطات الثلاث (التشريعية) و(التنفيذية) و(القضائية)، من خلال مباشرة كل سلطة وظائف واختصاصات محددة وفقًا للدستور، حيث تباشر التشريعية اختصاص التشريع، وتمارس التنفيذية اختصاص التنفيذ، وتتولى القضائية اختصاص القضاء.

ومن هنا تكمن عملية توزيع الاختصاصات والوظائف حسب كل سلطة، لتستطيع كل سلطة القيام بعملها المنوط بها على الوجه المبين في الدستور، عدا ذلك، فنحن أمام سلطة، تسمى من الناحية السياسية (دولة الفرد الواحد)، حيث يستحوذ الفرد الحاكم على جميع السلطات، وهنا يصبح الاستبداد السمة البارزة؛ لكن المفارقة هنا، أنه ليس بالضرورة وصف حكم الفرد بالاستبداد، خصوصًا إذا احترم حكم القانون، وصان الحريات، ودعم العدالة الاجتماعية، فالسلطة تعتبر في جوهرها ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية.

ظاهرة اجتماعية	لأنها تحدد الحقوق والواجبات الاجتماعية.
ظاهرة سياسية	لأنها تمتلك مؤسسات سياسية منوطًا بها إدارة وتنظيم الدولة.
ظاهرة قانونية	لأنها تصدر القوانين والتشريعات التي تنظم المجتمع.

ثانيًا: أنواع السلطات الثلاث

1) السلطة التشريعية

تختص السلطة التشريعية بشكل أساس في سن التشريعات والقوانين، ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، إلا أن ذلك يعتمد على شكل الفصل بين السلطات الثلاث، وتختلف مسميات المجالس التشريعية من دولة إلى أخرى؛ لكنها تتمتع بالصلاحيات والوظائف نفسها، حتى وإن اختلفت المسميات، كما هو في الجدولين التاليين [76]:

	السلطة التشريعية	الدولة
دوليًا	مجلس الكونغرس (الشيوخ – النواب)	الولايات المتحدة الأمريكية
	الجمعية الاتحادية (الدوما – الاتحاد)	روسيا الاتحادية
	مجلس الشعب	الصين
	البوندستاغ	ألمانيا الاتحادية
	البرلمان (العموم – اللوردات)	المملكة المتحدة
	البرلمان (مجلس الشيوخ - الجمعية الوطنية)	فرنسا

	السلطة التشريعية	الدولة
عربيًا	البرلمان (الشعبي الوطني - مجلس الأمة)	الجزائر
	مجلس الأمة الأردني (النواب – الأعيان)	الأردن
	مجلس الشورى	دولة قطر
	مجلس النواب	جمهورية مصر
	مجلس الأمة	دولة الكويت
	المجلس الوطني الاتحادي	دولة الإمارات

المجالس التشريعية (غرفة – غرفتين)

- **المجلس التشريعي (نظام الغرفة الواحدة)**

تتألف فيه السلطة التشريعية من مجلس تشريعي واحد، أي (برلمان الغرفة الواحدة)، ويستخدم هذا النموذج في عدد من دول العالم، كالسويد مثلاً.

- **المجالس التشريعية (نظام الغرفتين) - (أعلى – أدنى)**

تتألف فيه السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين، هما، (أعلى – أدنى)، أي ينقسم البرلمان إلى غرفتين تشريعيتين، ويستخدم هذا الشكل في عدد من دول العالم، كالكونغرس الأمريكي مثلاً الذي ينقسم إلى:

- مجلس الشيوخ ← وهو المجلس الأعلى
- مجلس النواب ← وهو المجلس الأدنى

وظائف السلطة التشريعية بشكل عام

- سن التشريعات والقوانين.
- مناقشة اقتراح مشروعات القوانين التي تصل إليها من السلطة التنفيذية.

- مراقبة عمل السلطة التنفيذية.
- إقرار الموازنة العامة للدولة.
- مناقشة وإقرار السياسة الداخلية والخارجية لعمل السلطة التنفيذية.
- استيضاح أو استجواب رئيس أو أعضاء السلطة التنفيذية (رئيس الحكومة أو الوزراء).
- سحب الثقة من السلطة التنفيذية.

2) السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية السلطة المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وتتمثل في رئيس البلاد والحكومة، وما يتبعها من وزارات ومؤسسات وهيئات ودوائر وأجهزة حكومية، كما يناط بها جميع الاختصاصات والأعمال والوظائف، ما عدا تلك المعنية باختصاصات السلطتين التشريعية والقضائية:

الاختصاصات الإدارية	تختص بإدارة جميع الوظائف والأعمال التابعة للسلطة التنفيذية.
الاختصاصات التنفيذية	تختص بتنفيذ القوانين واللوائح والأنظمة.
الاختصاصات التخطيطية	تختص برسم السياسات العامة للدولة.
الاختصاصات الدبلوماسية	تختص بتنفيذ السياسة الخارجية، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية.
الاختصاصات التشريعية	تختص باقتراح القوانين ورفعها للسلطة التشريعية، أي القيام بمهمة التشريع إلى جانب البرلمان، وهذا المسار يعمل به في أغلب دول العالم.

وظائف السلطة التنفيذية بشكل عام

- اقتراح مشروعات القوانين، ثم رفعها للسلطة التشريعية.

- الاعتراض على مشروعات القوانين الصادرة من السلطة التشريعية.
- رسم السياسات العامة للدولة.
- إنشاء المؤسسات والهيئات العامة.
- إعداد الموازنة العامة، ثم رفعها للسلطة التشريعية لإقرارها.
- اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها المؤسسات الحكومية المختلفة.
- تنفيذ التشريعات المختلفة القوانين، والمراسيم، والأوامر، والقرارات، واللوائح.
- تعيين جميع الوظائف الرسمية، التي لا تدخل في اختصاص السلطة التشريعية والسلطة القضائية.
- تعيين السفراء والدبلوماسيين والقنصليين في الخارج، وعقد المفاوضات، والموافقة على المعاهدات الدولية.
- توفير الأمن وحماية الوطن.

3) السلطة القضائية

تتمثل السلطة القضائية في المحاكم، فهي السلطة المسؤولة عن تطبيق وتفسير القانون، والنظر في الدعاوى والمنازعات وإصدار الأحكام من خلال القضاء، بالإضافة إلى فض النزاعات بين الأفراد، أو بين الأفراد والمؤسسات، أو بين الأفراد والسلطات، أو بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال مراقبتها ومدى التزامهما بالمواد الدستورية، فاستقلالية السلطة القضائية، تعد من المسائل الجوهرية في النظم الديمقراطية. وتأتي درجات التقاضي على ثلاث مراحل:

- المحكمة الابتدائية.
- محكمة الاستئناف.
- محكمة التمييز.

وظائف السلطة القضائية بشكل عام

- النظر في الدعاوى.
- إصدار الأحكام.
- مراقبة عمل وسلوك السلطة التنفيذية وفقًا للدستور.
- النظر في مدى دستورية التشريعات والقوانين الصادرة من السلطة التشريعية.
- حماية حريات الناس، وصون كرامتهم.
- فض النزاعات التي تحصل:
  - بين (الأفراد).
  - بين (الأفراد) و(المؤسسات والهيئات الخاصة).
  - بين (الأفراد) و(السلطة التنفيذية).
  - بين (الأفراد) و(السلطة التشريعية).
  - بين (المؤسسات والهيئات الخاصة).
  - بين (المؤسسات والهيئات الخاصة) و(السلطتين التشريعية والتنفيذية).
  - بين (السلطة التشريعية) و(السلطة التنفيذية).

المبحث الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث

أولاً: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث

تعود نشأة مبدأ الفصل بين السلطات، إلى فلاسفة اليونان كأفلاطون وأرسطو، اللذين اهتموا بفكرة مبدأ الفصل بين السلطات، فقد ذكر (أفلاطون) في كتابه «القانون»، ضرورة توزيع وظائف الدولة على الهيئات المختلفة، شريطة إقامة التوازن بينها، حتى لا تستحوذ هيئة على الأخرى،

ويصبح الحكم بيدها، وهذا في رأيه، قد يؤدي إلى الاضطرابات والثورات. أما (أرسطو) في كتابه «السياسة»، فقد أكد على ضرورة تقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث [77]:

تقسيم الوظائف عند (أرسطو)	○ وظيفة المداولة. ○ وظيفة الأمر . ○ وظيفة العدالة.

وبحسب (أرسطو)، تتولى هيئات مستقلة هذه الوظائف وإدارتها، مع ضرورة التعاون بين تلك الهيئات بهدف تحقيق الصالح العام، من خلال عدم تركز تلك الوظائف في يد هيئة واحدة. كذلك يعد الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) هو الآخر، أول من اكترث لمبدأ الفصل بين السلطات في العصر الحديث، حيث أكد في كتابه «الحكومة المدنية» أهمية الفصل بين السلطات، وذكر أن شرعية الحكم، لا تتم إلا بضرورة فصل السلطات [78]، وقسم لوك الدولة إلى ثلاث سلطات:

تقسيم السلطات عن (لوك)	○ السلطة التشريعية. ○ السلطة التنفيذية. ○ السلطة الاتحادية – الفيدرالية (هي السلطة المعنية بالشؤون الدولية).

والملاحظ غياب السلطة القضائية في تقسيم السلطات لدى (جون لوك)، حيث أوكل مهمة تفسير القوانين إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال تنفيذ الإرادة الواردة من السلطة التشريعية، كما جمع السلطتين التنفيذية والفيدرالية تحت قيادة واحدة. في المقابل حذر من عدم استقلالية السلطة التشريعية وجعلها أعلى السلطات مكانة.

أما فكرة مبدأ الفصل بين السلطات، فتعود إلى الفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو) الذي أصبح من أشهر فلاسفة عصر التنوير والحداثة، فهو

صاحب (نظرية فصل السلطات)، التي أصبحت تطبق، لاحقًا، في العديد من دساتير دول العالم، حيث ألف كتاب (روح القوانين) الذي صدر عام 1748م، فقد تأثر مونتسكيو بالأحداث السياسية التي حدثت في عصره، كتحول بريطانيا من الملكية المطلقة إلى ملكية برلمانية (الثورة المجيدة – عام 1688م)، كما أثرت أفكار مونتسكيو في الثورة الأمريكية عام 1776م ضد بريطانيا بهدف الاستقلال، وكذلك الحال – أيضًا – في أحداث فرنسا عام 1789م، التي أدت إلى انهيار الحكم الملكي وولادة الحكم الجمهوري، من خلال الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي ضد الملك لويس السادس عشر عام 1789م. وقد قسم مونتسكيو السلطات إلى ثلاث هيئات:

تقسيم السلطات عن (مونتسكيو)	○ السلطة التشريعية. ○ السلطة التنفيذية. ○ السلطة القضائية.

وأكد في كتاباته وجوب الفصل بين السلطات، وحذر من ذلك قائلاً: «كل شيء سيضيع، إذا مارس شخص أو هيئة ما جميع السلطات الثلاث» [79]، وبذلك أصبح التوازن بين السلطات العامة الثلاث في الدولة معيارًا لتطبيق نظريته، التي تؤكد على وجوب حالة من التعاون والانسجام بين السلطات. وهنا نستطيع القول إن نظرية فصل السلطات حسب (مونتسكيو)، حددت شكلاً من أشكال الفصل وهو «الفصل المرن» وليس «الفصل التام»، فقد ارتبط هذا المبدأ بالفيلسوف الفرنسي (مونتسكيو)، غير أن جذوره كما ذكرنا، كانت مع (أفلاطون) و(أرسطو)، ثم تناوله بعد ذلك (جون لوك).

ووفقًا لكل ما سبق، يمكن اختصار التاريخ العلمي لنشأة مبدأ الفصل بين السلطات، كما في الجدول التالي:

الفيلسوف	الكتاب	أبرز ما جاء في كتابه عن فصل السلطات
أفلاطون	القانون	ضرورة توزيع وظائف الدولة على المؤسسات، وإقامة التوازن بينها.
أرسطو	السياسة	إشراف هيئات مستقلة على وظائف الدولة، مع ضرورة التعاون بينها.
جون لوك	الحكومة المدنية	شرعية الحكم لا تتم إلا بضرورة فصل السلطات.
مونتسكيو	روح القوانين	وجود حالة من التعاون والانسجام عند فصل السلطات.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف مبدأ الفصل بين السلطات، بأنه المبدأ الذي يقوم بتوزيع الأدوار والاختصاصات والوظائف بين السلطات الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية) بشكل مستقل، لضمان عدم تجاوز سلطة لصلاحيات سلطة أخرى، حتى لا تتركز السلطة في يد واحدة.

ثانيًا: أشكال الفصل بين السلطات (الفصل التام – الفصل المرن)

تتحدد العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وفقًا للدستور، في كيفية الفصل بينها، حيث يختلف من دولة إلى أخرى، فلدينا شكلان من أشكال الفصل:

- الأول: الفصل التام (الجامد).
- الثاني: الفصل المرن.

1) الفصل التام (الجامد)

هو الوسيلة التي تضمن الاستقلالية التامة لعمل السلطات الثلاث، بحيث تكون السلطة التشريعية مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية، ويعمل بهذا النوع في النظام الجمهوري الرئاسي، ولعل الجدول

التالي يبين أبرز مظاهر الفصل التام:

مظاهر الفصل التام	○ لا تستطيع السلطة التنفيذية اقتراح القوانين، بينما تستطيع السلطة التشريعية القيام بذلك. ○ لا تستطيع السلطة التنفيذية إعداد الموازنة العامة للدولة، بينما تستطيع السلطة التشريعية القيام بذلك. ○ لا تستطيع السلطة التنفيذية حل البرلمان، في المقابل لا تستطيع السلطة التشريعية سحب الثقة من الحكومة. ○ لا تستطيع السلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد، أو رفض انعقاده. ○ لا يجوز الجمع بين منصبي وزير في السلطة التنفيذية وعضو في السلطة التشريعية. ○ وزراء السلطة التنفيذية مسؤولون أمام رئيس الدولة وليس أمام السلطة التشريعية.

ولكن يجب هنا أن نعلم، أن تلك المظاهر تستند على شكل الدستور، أي أن الفصل التام لا يكون عادة مطلقًا، وتوجد به بعض الاستثناءات، حيث يختلف الفصل التام من دولة إلى أخرى، فبعض الدول يمتلك فيها الرئيس بعض الصلاحيات الدستورية للاعتراض على مشاريع القوانين، كما للبرلمان الحق في التصديق على تعيين بعض الوظائف التنفيذية والقضائية.

2) الفصل المرن

هو الوسيلة التي تضمن التعاون المرن والتوازن السلس بين السلطات الثلاث، ويُعمل بهذا الشكل في النظام البرلماني، سواء كان جمهوريًا أو وراثيًا.

مظاهر الفصل المرن	○ اقتراح مشاريع القوانين قد يأتي من السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية. ○ يشارك أعضاء السلطة التنفيذية مناقشة مشاريع القوانين والتصويت عليها في البرلمان. ○ تقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة العامة للدولة، بينما تقوم السلطة التشريعية بحق الإقرار. ○ تملك السلطة التنفيذية حق الدعوة لانعقاد أو فض أو حل البرلمان، بينما تستطيع السلطة التشريعية سحب الثقة من الحكومة. ○ تمتلك السلطة التنفيذية الحق في الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة. ○ يحضر أعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء) جلسات البرلمان، لبيان سياسة السلطة التنفيذية في المواضيع التي تستدعي الحضور. ○ تمتلك السلطة التشريعية استيضاح أو استجواب أو سحب الثقة من أعضاء السلطة التنفيذية (الوزراء).

وبذلك تكمن أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في الخطوات التالية:

- يقوم على تنظيم وتوزيع الاختصاصات والوظائف بين السلطات الثلاث.
- يمنع وجود حالة استبدادية أو ديكتاتورية في الحكم.
- يساعد على مراقبة كل سلطة لعمل السلطة الأخرى، فالتشريعية تراقب عمل التنفيذية، والقضائية تراقب عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- تقدم كل سلطة أفضل ما لديها، بسبب التخصص الوظيفي.
- يسود القانون في البلاد، وتتعزز روح الديمقراطية.

الفصل السادس

القوى غير الرسمية في النظم السياسية

يقصد بالقوى الفاعلة غير الرسمية في النظم السياسية، تلك القوى التي تشارك في عملية صناعة القرار بصفة غير رسمية، وقد تم اختيار أبرزها في هذا الفصل، على النحو التالي:

1) الأحزاب السياسية.
2) الجمعيات أو النقابات أو الاتحادات المهنية والعمالية.
3) جماعة المصالح والضغط.
4) الرأي العام.
5) وسائل الإعلام.
6) الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

أولاً: نشأة الأحزاب السياسية

ارتبطت ولادة الأحزاب السياسية الحديثة مع نمو الديمقراطية واتساعها، بهدف التمثيل الشعبي، من خلال الاقتراع الانتخابي، حيث ظهرت الأحزاب السياسية كمكون في الحياة السياسية، مع ظهور الحياة النيابية في بريطانيا، ثم الولايات المتحدة، ثم فرنسا في القرن الثامن عشر، من خلال نشأة الكتل البرلمانية التي اندمجت مع اللجان الانتخابية، لتشكل ما يعرف اليوم بالأحزاب السياسية. وفي منتصف القرن التاسع عشر، ظهر نوع آخر من الأحزاب المعنية بحركة العمال في ألمانيا، ثم الأحزاب الاشتراكية من خلال الحزب الاجتماعي الديمقراطي الاشتراكي في العام 1875م، حيث كانت غالبية الأحزاب السياسية قبل بداية القرن العشرين، ذات نشأة برلمانية، وبعد ذلك بدأت نشأة الأحزاب السياسية خارج البرلمان، ثم برزت، لاحقًا، الأحزاب الجماعية كنمط حزبي جديد، تمثل في حزب الاتحاد السوفيتي بقيادة لينين، وهنا بدأت تتسع الأحزاب ذات التنظيمات الجماهيرية الشمولية، مثل النموذج الفاشي بقيادة موسوليني [80]، ووفقًا

لما سبق، يتضح أن نشأة الأحزاب السياسية، خلق لنا شكلين من أشكالها:

الأول: الأحزاب السياسية البرلمانية	التي ولدت من رحم البرلمان.
الثاني: الأحزاب السياسية الجماهيرية	التي خرجت من التنظيمات الجماهيرية.

ثانيًا: تعريف الأحزاب السياسية وعناصرها

يقصد بـــ (الحزب السياسي)، كل تنظيم اجتماعي سياسي، قائم على مبادئ وأهداف محددة، تسعى لـ (الاستحواذ على السلطة)، أو (المشاركة فيها)، أو (التأثير عليها). أما عناصر الحزب السياسي الأساسية، فتتضح من خلال الجدول التالي:

ميثاق أو دستور الحزب	يحدد الأهداف العامة للحزب. (التنظيمات) و(النشاطات) و(العضوية) و(الانتخاب) و(علاقة الأعضاء بقيادتهم).
مبادئ الحزب	○ تحدد مبادئ وأهداف الحزب الذي يسعى لتحقيقها بمختلف الوسائل.
هدف الحزب	○ الهدف الرئيس هو (الوصول إلى السلطة) أو (المشاركة فيها) أو (التأثير عليها).
الموارد البشرية (أعضاء الحزب)	○ يضم الحزب مجموعة من الناس، مؤمنين بعقيدة وقيم ومبادئ الحزب. ○ يسعى الحزب إلى توسيع قاعدته الجماهيرية.
الموارد المالية للحزب	○ يسعى الحزب للحصول على الأموال التي تساعده على الاستمرارية والعطاء. ○ يقدم الحزب التبرعات في الحملات الانتخابية لتقوية أواصر أعضاء الحزب.

نطاق عمل الحزب	○ يختلف نطاق العمل من حزب إلى آخر وفقًا لأهداف ومبادئ الحزب. ويكون إما على المستوى (الوطني) أو(القومي) أو(الإقليمي) أو(الدولي).

ثالثًا: أهداف الأحزاب السياسية

1) الهدف الرئيس

كل حزب في العالم يهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلده لتحقيق أهدافه ومبادئه، وإذا لم يتمكن من ذلك حاول المشاركة في حكومة ائتلاف، بشرط أن تكون أهداف الحكومة الائتلافية قريبة من أهدافه ومبادئه، وإذا لم يتمكن من ذلك مارس دور المعارضة والتأثير على السلطة، حتى يتمكن من تحقيق أهدافه ومبادئه، معنى ذلك أن الحزب الذي يسعى للوصول إلى أهدافه وتطبيق برامجه لن يتحقق إلا بـــ (وجوده في السلطة) أو (المشاركة فيها) أو (المعارضة لها).

2) الأهداف العامة

هناك أهداف عامة، تسعى الأحزاب للوصول إليها، ومنها:

- استقطاب أكبر عدد ممكن من أبناء الوطن للحزب لتكوين قاعدة متينة.
- مراقبة عمل السلطة التنفيذية (الحكومة) ومؤسساتها.
- نشر عقيدة الحزب وأهدافه في صفوف الحزب والشعب، عبر الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية وغيرها.
- ترشيح أعضاء الحزب للانتخابات البلدية والبرلمانية.
- ممارسة نشاطات غير سياسية، مثل: النشاطات الاجتماعية والثقافية.

3) الأهداف القومية

إذا كان الحزب (حزبًا قوميًا) فإن أهدافه تتلخص بما يلي:

- تحقيق الوحدة القومية بين الدول التي تنتمي إلى قومية واحدة، مثل القومية العربية.
- نشر الثقافة والوعي المعني بالقومية بين الجماهير.

4) الأهداف الدينية

إذا كان الحزب (حزبًا دينيًا) فإن أهدافه تتلخص بما يلي:

- السعي لإيجاد مجتمع قائم على الأصول الدينية.
- إقامة دولة دينية أو شبه دينية.
- نشر الوعي الديني، وتبيان أهميته بين أبناء المجتمع.

رابعًا: إيجابيات وسلبيات الأحزاب

1) الجوانب الإيجابية للأحزاب السياسية

يساعد الحزب على ممارسة الحياة الديمقراطية في البلاد التي تسمح بوجود الأحزاب، ويساهم في تكوين وتعزيز الثقافة السياسية لدى المجتمع (الرأي العام)، فالحزب أداة وصل بين السلطة والشعب، كما يفرض الحزب المعارض الرقابة على عمل الحكومة، ويحاسبها متى ما انحرفت عن المصلحة الوطنية، وبذلك يستطيع التأثير على عمل السلطة التنفيذية من أجل إحداث تغييرات في سياساتها الداخلية والخارجية.

2) الجوانب السلبية للأحزاب السياسية

أما جوانبه السلبية فتتم من خلال، تفضيل المصلحة الحزبية الخاصة على المصلحة الوطنية العامة، بالإضافة لذلك فبعض الأحزاب تكون تابعة

لدول أخرى، فتأتمر بأوامرها، وتفضلها على المصلحة الوطنية (لبنان مثلاً)، ففساد الحزب يعتبر خطرًا على المجتمع، من خلال انتقال هذه الظاهرة من دائرة الحزب إلى دائرة السلطة عند الوصول إليها، كما أن النواب الحزبيين لا يستطيعون إبداء آرائهم في البرلمان بحرية تامة، لأنهم ملتزمون بالتعليمات الحزبية، وعندما يصل حزب ما إلى السلطة يقوم باستبدال الكفاءات بعناصر حزبية لا تمتلك الخبرة، وهذا كله يؤدي لإضعاف دور ومشاركة الفرد في ممارسة السلطة السياسية، بسبب هيمنة الأحزاب على الحياة السياسية.

خامسًا: وسائل الأحزاب السياسية

1) الوسائل السياسية

- المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية (البرلمان).
- تهيئة أعضاء الحزب للمناصب الوزارية والإدارية في حال الفوز.
- ترشيح من يراه الحزب مناسبًا للانتخابات الرئاسية.
- رفع شعارات حزبية (المصلحة الوطنية العليا للبلاد)؛ لضمان تأييد الشعب له.

2) الوسائل المالية

- الحصول على الأموال والمساعدات لاستمرار عمل الحزب.
- تقديم التبرعات المادية والعينية للأعضاء خلال الحملات الانتخابية.
- استثمار أموال الحزب، ثم الاستفادة من الأرباح لدعم مالية الحزب.
- تقديم المساعدات المالية للمواطنين؛ لزيادة ارتباطهم به.

3) الوسائل الاجتماعية

- تنظيم الندوات والمؤتمرات لتمتين العلاقات مع أفراد المجتمع.
- إشراك المرأة في العمل الحزبي لضمان هذه الفئة.
- تنظيم الزيارات المتبادلة بين أعضاء الحزب وبين أفراد المجتمع.
- تقديم الخدمات لأفراد المجتمع من أجل كسب مزيد من الجماهير.

4) الوسائل التعليمية والثقافية

- إصدار الصحف والمجلات والمطبوعات التي تمثل وجهة نظر الحزب في كل القضايا.
- عقد المؤتمرات والندوات لتثقيف أعضاء الحزب، وتوعيتهم، وعدم تركهم للأفكار والتيارات الحزبية المعادية.
- فتح المراكز والمعاهد والمدارس والجامعات لغرض توعية وتثقيف أعضاء الحزب.

5) الوسائل الإعلامية والنفسية

- توضيح وجهة نظر الحزب عبر وسائل الإعلام خاصة في أوقات الانتخابات.
- تنظيم اللقاءات والندوات وتبادل الرأي بين القيادة والقاعدة.
- استخدام الإعلام المضاد لمعالجة الحرب النفسية من الأحزاب الأخرى.
- امتلاك الحزب مؤسسات إعلامية، وتسخيرها لخدمة أهدافه.

6) الوسائل الدينية

- الاحتفال بالمناسبات الدينية، للتأكيد على توجهات الحزب في احترام كل الأديان والمذاهب دون تمييز.

- التأكيد على قيم الإيمان وحرية الأديان المختلفة، وقد تكون هذه الوسائل مجرد شعارات دينية لكسب أفراد المجتمع.

7) وسائل العنف واستخدام القوة

- ممارسة وسائل العنف المختلفة ضد المعارضين لردعهم.
- بعض الأحزاب لها قوات خاصة تسمى (المليشيات المسلحة) أي قوات غير نظامية يستخدمها الحزب:
  - لزيادة مساحة نفوذه.
  - بث الرعب في نفوس الآخرين [81].

سادسًا: أنواع الأحزاب السياسية [82]

1) أنواع الأحزاب التقليدية

أولًا: العقيدة	الأحزاب الأيدولوجية	تعريف	هي الأحزاب التي تمتلك أيدولوجية معينة، وعقيدة سياسية ثابتة.
		مثال	الحزب (الشيوعي) و(البعث العربي الاشتراكي) و(النازي) و(الفاشي).
	الأحزاب المصلحية	تعريف	هي الأحزاب التي لا تمتلك أيدولوجية معينة؛ وإنما لها أهداف عامة.
		مثال	(الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة).

ثانيًا: الطبقة	أحزاب الأكثرية	تعريف	هي الأحزاب التي تدعي أنها تمثل الطبقات الشعبية الفقيرة والعاملة.
		مثال	(الأحزاب الشيوعية) و(الأحزاب الاشتراكية).
	أحزاب الأقلية	تعريف	هي الأحزاب التي تمثل طبقة الأقلية الغنية من رجال الأعمال.
		مثال	حزب المحافظين في بريطانيا.

ثالثًا: الهوية	الأحزاب الوطنية	تعريف	هي الأحزاب التي يكون ولاؤها للوطن وأهدافها وطنية فقط.
		مثال	العديد من الأحزاب السياسية.
	الأحزاب القومية	تعريف	هي الأحزاب التي ترتبط بهدف قومي كتحقيق الوحدة العربية.
		مثال	حزب البعث الاشتراكي له امتدادات في عدد من الأقطار العربية.
	الأحزاب الأممية	تعريف	هي الأحزاب التي ترتبط بالعالمية بالإضافة للوطنية والقومية.
		مثال	الأحزاب الشيوعية لها امتدادات وأهداف في عدد من القارات.

رابعًا: الدينية	الأحزاب الدينية	تعريف	هي الأحزاب التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الدينية في كل مكان.
		مثال	حركة الإخوان المسلمين، والأحزاب المسيحية في أوروبا.
	الأحزاب العلمانية	تعريف	هي الأحزاب التي تؤمن بفصل الدين أو رجال الدين عن السلطة.
		مثال	معظم الأحزاب الأوروبية أحزاب علمانية.

2) أنواع الأحزاب الحديثة

أولاً: نظام الحزب الواحد	التعريف	هو النظام الذي لا يؤمن بالتعددية السياسية والحزبية، وإنما يعتبر نفسه ممثلاً وحيدًا لجميع شرائح المجتمع.
	مثال	○ (تاريخيًا): الحزب النازي – ألمانيا. ○ (حاليًا): الحزب العمالي الكوري الموحد – كوريا الشمالية.
	الخصائص	○ يحتكر العمل السياسي، ويعتبر نفسه ممثلًا لفئات المجتمع. ○ يحتكر وسائل الإعلام، ويخضعها لخدمة أهدافه. ○ يحتكر العمل في القوات المسلحة، ويخضعها لقيادة الحزب. ○ يحتكر المعاهد والجامعات، ويخضعها لتوجهات الحزب وأهدافه. ○ يجمع السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية بيده. ○ يسيطر على الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: نظام الحزبين	التعريف	هو النظام القائم على سيطرة حزبين كبيرين على السلطة، في ظل وجود أحزاب أخرى لا تذكر، وحين يفوز أحدهما يتولى السلطة، وينتقل الثاني إلى موقع المعارضة والعكس صحيح.
	مثال	○ بريطانيا: (حزب العمال) و(حزب المحافظين). ○ الولايات المتحدة: (الحزب الديمقراطي) و(الحزب الجمهوري).
	الخصائص	○ يستطيع الحزب الفائز تشكيل الحكومة بمفرده. ○ تحقيق الوعود التي قطعها لناخبيه دون الحاجة إلى ترضية الأحزاب الصغيرة. ○ اختيار الناخب يقتصر على وجود حزبين فقط دون التشتيت أو الحيرة في الاختيار بين عدة أحزاب. ○ الحيلولة دون تشكيل حكومة تتألف من عدة أحزاب، وبالتالي تتضارب المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية.

ثالثًا: نظام التعددية الحزبية	التعريف	هو النظام القائم على وجود أحزاب متقاربة في قوتها وقدرتها للوصول إلى الحكم عبر الانتخابات.
	مثال	الأحزاب الموجودة في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، تعتبر مثالاً حيًا للتعددية الحزبية والتي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية.
	الخصائص	○ لا يستطيع حزب ما إحراز الأغلبية وبالتالي تشكيل الحكومة. ○ هذا النظام يستدعي تنازل كل حزب عن بعض أهدافه، من أجل تشكيل الحكومة. ○ تتشكل الحكومة من ممثلي عدة أحزاب، أي تقاسم الحقائب الوزارية وفقًا لعدد نوابها في البرلمان. ○ كلما كان العدد أكثر فإن الانسجام الوزاري يكون صعبًا، وقد يؤدي إلى تصدع الحكومة وإعادة تشكيلها، أو إلى إجراء انتخابات جديدة.

المبحث الثاني: النقابات المهنية والنقابات العمالية

مؤسسات المجتمع المدني أصبحت اليوم تلعب أدوارًا مهمة، نظرًا لتأثيرها في النظم السياسية، فقد أخذت مساحة من اهتمام الأكاديميين والمفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية، وتحديدًا في العلوم السياسية، فلا تخلو عملية صنع قرار، أو رسم سياسات عامة، إلا بوجودهم، حيث تقوم بتصويب سياسات وسلوك المؤسسات الرسمية، والحد من تجاوزاتها غير الدستورية، وذلك من خلال استخدامها لأساليب قانونية وسياسية تمارس من خلالها الضغط على تلك المؤسسات، وتنعكس بالضرورة على المجتمع، وهذا، بلا شك، يعطي وجودها صبغة شرعية لعمل المؤسسات الرسمية، متى ما سمحت لخلق أدوار وظيفية وتعددية تكاملية تهدف للصالح العام، وتتألف مؤسسات (منظمات) المجتمع المدني، عادة، من:

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- اتحادات رجال الأعمال.
- الجمعيات الخيرية والإنسانية.
- الغرف التجارية والصناعية.

لكننا في هذا المبحث، سنسلط الضوء على أحد تكويناتها، وهي (الجمعيات أو النقابات أو الاتحادات المهنية والعمالية) باختلاف مسمياتها، حيث يكمن عملها في عدة أدوار وظيفية، تضمن الحفاظ على أعضائها، فقد لعبت الحركات النقابية والعمالية، بصفتها جزءًا من مؤسسات المجتمع المدني، دورًا في تشكل النظم السياسية، فالمكون النقابي سواء المهني منه أو العمالي، أحد المكونات ذات التأثير في عملية تطوير السياسات في مختلف الأصعدة، فهي تقوم بتحفيز أعضائها على المشاركة في صنع القرارات

ومواجهة التحديات، حيث تعتقد أن ما تقوم به يضع حدًا لتغول النظم الحاكمة، ويناهض الفساد بأشكاله المختلفة؛ لذلك تنطلق في تصويب عمل النظام السياسي عند الضرورة، من خلال العمل على الفصل بين السلطات، وتحديد العلاقة بينها، وإحداث تغييرات جذرية ومستدامة، تعزز بها معايير الحوكمة السياسية، التي بدورها تنعكس على واقع النظم السياسية.

ويفترض أن تكون هناك معايير، تؤطر لعلاقة أساسها القانون بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دور كل مؤسسة مجتمعية، وهذا يؤدي لنتائج مؤثرة في بنية النظام السياسي، فاستقرار المجتمعات، ينطلق من أسس جوهرية، مفادها شكل وطبيعة هذه العلاقة، ويقصد بمؤسسات المجتمع المدني كل أنواع الأنشطة والفعاليات والأعمال التي تقوم بها الجماعات المدنية غير الحكومية، خارج إطار عمل المؤسسات الرسمية في الدولة. وتتميز منظمات المجتمع المدني، باستقلال قرارها وتوجهاتها عن الحكومة، حيث يكمن تأثيرها وفقًا لنوع النظام السياسي ودوره التنظيمي، وبناء على ما سبق، تتضح لنا أهمية النقابات المهنية والعمالية، كما في الجدول التالي:

أهميتها	○ تقوم على تصويب عمل السلطات الرسمية في البلاد وفقًا لمصالحها. ○ تخلق علاقة صحيحة ومتوازنة بين النظام السياسي والمجتمع. ○ تضمن توزيع الأدوار التكاملية بين الطرفين (السلطات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني)، مما ينعكس على إطار النظام السياسي. ○ تنادي باحترام الدستور، وحماية حقوق الأفراد، وسيادة القانون. ○ تدعو لتعزيز مفهوم الديمقراطية وممارستها، وتوعي الأفراد بأهمية وظائف مؤسسات المجتمع المدني، ودورها في رسم السياسات العامة.

الفرق بين النقابات المهنية والعمالية

النقابات (العمالية)	التعريف	تنظيم قانوني مكون من مجموعة من العمال.
	الهدف	حماية حقوقهم وتحسين أعمالهم والدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية.
	التأسيس	تأسست بإرادة العمال.
	العضوية	العضوية فيها غير ملزمة، إنما اختيارية.
	المؤهل	لا تشترط أن يكون هناك مؤهل دراسي، إنما فقط صفة العامل.
	العقوبة التأديبية	ربما الفصل من عضوية النقابة؛ لكنها لا تستطيع حرمان العامل من مهنته.
	مثال	النقابات أو الاتحادات العمالية في العديد من دول العالم.

النقابات (المهنية)	التعريف	تنظيم قانوني مكون من مجموعة من الأشخاص يعملون في مهنة واحدة.
	الهدف	حماية حقوقهم والدفاع عنها.
	التأسيس	تأسست بإرادة أصحاب المهنة.
	العضوية	العضوية فيها ملزمة، وهي شرط لمزاولة المهنة.
	المؤهل	تشترط أن يكون مؤهلاً دراسيًا خاصًا بالمهنة – شهادة الطب لنقابة الأطباء.
	العقوبة التأديبية	قد تصل إلى الشطب من سجل النقابة، وحرمان العضو من ممارسة مهنته.
	مثال	نقابة المعلمين – نقابة المحامين – نقابة المهندسين وغيرها.

فالنقابات أو الجمعيات المهنية والعمالية تقوم بعدة أدوار وظيفية، تسعى من خلالها لتحديد أهدافها الرئيسة التي تعينها على حل مشاكل أعضائها، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وضمان الوصول لأهدافهم،

وتمثيل أعضائها في كافة المستويات والمحافل المحلية والدولية، بالإضافة إلى المشاركة في الحياة التشريعية، من خلال المساهمة في تبلور القوانين المختصة بصميم عملهم، وهذا بلا شك، يرسخ سيادة القانون، ومعايير العدالة، والمساءلة، وعدم التمييز، ويعزز المشاركة النقابية في العملية الديمقراطية، كما تهتم تلك النقابات بتقديم الدورات التثقيفية وورش العمل لأعضائها، لزيادة مهاراتهم، وخلق قيادات شابة مسؤولة وقادرة على إكمال الأدوار الوظيفية لتلك النقابات، وتسعى - أيضًا - لحل الخلافات التي تحصل بين أعضائها، دون اللجوء إلى مؤسسات الدولة.

المبحث الثالث: جماعات المصالح (جماعات الضغط)

جماعات المصالح هي مجموعة من الأفراد، تسعى لتحقيق مصالحها، من خلال التأثير والضغط على قرارات السلطة السياسية، مستخدمة في ذلك الوسائل الممكنة كافة، فليس من أهدافها الوصول إلى السلطة، إنما التأثير والضغط على السلطة، حتى تحقق أهدافها، ودرج البعض على تسمية جماعات المصالح بـ (جماعات الضغط)، لأنها تمارس الضغط على السلطة السياسية، ومن غير الصواب وصف جماعات المصالح بأنها تجمعات سياسية فقط، فهي تجمعات تشمل كل جوانب الحياة الإنسانية سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية وغيرها، لذلك يخلط البعض بين جماعات المصالح كمفهوم والأحزاب السياسية، لذلك يبين الجدول التالي أبرز أوجه تلك الاختلافات [83]:

	جماعات الضغط (جماعات المصالح)	الأحزاب السياسية
الأهداف	لا تسعى للسلطة، إنما تهدف للتأثير والضغط على السلطة.	تهدف للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها.

النشاط	تنشط طوال السنة تقريبًا.	تنشط بقوة في مواسم الانتخابات.
قوة التأثير	(جماعات المصالح لوحدها)، تكون أقوى تأثيرًا على الحكومات من (الأحزاب السياسية لوحدها).	(الأحزاب السياسية المرتبطة بجماعات المصالح) تكون أقوى تأثيرًا على الحكومات من (جماعات المصالح غير المرتبطة بالأحزاب).
الوسائل	الوسائل قد لا تكون (علنية) أو (شرعية).	الوسائل تكون (معلنة) و(مشروعة).
التنظيم	جماعات المصالح تكون شبه منظمة .	الأحزاب منظمة، ولها هياكل تنظيمية واضحة.
الرقابة	لا تخضع للرقابة الشعبية.	تخضع للرقابة الشعبية.

أولاً: أشكال جماعات المصالح (جماعات الضغط)

جماعات المصالح السياسية	هي الجماعة التي لها مصالح وأهداف (سياسية)، ويطلق عليها (اللوبي).	
	مثال	الجمعيات السياسية أو اللوبيات السياسية.

جماعات المصالح شبه السياسية	هي التي لها مصالح وأهداف (سياسية) و(اقتصادية) في وقت واحد.	
	مثال	اتحادات رجال الأعمال.

جماعات المصالح الإنسانية	هي التي تمارس نشاطات تتعلق بـ (الأعمال الخيرية والإنسانية).	
	مثال	جمعيات الأعمال الخيرية.

جماعات المصالح المهنية	هي التي تهتم بتحقيق أهداف مهنية محددة.	
	مثال	اتحاد جمعية المعلمين [84].

ثانيًا: توقيت جماعات المصالح (جماعات الضغط)

جماعات المصالح الدائمة	هي التي تهتم بالدرجة الأولى بتحقيق أهداف أصحاب المهنة الواحدة.	
	مثال	النقابات المهنية والجمعيات العمالية.

جماعات المصالح المؤقتة	هي التي تتكون من أجل مصلحة أو هدف مؤقت، وتتوقف إذا تحقق.	
	مثال	طالبي اللجوء [85].

ثالثًا: الولاء عند جماعات المصالح (جماعات الضغط)

جماعات المصالح الوطنية	هي الجماعات التي ترتبط بالوطن ويكون ولاؤها له.	
	مثال	الجمعيات الوطنية ذات أهداف وطنية.

جماعات المصالح الأجنبية	هي الجماعات التي يكون ولاؤها للأجنبي، وتدافع عن مصالحه.	
	مثال	اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ولاؤه لإسرائيل [86].

رابعًا: تصنيف غابريل ألموند لجماعات المصالح (جماعات الضغط)

صنف الأمريكي (غابريل ألموند)، جماعات المصالح (جماعات الضغط) إلى عدة تصنيفات، الجدول التالي يبين ذلك [87]:

جماعات المصلحة الترابطية	هي الجماعات التي تعبر عن مصالح أعضائها في الأساس، وهذا هو النمط الشائع لجماعات المصالح.

جماعات المصلحة غير الترابطية	هي الجماعات التي تتكون على أساس محدد (جغرافي) أو (طبقي) أو (ديني) أو (لغوي) أو (فكري) أو (مهني).
جماعات المصلحة المؤسسية	هي الجماعات التي يغلب عليها الطابع الحكومي الرسمي والمؤسسي، فهم يتعمدون التأثير في صانعي القرار لتحقيق منافع خاصة بهم.
جماعات المصلحة الفوضوية	هي الجماعات التي تعول على المظاهرات والإضرابات وأعمال الشغب، وليس لها هيكل تنظيمي، ويغلب على نشاطها التلقائية والعنف.

خامسًا: وسائل وأساليب جماعات المصالح (جماعات الضغط)

تستخدم جماعات المصالح العديد من الوسائل؛ لتمكينها من الوصول إلى أهدافها التي رسمتها، ولعل أبرزها [88]:

أولاً: أساليب الإقناع	○ عقد اللقاءات والندوات. ○ استخدام وسائل الإعلام. ○ استخدام إمكانيات رجال الأعمال. ○ الاستعانة بأصحاب الخبرة والمناصب.

ثانيًا: أساليب التهديد	○ التهديد بسحب الثقة من أعضاء البرلمان. ○ التهديد بالعقوبات أو القتل أو الخطف. ○ التهديد بخلق أزمات مالية والإضرابات عن العمل. ○ التهديد بالتحريض على عدم دفع الضرائب.

ثالثًا: أساليب الضغط على السلطة التنفيذية	○ مطالبة بعدم التصديق على القوانين والقرارات التي تتعارض مع أهدافهم. ○ الاستفادة من الخلافات بين السلطتَين؛ التشريعية والتنفيذية. ○ اللعب على الخلافات بين أعضاء السلطة التنفيذية أنفسهم.

رابعًا: أساليب التأثير على السلطة التشريعية	○ إقامة علاقات وثيقة مع أعضاء البرلمان خدمة لمصالحهم . ○ إقامة الحفلات والولائم، وتقديم الهدايا والرشاوي لأعضاء البرلمان. ○ القيام بدعم بعض المترشحين للبرلمان، وتمويل حملاتهم الانتخابية.
خامسًا: أساليب التأثير على السلطة القضائية	○ بناء علاقات خاصة مع موظفي السلك القضائي، وخاصة القضاة منهم، من خلال استخدام المال كورقة رابحة للضغط عليهم، بهدف إصدار الأحكام القضائية، أو حتى تأخير النطق بها، متى ما تعلقت تلك القضايا بجماعات المصالح.
سادسًا: أساليب تعبئة الرأي العام	○ تعلم جماعات المصالح أن الحكومات تعتمد على تأييد الرأي العام؛ لذلك تسعى لتعبئة وتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالحها ثم تقوم بـ : ▪ إصدار النشرات وتوزيعها . ▪ عقد الندوات وإلقاء المحاضرات. ▪ استخدام وسائل الإعلام المختلفة.
سابعًا: أساليب التمويل	○ تستخدم الأموال بشكل شرعي (تحت عنوان المساعدات). ○ تستخدم الأموال بشكل غير شرعي (عبر تقديم الرشاوى والهدايا) أو(استغلال حاجة الموظفين للمال). ○ تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من الأفراد والأحزاب. ○ تمويل الدراسات البحثية في المعاهد والجماعات التي تخدم أهداف ومصالح جماعات المصالح، والعمل على نشرها.

سادسًا: نقد عمل جماعات المصالح (جماعات الضغط)

يعتقد الكثيرون أن هناك جوانب إيجابية لعمل جماعات المصالح، فهي

تساهم في طرح وتبني الآراء والأفكار التي تخص الشرائح المختلفة من المجتمع، وتمثل بذلك عدة فئات مجتمعية لها متطلبات واحتياجات، قد لا يستطيع أعضاء البرلمان، أو الأحزاب الإلمام بها أو طرحها، وأن وجودهم يجعلهم في موقع القوة لمنع بيروقراطية السلطة التنفيذية، من تهديد حقوق أصحاب المصالح، فهي بذلك تمتهن الضغط على الحكومة في كل الأوقات، على عكس الأحزاب التي تمتلك الضغط فقط خلال فترات الانتخابات، وبذلك عملهم لا يتعارض مع الديمقراطية؛ بل يعززها في حالة التزامهم بالدستور والقانون والشرعية، وهنا في اعتقادي أن الأمر ليس كما يتصوره الآخرون في قانونية إجراءاتهم، فهناك جوانب سلبية لعمل هؤلاء الجماعات، لعل أبرزها:

نقد عمل جماعات المصالح	○ استخدام جماعات المصالح للوسائل غير الشرعية يؤدي إلى الفساد، وتُمارس بشكل خفي، مثل: الرشوة، والتهديد، والإضراب. ○ القيادات في جماعة المصالح تنظر، فقط، لمصالحها غير مكترثة بآراء الأعضاء المعارضين لها في الجماعة نفسها حتى لو كانوا أغلبية. ○ ولاء جماعات المصالح قد يكون على حساب الولاء للوطن. ○ تستطيع جماعات المصالح تعطيل قرارات الحكومة إذا لم تتناسب مع أهدافها ومصالحها ما قد ينعكس على التنمية الشاملة للوطن.

المبحث الرابع: الرأي العام

يُعّرف الرأي العام، على أنه آراء الأغلبية من أفراد المجتمع، نحو مسألة أو ظاهرة ذات أهمية عامة في وقت محدد، ويتشكل الرأي العام، عادة، من خلال عدة عناصر واشتراطات، كما في الجدول التالي:

عناصر واشتراطات الرأي العام	
وجود الأفراد	○ يُشترط وجود جماعة محددة من أفراد المجتمع.
وجود الرأي	○ يُشترط وجود الرأي تجاه هذا الحدث.
وجود الحدث	○ يُشترط وجود حدث ما، يستوجب إبداء الرأي بشأنه.
وجود الأغلبية	○ يُشترط وجود أغلبية تعبر عن هذا الحدث.

أولاً: أهمية الرأي العام

يقوم الرأي العام عادة على إبراز القيم المجتمعية، ورفض أية محاولات لانتهاكها بأية وسيلة كانت، مانحًا بذلك الروح المعنوية للأفراد، ومؤكدًا على الوطنية والسيادة وعدم التهاون بها، من خلال أدوار الأفراد في تشكل الرأي العام، فقد أصبح الرأي العام ضروريًا للنظم السياسية، ويُضفي عليها طابع الشرعية خلال ممارساتها السياسية، لأنه يشكل، عادة، رأي الأغلبية، ولتكوين الرأي العام لابد من المرور على المراحل التالية:

مراحل تكوين الرأي العام	
مرحلة الإحساس والإدراك	○ هنا يتعرض الفرد لمجموعة من التصورات والمؤثرات حول موضوع ما.
مرحلة الرأي الفردي	○ هنا يقوم الفرد بالتعبير اللفظي عن ميوله واتجاهاته تجاه هذا الموضوع.
مرحلة صراع الرأي	○ هنا يبدأ الصراع بين رأيه ورأي الآخرين حول الموضوع.
مرحلة تحول الرأي	○ هنا يتم التقريب والتوافق مع رأي الأغلبية ليصبح (رأيًا عامًا).

ثانيًا: العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في تشكل الرأي العام لدى الفرد، لعل أبرزها:

1) مؤسسات الدولة الرسمية

تلعب المؤسسات الرسمية في الدولة، دورًا محوريًا في تشكل الرأي العام إن رغبت بذلك، بهدف الوصول لمصالحها وأهدافها التي رسمت، فهي تمتلك القوة الشرعية، والقدرة المالية، التي تخولها على القيام بذلك.

2) العائلة

تقوم العائلة بدور مؤثر في تشكل الرأي العام، فالإنسان يتربى ويكبر بتعاليم الأسرة، ويمكث أغلب أوقاته معهم، ويتعاطف مع آرائهم، ويتأثر بتوجهاتهم.

3) الدين

هو المشكل الأكبر للرأي العام عند الكثير من الناس، فالدين دستور حياة، وبه يتأثر الأفراد، ويحترمون تعاليمه، لذلك من السهولة تشكيل رأي عام، إذا تعلق الأمر بالدين.

4) الجامعات

تؤدي الجامعات دورًا محوريًا في تشكل الرأي العام، لما تمتلك من أدوات تأثير متعددة، فالطلبة مثلاً، يعتقدون أن بناء القدرات وتحليل الأحداث، لا يأتي إلا من الجامعات، فهي المكان الأبرز للفكر والمعرفة.

5) الإعلام

يعتبر العامل الأبرز في اتساع مساحة الرأي العام من عدمه، فأغلب معارك الرأي العام في زمننا هذا، تأتي من خلال الإعلام؛ لذلك

فإن خلق رأي عام ليس بالأمر المستحيل، متى ما تمت الاستعانة بالإعلام.

6) المناسبات والأحداث

بلا شك، لها دور في تشكل الرأي العام، وهذا يعتمد على طبيعتها وخصائصها وتوقيتها، فمساحة الرأي العام وتأثيره، تتحدد بشكل المناسبة أو الحدث الحاصل.

7) القوى الفاعلة غير الرسمية

تستطيع القوى الفاعلة، تشكيل رأي عام أو المساهمة في اتساعه، فهي تمتلك التنظيم والكوادر والمال؛ لكن دخولها في ذلك، مرهون بمصالحها وأهدافها.

ولذلك نستطيع قياس الرأي العام من خلال الأدوات التالية:

أدوات قياس الرأي العام	الدراسات والأبحاث. كتابة التقارير الاستقصائية. الاستبيانات. المقابلات التلفزيونية. المناظرات.

ثالثًا: أنواع الرأي العام [89]

أولاً: من حيث (الظهور)	الرأي العام العلني	هو ما يُعلن عنه من خلال وسائل الإعلام أو المقابلات أو المنشورات.
	الرأي العام الخفي	هو ما لا يُعلن عنه بشكل واضح، بسبب الخوف من السلطات أو الجماعات أو الأفراد.

ثانيًا: من حيث (التوقيت)	الرأي العام الدائم	هو الذي يتعلق بقضية ما، ويُعبر عنه بشكل دائم ومستمر. مثال: الرأي العام في قضية فلسطين.
	الرأي العام المؤقت	هو الذي يتعلق بقضية ما، وينتهي متى ما انتهى الرأي العام حولها. مثال: الرأي العام في تزوير الانتخابات.
	الرأي العام اليومي	هو الذي يتعلق بالأحداث اليومية المتكررة التي يكون للأفراد رأيٌ حولها. مثال: الكوارث والأزمات السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: من حيث (المكان)	الرأي العام الوطني	هو الرأي الذي يرتبط بحدود الوطن والدولة فقط، وتكون قضاياه وطنية بحتة. مثال: الرواتب والأجور في بلد ما.
	الرأي العام الإقليمي	هو الرأي الذي يرتبط بحدود منطقة جغرافية معينة، وتكون القضية إقليمية. مثال: النزاعات والحروب في منطقة إقليمية.
	الرأي العام الدولي	هو الرأي الذي يرتبط بحدود دولية في قضية معينة. مثال: التمييز العنصري دوليًا.

رابعًا: من حيث (الصفة)	رأي عام واقعي	يعبر عن حقيقة وقوع مشكلة ما.
	رأي عام عاطفي	يعبر عن التصورات العاطفية للمشكلة دون واقعها.

خامسًا: من حيث (التصنيف)	الرأي العام القائد	هو الرأي الذي يمثل النخبة السياسية والعسكرية المتميزة.
	الرأي العام المثقف	هو الرأي الذي يمثل المتعلمين والمثقفين باختلاف درجات علمهم وثقافتهم.
	الرأي العام المنقاد	هو الرأي الذي يمثل الأكثرية من الشعب غير المتعلمين أو ذوي التعليم المحدود.

سادسًا: من حيث (الحقيقة)	الرأي العام الحقيقي	هو الذي يعبر عن رأي الجمهور بصورة حقيقية وسليمة دون تدخل جهات أخرى.
	الرأي العام المضلل	هو المتأثر بالدعاية والإشاعات ووسائل الإعلام الأخرى؛ الرسمية وغير الرسمية.

المبحث الخامس: وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والحديث ذات أهمية بالغة، فكل نظام سياسي، يستند بشكل أساسي على دور الإعلام وتأثيره تجاه الجمهور، من خلال القيام بوظيفته الرئيسة، وهي نقل الأخبار وتدفق المعلومات، في المقابل ينقل الإعلام قضايا الأفراد، واحتياجاتهم ومطالبهم لصناع القرار، فمع ازدياد تأثير الإعلام في عملية صنع القرارات السياسية ورسم السياسات العامة، أصبح كل مكون من مكونات النظام السياسي يسعى لإيصال سياسته وتوجهاته وأجنداته، بهدف التأثير على الرأي العام، ويعتمد تأثير ودور الإعلام وفقًا لطبيعة الأنظمة السياسية في كل دولة من خلال الأدوات والوسائل التالية:

وسائل الإعلام	○ المحطات التلفزيونية (التقليدية والرقمية). ○ المحطات الإذاعية (التقليدية والرقمية). ○ الصحف الورقية والإلكترونية. ○ مواقع الشبكات الاجتماعية. ○ البريد الإلكتروني. ○ الهواتف الذكية وغيرها. ○ مواقع الإنترنت. ○ مجموعات الرسائل النصية المتعددة.

فقد ازداد الاهتمام بوسائل الإعلام من قبل مكونات النظام السياسي، لما تمثله تلك الوسائل من دور محوري في بناء النظم السياسية، وتشكل اتجاهات الرأي العام، ويأتي ذلك من خلال تزويد الجمهور بالأخبار المختلفة، ونشر المعلومات والأفكار، فكل مكون سياسي يسعى للاحتفاظ بوسائله وأساليبه

الخاصة به إعلاميًا، من أجل الاستفادة منها في الدعاية والإعلان، وتفسير مواقفه تجاه القضايا المختلفة، ويحقق بذلك أهدافه وأجنداته السياسية. أما المؤسسات الرسمية في الدولة، فيفترض أن تمتلك المنظومة الإعلامية الأكثر انتشارًا، حيث تضفي طابع الرسمية عند التواصل مع الجمهور، مقارنة ببقية المكونات الأخرى في النظام السياسي، وبالتالي سيكون تأثيرها من الناحية الإعلامية، أكبر من بقية المكونات.

في المقابل، لدى القوى الأخرى أهداف مرسومة، للتأثير النفسي والمعنوي والفكري، على صانع ومتخذ القرار، من خلال العمل المنهج وقدرتها على جذب انتباه أكبر عدد ممكن من الرأي العام، فكل مكون من مكونات النظام السياسي، يسعى أن تكون سياسته الإعلامية مرتبطة بواقع الرأي العام، من خلال اللعب على وتر المشاعر والعواطف، لأنها تلامس، بلا شك، أحاسيس الجمهور وتطلعاتهم، وهنا يتوقف تأثير ذلك على ثقافة المتلقي، وقدرته على دراسة وتحليل أهداف كل مكون، فالرأي العام حين يتلقى أي مادة إعلامية، يجب عليه التأكد من مدى صحتها ومغزى أهدافها، فالمتفطن للمنظومة الإعلامية، سيتمكن من معرفة أهداف كل مكون، كيف يعمل، ولماذا يعمل، ومن أجل من يعمل.

فخطط وأهداف كل مكون في النظام السياسي ستراوح مكانها، إن لم تستغل وتستخدم بالطريقة الصحيحة إعلاميًا، معنى ذلك، أن مستوى التأثير الإعلامي لكل مكون يختلف عن الآخر، فقد أصبحت وسائل الإعلام تشكل أهمية في حركة التفاعلات في بنية النظام السياسي، من خلال نقل تلك التفاعلات وتأثيرها لدى الرأي العام، وهنا تكمن أهميتها عند صانع ومتخذ القرار في السلطة، كذلك الأمر بالنسبة لتنوع أساليب ووسائل الإعلام، حيث تُسهل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الرأي العام، فقد أكدت مجمل الدراسات والبحوث المعنية بدور وتأثير وسائل الإعلام،

أن تعرض الفرد بشكل مستمر لسياسة إعلامية ممنهجة، يشكل لديه قناعة فكرية من صحة الأخبار والمعلومات والبيانات حتى لو كانت مغلوطة، وهذا يعتمد على القوة الإعلامية في إدارة العقول البشرية، وبالتالي ينعكس ذلك على السلوك الفردي، وهنا يجب أن لا نغفل أن جوهر التفاعلات في النظم السياسية أصلها الفرد.

لذلك تجتهد مكونات النظام السياسي، لإحداث تأثير في الرأي العام، من أجل كسب أكبر قاعدة جماهيرية لها، وهذا يؤدي، بطبيعة الحال، إلى المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، انطلاقًا من تحفيز الرأي العام، بما يتوافق مع أهداف كل مكون سياسي، حيث يسعى كل مكون أن يستفيد من الإعلام في المواقف التالية:

طرق استفادة المكونات السياسية من وسائل الإعلام	○ عند حث أي مكون الرأي العام على مقاطعة الانتخابات. ○ عند طلب أي مكون من الرأي العام التصويت له في الانتخابات. ○ عند رغبة أي مكون في تضليل الرأي العام حتى لا يكتشف سلوكه السياسي. ○ عند قيام أي مكون بإثارة الرأي العام ودفعهم نحو حدث أو فكرة أو قضية معينة. ○ عند قيام السلطة بتأييد قراراتها وقوانينها الصادرة، بهدف التأثير والإقناع. ○ عند قيام أي مكون بتثقيف الرأي العام، لتجاوز الدعاية التي يمارسها مكون آخر. ○ عند إيصال أي مكون أهدافه وأفكاره ومواقفه السياسية للرأي العام.

إذا وفقًا لما سبق، تعتبر وسائل الإعلام الأداة الأبرز لمراقبة سلوك صناع القرار، وما يتخذونه من سياسات عامة، فكل مكون من مكونات النظام السياسي يعجز عن التأثير والتحكم في سلوكيات الرأي العام واستمالته

نحوه، فالقوى السياسية، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، أصبحت على قناعة تامة، أن رسم وتنفيذ السياسات العامة، لن يبلغ مداه، إلا بوسائل إعلامية ممنهجة، قادرة على تغيير شكل النظام السياسي، لذلك يقتضي الأمر بناء منظومة إعلامية، تعيد صياغة مواقف واتجاهات الرأي العام، وهذه أحد الدوافع، التي أجبرت مكونات النظام السياسي، للجوء إلى وسائل الإعلام بغرض الدعاية السياسية.

المبحث السادس: الجامعات ومراكز الأبحاث

تحتل الجامعات ومراكز الأبحاث مكانة مهمة في بنية النظم السياسية، حيث تكمن أهميتها كمنصة فكرية، من خلال تقديم الأبحاث والدراسات في شتى المجالات المختلفة، بهدف إيجاد الحلول والمقترحات، للظواهر والمشكلات التي تنشأ في إطار النظام السياسي، وفق أطر أكاديمية وعلمية، ومن هنا سنحاول في هذا المطلب، التطرق لدور وتأثير الجامعات، ومراكز الأبحاث والدراسات.

أولاً: الجامعات

لعبت الجامعات، باعتبارها معقلاً فكريًا وأكاديميًا، دورًا مهمًا في عملية التنمية السياسية، من خلال الخدمات التقليدية التي تقدمها، كمستودع للمعرفة ومزود للقوى العاملة المدربة، فالجامعات تعمل بشكل أساسي على التدريس، والبحث العلمي، حيث تسعى لذلك من خلال ما تمتلك من جوانب تخصصية، ومسارات تعليمية، خدمة للأجيال الحالية والمستقبلية. وهنا يجب أن نعلم، أن جوهر التفاعلات في النظم السياسية أساسها الفرد، لذلك لا مقارنة من الناحية المعرفية، بين الفرد المتسلح بالعلوم الأكاديمية، وذاك الحاصل على تعليم متوسط أو متواضع، فالجامعة تتميز ببيئة تعليمية

عن بقية مؤسسات المجتمع الأخرى، حيث أصبحت مكانًا لحرية التعبير، والمشاركة العلمية، والتنوع التخصصي، وتلاقي الأفكار المختلفة، وكل ذلك يصب في تنمية الفرد (الطالب)، وتزويده بالمهارات والعلوم الجديدة، ثم تصديرهم كقوى عاملة إلى المجتمع.

فالعلاقة بين الجامعات وصناع القرار علاقة تشاركية وتثقيفية، تعزز من عملية التنمية المستدامة، وتساعد في الابتكار والتطور، وهذا ما يحتاجه صانع ومتخذ القرار، حيث تعتمد القوى السياسية الفاعلة على الأدوار الوظيفية، التي تقوم بها الجامعات، لتزويدهم بقوى بشرية مدربة، قادرة على إدارة المشهد السياسي، وإحداث عملية التغيير في النظم السياسية وفق أسس علمية وفكرية، فكل مكون من مكونات النظام السياسي، يسعى للحصول على أعضاء مؤثرين، وقادرين على تحقيق الأهداف المرجوة والمرسومة لدى كل مكون.

وهنا لابد من التطرق إلى أمر مهم، وهو تعاطف أو انتماء أعضاء هيئة التدريس الجامعي، لأحد مكونات النظام السياسي، فهذا في اعتقادي يلعب دورًا مؤثرًا في أدائه التدريسي، وينعكس بالتالي على عقول الطلبة، ويؤثر في بنيتهم التفكيرية، فهؤلاء الطلبة سيكونون بعد التخرج من القوى العاملة، ولا شك في أن المحصلة الأكاديمية التي اكتسبوها، ستكون أساسًا في تعاملاتهم وسلوكياتهم.

ثانيًا: مراكز الأبحاث والدراسات

تملك مراكز الأبحاث والدراسات أعمالاً ريادية، في إنتاج المعرفة والفكر، فهي تزود صناع القرار بالنظرة الشمولية، حول الأحداث والقضايا والظواهر التي تحصل في المجتمع، من خلال دراستها، ثم تفسير أسبابها، واستشراف مستقبلها، باعتبارها مجالاً متخصصًا في ذلك، وهذا يتجسد،

بطبيعة الحال، في شكل التفاعلات، وتوجهات المكونات السياسية المؤثرة في إطار النظام السياسي، فالدول المتقدمة تحرص على إنشاء مراكز للفكر والدراسات، لتصويب الممارسات السلوكية، التي تطرأ في بنية النظم السياسية من الناحية النظرية، وبذلك تعتبر هذه المراكز، صاحبة تأثير في عملية صنع واتخاذ القرار.

وهنا يجب ألا نغفل، عن ربط توجهات مراكز الأبحاث والدراسات بمصدر تمويلها، لأن ذلك ينعكس على توظيف مخرجاتها البحثية والتحريرية، أي أن حياد تلك المراكز يبقى في دائرة الجدل، رغم محاولتها الذكية في توظيف الموضوعية والحيادية، في عدم وقوفها مع جهة ضد أخرى، لذلك نحن أمام عدة أشكال من مراكز الأبحاث والدراسات من الناحية التبعية:

مراكز الأبحاث والدراسات تبعية	○ المراكز المستقلة. ○ المراكز شبه المستقلة. ○ المراكز التي تتبع الجامعات. ○ المراكز التي تتبع السلطة بشكل مباشر. ○ المراكز التي تتبع أحد مكونات النظام السياسي.

فالمراكز كغيرها من المؤسسات، تحتاج للدعم المالي باستمرار، من أجل تنفيذ خططها الوظيفية والتخصصية وتعزيز سمعتها، وهذا لا يتأتى إلا بوجود ممول، وهنا تصبح الحيادية والموضوعية البحثية، رهينة لدى أهداف ومصالح الممول، فكل مركز يظل تابعًا بشكل أو بآخر، للتوجهات العامة التي ترسم له من قبل الممول.

فضخ الأموال على شكل هدايا ومنح، يخدم توجهات مكون بعينه ضد الآخر، وهذه من المثالب التي تعتري عمل تلك المراكز، ونتيجة لتلك الأدوار تستفيد القوى المؤثرة في النظام السياسي من الحصول على التحليلات والدراسات والأدوات المفاهيمية، كمنصة لتبادل الخبرات

والأفكار التي تمكنها من استيعاب شكل التحولات والتفاعلات التي تحدث في إطار النظام السياسي، فقد أصبحت تلك المراكز تلعب دورًا مهمًا في الاستشارة والخبرة والتوجيه، وهي بذلك تضفي طابع الشرعية العلمية على التوجهات والممارسات التي تتخذها المكونات السياسية، ويمكن إجمال دور وأهمية مراكز الأبحاث والدراسات في النظم السياسية من خلال الجدول التالي:

دور مراكز الأبحاث والدراسات في النظم السياسية	○ زيادة مساحة إنتاج المعرفة، وأعداد المثقفين سياسيًا . ○ دراسة كيفية رسم السياسات العامة في الدولة وتحليلها . ○ تفسير شكل التفاعلات التي تحدث بين مكونات النظام السياسي (تعاونية - صراعية). ○ العمل على تكوين بيئة فكرية قادرة على التأثير في صانع القرار السياسي. ○ تبني وتسويق توجهات وأفكار مكونات النظام السياسي لدى الرأي العام. ○ استشراف آفاق المستقبل حول القضايا والظواهر السياسية بمنهجية نقدية. ○ فهم وتحليل القرارات والإجراءات المتخذة من قبل صناع القرار. ○ تحليل المعلومات والبيانات والأحداث تحليلاً علميًا بعد تحصلها من مصادرها الموثوقة.

هل مراكز الأبحاث والدراسات مكون من مكونات النظام السياسي أم مجرد ورقة ضغط تستخدم في أيدي تلك المكونات؟

كلاهما صحيح، فمراكز الأبحاث والدراسات تعتبر مكونًا رئيسًا، يؤثر ويتأثر في بنية النظام السياسي، من خلال تأثره بفكر وتوجه الممول لها، وهي كذلك ورقة ضغط مؤثرة لمن يملكها، من خلال إنتاج ونشر المعرفة، وفقًا لمعيار القوى السياسية، ومنطق التأثير الذي يسعى له كل مكون،

فمراكز الأبحاث والدراسات ليست كما يعتقد البعض، كيان فكر يقوم بنشر المعرفة؛ بل هي أكبر من ذلك، حيث تؤخذ مخرجاتها على محمل الجد في رسم السياسات العامة وعملية صنع القرارات، وهذا ينعكس بطبيعة الحال على المشهد السياسي، وعلى خيارات النخب السياسية المختلفة، ويؤكد من جديد العلاقة المحورية بين مراكز الأبحاث وبيئة النظم السياسية.

الفصل السابع

نظم الانتخابات السياسية

المبحث الأول: مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية

رُبطت شرعية الأنظمة السياسية في عالمنا المعاصر بجوهر الديمقراطية وهي الانتخابات، حيث تعد الانتخابات أحد العناصر المهمة التي تستند عليها النظم السياسية، فلا يمكن اعتبار الانتخاب مجرد اختيار ممثلين عن الشعب، إنما هو اختيار برامج وتوجهات سياسية للقوى المختلفة، والتي تؤثر، حتمًا، في بنية النظام السياسي، وهذا يؤكد العلاقة الترابطية بين النظام الانتخابي والنظام السياسي، فقد أصبحت الانتخابات مطلبًا ضروريًا لدى الشعوب، وركنًا من أركان الديمقراطية، ومظهرًا حضاريًا، تفتخر به العديد من الدول، باعتبارها الوسيلة الديمقراطية لتشكل السلطات، والقيام بمهامها وفق أسس منضبطة ونزيهة، وهذا ما جعل الأنظمة السياسية تمتثل لقواعد الديمقراطية من أجل إضفاء الشرعية على عملها وأدائها.

فالانتخابات تُعد المسار القانوني الذي يعطي للناخب حق المشاركة السياسية، في عملية صنع القرار ورسم السياسات العامة، باعتباره حقًا أصيلاً كفلته حقوق الإنسان، ويأتي ذلك من خلال إيجاد أفضل النظم الانتخابية التي تضمن سير الانتخابات بالشكل الصحيح، وتضمن الرقابة المجتمعية على عمل مؤسسات الدولة المختلفة، وقد تختلف إجراءات وأشكال نظم الانتخابات من بلد لآخر، بناء على دساتيرها وقوانينها، وهذا ما سيأتي معنا خلال هذا الفصل.

أولاً: مفهوم النظم الانتخابية السياسية

تعددت التعريفات المعنية بمفهوم الانتخابات؛ لكنها أجمعت على حرية اختيار الفرد، لمن يمثله في السلطة، لذلك سنتطرق لهذا المفهوم من الناحية

اللغوية والاصطلاحية [90]:

لغويًا	الانتخاب من فعل نخب – أي انتخب الشيء اختاره.
اصطلاحًا	اختيار الفرد لمرشح من بين عدد من المرشحين من أجل تمثيله.

وبذلك يمكن تعريف النظم الانتخابية السياسية بأنها «مجموعة من الإجراءات والقواعد القانونية التي يحددها المشرع، عند إجراء وممارسة الانتخابات وآلياتها المتبعة، بدءًا من الإعداد، ومرورًا بالتصويت، ووصولاً لفرز الأصوات وإعلان النتائج، من خلال منح الفرد الحق في اختيار:

- رئيس الدولة ← (في النظام الجمهوري).
- أو نائب في البرلمان ← (في النظامين الجمهوري والوراثي).
- أو عدد من النواب في البرلمان ← (في النظامين الجمهوري والوراثي).

ويأتي ذلك عن طريق الاقتراع، لتمثيل الناخب في التعبير عن إرادته ورغباته في إدارة نظام الحكم، واتخاذ القرارات في الدولة، وفق أسس ديمقراطية صحيحة ونزيهة»، وتقوم الأنظمة الانتخابية وفق آليات محددة، حيث تعمل على تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية من خلال:

آلية تحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد برلمانية	○ تحديد الدوائر الانتخابية. ○ تحديد مواعيد الانتخابات. ○ آلية التصويت. ○ تحديد من يحق له الانتخاب والترشح. ○ صرف بطاقات الناخبين والمرشحين. ○ تحديد رؤساء اللجان الانتخابية وأعضائها.

فالانتخاب حق من حقوق الفرد يجب على الدولة القيام به، كما أن للفرد الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق من عدمه، فهو الوسيلة القانونية التي يستطيع بموجبها الشعب منح الشرعية لعمل السلطات.

ثانيًا: التطور التاريخي لمفهوم الانتخابات

لن نسهب كثيرًا في نشأة الانتخابات قديمًا، لأنها وبكل بساطة، لم تعطِ الحق لكل فئات المجتمع بالإدلاء بأصواتهم، فمثلاً في ديمقراطيات الإغريق أو الرومان، كان العبيد محرومين من أي حقوق، وهذا على عكس الطبقات الأخرى، حيث يتم اتخاذ القرار في الساحات العامة وفقًا لنظام القرعة، وهنا يترك الأمر حسب ما يعتقدون لإرادة الرب، فهو يختار من يشاء [91].

وفي العصور الوسطى اختفى تأثير نظام السلطة العامة في أوروبا، وانتشر بدلاً عنه نظام الإقطاعية، وهذا انعكس على ممارسة السلطة، بسبب سيطرة الملوك على عملية صنع واتخاذ القرار، فعندما يشعر الملك أنه في أمس الحاجة إلى تأييد الناس، يقوم بدعوة ممثلين عنهم، لمناقشة أمور شكلية لا تتعلق بالسلطة، كإقرار الضرائب، أو إعلان الحرب، أو توزيع الامتيازات [92].

أما في العصر الحديث، فقد بدأ الظهور الحقيقي لمفهوم الانتخابات السياسية في القرن الثامن عشر، بعد بروز فكرة ما يعرف اليوم بالسيادة الشعبية، وتراجع سلطة البابا والقوى الدينية المحيطة به، بالإضافة إلى تغير أنظمة الحكم في أوروبا من الملكية إلى الجمهورية، مما أدى إلى حاجة الأفراد لمن يمثلهم في عملية صنع القرار، فقد ربطت الديمقراطية بالتمثيل عن طريق الانتخاب، فلا تطبيق لمفهوم الديمقراطية، دون وجود تمثيل من خلال التصويت الانتخابي؛ لذلك برز مفهوم جديد هو الديمقراطية التمثيلية، التي كانت الوسيلة الوحيدة لاختيار الشعب ممثلين عنهم بطريقة شرعية وقانونية، فبعد الثورة الفرنسية، دعا البورجوازيون أن تكون السيادة في أيدي الأمة، بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية، حيث ربطوا مفهوم السيادة، بفئة معينة من المجتمع، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً [93].

علميًا بدأت دراسة النظم الانتخابية تحتل مكانة مرموقة في العديد من الجامعات مع بداية القرن العشرين، عندما تبين تأثير النظم الانتخابية على سلوك المؤسسات الديمقراطية بصورها وأساليب عملها كافة، واليوم لا تخلو مؤسسة أكاديمية وعلمية من تقديم علم النظم الانتخابية كمنهج دراسي، ومنه تفرعت بعض العلوم ،كعلم السلوك الانتخابي، وعلم الشرعية الانتخابية، وغيرها.

ثالثًا: نظريات الانتخاب

تعددت النظريات المعنية بالنظم الانتخابية، وفقًا لطرق الحق الانتخابي لدى المرشح والناخب، وهذا ما دفع المفكرين والفلاسفة في حقل العلوم السياسية وتحديدًا في علم الاجتماع السياسي، إلى وضع أطر نظرية وعلمية، تفسر الجدل الحاصل في سلوك النظم الانتخابية، ودور ذلك على الحق الانتخابي وشروطه، ولعل أبرز تلك النظريات:

1) نظرية (الانتخاب حق شخصي)

يزعم أنصار هذه النظرية، أن الانتخاب حق شخصي لجميع المواطنين، ولا يجوز للمشرع منع المواطنين أو حرمانهم من مزاولة أو استخدام هذا الحق، وهذا لا يأتي إلا بوضع القوانين والتشريعات التي تضمن وجود هذا الحق، وتتوافق هذه النظرية مع مفهوم السيادة الشعبية التي ترى أن هذا الحق جزء من السيادة، حيث أكد المفكر السويسري (جان جاك روسو) أن التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين، وبالتالي يعتبر أحد الحقوق السياسية، ووفقًا لهذه النظرية، فإن للمواطن الحق في الممارسة أو الامتناع عن حقه الانتخابي دون إجبار أو إكراه [94].

2) نظرية (الانتخاب وظيفة)

يرى أنصار هذه النظرية، أن الانتخاب مجرد وظيفة، يقوم بها فئة من المجتمع نيابة عن الأمة، وهنا أصبحت العملية الانتخابية، مقيدة على فئة معينة تمتلك الثروة، وتقوم بهذه الوظيفة أسوة بأي شخص يقوم بوظيفة عامة، وهذا يتنافى مع أبسط الحقوق الأساسية، فقد اتبعت عدة دول هذه النظرية، منها بلجيكا وأستراليا واليونان وإيطاليا، فهذه النظرية أصبحت تتوافق مع مفهوم سيادة الأمة، التي لا يجب أن تمنح للجميع [95].

3) نظرية (الانتخاب حق شخصي ووظيفة)

ظهرت هذه النظرية لسد الفجوة بين النظريتين السابقتين والجمع بينهما، ليكون الانتخاب بموجب هذه النظرية حق ووظيفة، حيث يرى أنصار هذه النظرية، أن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن، وهو، في الوقت نفسه، وظيفة يجب أداؤها من خلال أولاً، أن الانتخاب حق شخصي وفقًا للقانون، كما أنه وظيفة يجب ممارستها؛ لكن أصحاب هذه النظرية واجهوا عددًا من الانتقادات، لعل أبرزها صعوبة الجمع بينهما، وتعقد الإجراءات التنفيذية، وعدم وجود إطار قانوني. هذه النظرية تطبق في فرنسا [96].

4) نظرية (الانتخاب سلطة قانونية)

أدت كثرة الانتقادات التي طالت النظريات السابقة، إلى البحث عن تنظير فكري، يكفل وجود نظرية تضمن التعامل مع الإشكاليات التي صاحبت تلك النظريات، وبالفعل تم تبني نظرية تحمل الطابع القانوني البحت، وهي نظرية الانتخاب سلطة قانونية، حيث تقوم

هـذه النظريـة بوضـع الشـروط القانونيـة التـي تنطلـق مـن المصلحـة العامـة، لا مـن المصالـح الخاصـة والضيقـة، مـن خلال عمليـة تنظيميـة قانونيـة، تعطـي طابـع الرضـى للناخبين عـن نزاهـة الانتخابـات [97].

ونلاحظ وجود مفاهيم ارتبطت بالنظريات السابقة، وهي:

مفهوم (سيادة الشعب)	نـادى هـذا المفهـوم في منـح حـق الانتخـاب للجميـع دون اسـتثناء، باعتبـاره حقًـا طبيعيًـا وممارسـة قانونيـة، تؤكـد سـيادة الشـعب كمصـدر لجميـع السـلطات.
مفهوم (سيادة الأمة)	رفـض هـذا المفهـوم جـواز حـق الانتخـاب للجميـع، حيـث يجـب أن ينحصـر هـذا الحـق في ممثلين، وظيفتهـم التعبيـر عـن تطلعـات وإرادة العامـة، وهـذا مـا تتطلبـه سـيادة الأمـة.
مفهوم (سيادة الوطنية)	ربـط هـذا المفهـوم بطابـع السـيادة الوطنيـة، مـن خلال منـح المواطـنين الحـق الشـخصي في خـوض الانتخابـات، وفي الوقـت نفسـه وظيفـة وطنيـة يجـب القيـام بهـا.
مفهوم (السيادة القانونية)	ينطلـق هـذا المفهـوم مـن الطابـع القانونـي، حيـث يؤكـد أن الانتخابـات، مـا هـي إلا سـلطة قانونيـة تفرضهـا السـيادة القانونيـة مـن أجـل المصلحـة العامـة.

بنـاء علـى مـا سـبق، فـإن مفهـوم السـيادة ومـا يتبعهـا مـن مفاهيـم، ارتبطـت بمفهـوم الانتخابـات، وفقًـا للنظريـات الانتخابيـة، حيـث يـبين الجـدول التالـي عمليـة الربـط بينهـا:

النظرية الانتخابية	السيادة الملائمة
○ نظرية (الانتخاب حق شخصي)	السيادة الشعبية
○ نظرية (الانتخاب وظيفة)	سيادة الأمة
○ نظرية (الانتخاب حق ووظيفة)	السيادة الوطنية
○ نظرية (الانتخاب سلطة قانونية)	السيادة القانونية

رابعًا: أهمية وخصائص النظم الانتخابية

1) أهمية النظم الانتخابية

تلعب النظم الانتخابية دورًا أساسيًا في استقرار وتطور النظم السياسية، فهي تشكل إحدى القيم والمبادئ الأساسية التي تتفاخر بها الدول الديمقراطية، باعتبارها الوسيلة الأهم للمشاركة في العملية السياسية، فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، أكدت على أهمية شعوب العالم في ميثاقها، وأن إرادة الشعوب هي أساس الشرعية في نظام أي دولة، وطالبت دول العالم باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال إجراء الانتخابات الدورية والنزيهة، كأسس من أسس الديمقراطية، لذلك هناك العديد من العوامل التي تبين أهمية العملية الانتخابية، ولعل أبرزها:

أهمية الانتخابات
○ تعزز تطبيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.
○ تضفي مبدأ الشرعية على السلطة الحاكمة، فالانتخابات تعتبر أساس الشرعية الديمقراطية.
○ تمكن الأفراد والجماعات من المشاركة السياسية.
○ تدعم حرية الرأي والتعبير السياسي من خلال عملية التصويت في صناديق الاقتراع.
○ تشكل الحكومات وفقًا لرغبات وتوجهات إرادة الناخبين.
○ تراقب عمل السلطات، وتحيل المسؤولين للمساءلة والمحاسبة.
○ تضمن عملية التداول السلمي للسلطة.
○ تعطي المواطنين دورًا في عملية التنمية السياسية، من خلال اختيار من يمثلهم.
○ تعد ركيزة لضمان استدامة المساواة بين المواطنين، من خلال امتلاك كل مواطن صوت واحد.
○ تساهم في عملية صناعة القرار السياسي ورسم السياسات العامة.

2) خصائص الانتخابات السياسية

هناك عدة خصائص تميز الانتخابات بشكل عام عن غيرها من

الظواهـر السياسـية، لعـل أبـرز تلـك الخصائـص:

الانتخابات حق مشروع	بمعنى أن الانتخابات حق مكتسب ومشروع لجميع أفراد المجتمع وفقًا لدستور كل دولة، من خلال الحق في اختياره من يمثله في السلطة.
الانتخابات دورية	بمعنى أن الانتخابات تكون في وقت زمني محدد ومكرر دون انقطاع، حسب قانون ودستور كل دولة.
الانتخابات ثلاثية التشارك	بمعنى أن الانتخابات تكون بين ثلاثة أطراف: ▪ (المرشح – طرف أول) ▪ (الناخب – طرف ثاني) ▪ (المنظم – طرف ثالث)
الانتخابات سرية	بمعنى أن الانتخابات تكون من خلال الاقتراع السري، أي يدلي الفرد بسرية تامة دون معرفة المرشحين، أين ذهب صوته الانتخابي ولصالح من.
الانتخابات لكل الفئات	بمعنى أن الانتخابات لجميع المواطنين بشكل متساوٍ، بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو السياسية.
الانتخابات مظهر حضاري	بمعنى أن الانتخابات تعطي انطباعًا حضاريًا عن الدولة وصناع القرار بها، من خلال جعل الانتخابات منهجًا في قاموسها.
الانتخابات تضفي الشرعية	بمعنى أن الانتخابات تضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة، من خلال قوانينها وقراراتها التشريعية.

خامسًا: مراحل وعناصر الانتخابات السياسية

1) مراحل النظام الانتخابي

تمر العملية الانتخابية بثلاث مراحل رئيسة، وهي كالتالي:

أولًا: مرحلة ما قبل الانتخابات

تعمـل في هـذه المرحلـة الهيئـة المعنيـة بـإدارة الانتخابـات والإشـراف

عليها، بالتعاون مع مؤسسات الدولة الرسمية، على توفير بيئة ملائمة وتحضيرية، لضمان سير وإجراء الانتخابات، من خلال:

- تحديد الجدول الزمني لموعد لانتخابات.
- تحديد الدوائر الانتخابية.
- تسجيل الناخبين والمرشحين.
- توفير الجانب الأمني والجانب اللوجستي، اللازمان لضمان سير الانتخابات.
- توفير الجانب القضائي، اللازم لضمان نزاهة الانتخابات وشرعيتها.
- القيام بحملات إعلامية وتثقيفية، لحث الناخبين على المشاركة في الانتخابات.
- منح التراخيص لوسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين.
- منح التراخيص الدعائية والإعلامية لحملات المرشحين وأوقاتها.
- منح التراخيص لمندوبي المرشحين، للحضور في قاعات الانتخابات.
- إنتاج تقارير ومقاطع مصورة، لتثقيف الناخب حول إجراءات يوم الانتخاب، بدءًا من الدخول، حتى وصوله إلى صناديق الاقتراع.
- تدريب القائمين والعاملين في المراكز الانتخابية، حول كيفية التعامل مع الناخبين.

ثانيًا: مرحلة يوم الانتخاب

في هذا اليوم تقوم هيئة إدارة الانتخابات، بالإشراف على تنظيم عملية إجراء الانتخابات، من خلال:

- تيسير دخول الناخبين والمرشحين لمكان الانتخاب.

- تنظيم عملية دخول وسائل الإعلام والمراقبين في يوم الانتخاب.
- قيام موظفي الانتخابات، بالتأكد من هوية الناخبين من خلال الوثائق الرسمية.
- تزويد الناخبين بأوراق الاقتراع.
- مراقبة عملية التصويت بشكل دقيق.
- إغلاق المراكز الانتخابية أبوابها في الوقت المحدد.
- عد وفرز أصوات الناخبين عند انتهاء وقت الاقتراع.
- إعلان نتائج الانتخابات النهائية تحت إشراف السلطة القضائية.

ثالثًا: مرحلة ما بعد الانتخاب

في هذه المرحلة يأتي الجانب التقييمي، لعملية سير الانتخابات على سلم الأولويات، حيث تقوم هيئة إدارة الانتخابات بالاستفادة من الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية، والعمل على تطويرها، وعدم تكرارها في الانتخابات القادمة، بالإضافة لذلك، تسلم الكشوف النهائية، لجميع الفائزين في الانتخابات إلى الجهات المعنية، وفي هذه المرحلة - أيضًا - تقدم الطعون للجهات المختصة، ويتم البت فيها، لاحقًا، من خلال السلطة القضائية.

2) عناصر النظام الانتخابي

سلامة العملية الانتخابية، أحد المطالب الضرورية لمفهوم الديمقراطية الصحيحة، وحتى يتم ذلك يجب أن تتسم العملية الانتخابية بعدة عناصر تحافظ على النظام الانتخابي، ويكون ذلك تحت مظلة الإدارة الانتخابية في أي دولة، حيث تتمثل تلك العناصر في التالي:

تسجيل الناخبين	يقصد بهذا العنصر تسهيل إجراءات تسجيل الناخبين في الدوائر الانتخابية، ثم التأكد من سلامة ودقة الأسماء الواردة في الكشوف الانتخابية.
تقسيم الدوائر الانتخابية	يقصد بهذا العنصر تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، تراعي عدد السكان في كل دائرة، وتؤدي إلى التمثيل الأنسب في البرلمان.
شروط الترشح	يقصد بهذا العنصر وضع الشروط الأساسية للمرشحين، وفقًا للقوانين المعمول بها في كل دولة، كالجنسية والسن والمؤهل، والخلو من القضايا الجنائية وغيرها.
الوعي الانتخابي	يقصد بهذا العنصر تحمل الدولة مسؤولية تثقيف الناخبين والمرشحين، لأهمية العملية الانتخابية ودورها، وحثهم على المشاركة فيها.
الاقتراع الانتخابي	يقصد بهذا العنصر تأمين وحماية جميع الإجراءات والخطوات، التي تتعلق بعملية التصويت ومراحلها، بدءًا من الإشراف الانتخابي، ومراقبة عملية التصويت، ثم المحافظة على صناديق الاقتراع، من ظاهرة التلاعب بنتائج أوراق التصويت، وتأمين وصولها إلى مكان الفرز.
فرز الأصوات	يقصد بهذا العنصر، العملية المعنية بفتح صناديق الانتخاب، والبدء بفرز الأصوات وتسجيلها بصورة علنية، أمام ممثلي المرشحين ووسائل الإعلام.
إعلان النتائج	يقصد بهذا العنصر عملية احتساب الأصوات، ثم إعلان النتائج بشكل علني.
الطعن الانتخابي	يقصد بهذا العنصر مجموعة الإجراءات القانونية التي يقدمها بعض المرشحين للطعن في نتائج الانتخابات.

سادسًا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الانتخابات

1) علم السلوك الانتخابي

أحد فروع علم الاجتماع الذي يهتم بدراسة تفاعلات المرشحين والناخبين، قبيل وخلال وبعد الانتخابات، فالمرشحون يسعون للوصول

إلى أهدافهم الأساسية، وهي الفوز برئاسة الدولة أو عضوية البرلمان، وهذا لا يتحقق إلا بخطوات سلوكية، حيث ينطلق علم السلوك الانتخابي من دراسة وتحليل شخصيات المرشحين وخططهم، ثم توجهات وميول الناخبين حتى الوصول للتنبؤ بنتائج الانتخابات من خلال عدة وسائل، كتحليل البيانات، واستطلاعات الرأي العام، والمناظرات بين المرشحين، والمقابلات الإعلامية، والندوات وغيرها.

2) **مفهوم الشرعية الانتخابية**

يشير هذا المفهوم إلى مدى ثقة الناخبين، في إجراءات النظام الانتخابي ونتائجه، مما ينعكس على حالة الرضى التام في الدولة، فوجود الشرعية الانتخابية يعتبر جوهر القبول في النتائج الانتخابية، وهنا يجب أن نتذكر أن الشرعية الانتخابية لن تتحقق، إلا بوجود عدة معايير يجب على النظام الانتخابي الاهتمام بها، وهي:

- إعطاء حق الانتخاب لجميع المواطنين وفقًا للقانون والدستور.
- حث المواطنين على المشاركة في الانتخابات.
- تبسيط إجراءات العملية الانتخابية.
- توزيع الدوائر الانتخابية وفقًا لعدد السكان بصورة عادلة ومقبولة.
- تقديم التسهيلات اللازمة للمرشحين دون تمييز.
- إتاحة الفرصة للناخبين لتقييم أداء النواب، ثم مساءلتهم في حال التقصير.

3) **مفهوم الاستفتاء**

يجب التمييز بين مفهوم النظم الانتخابية وبعض المفاهيم المتداخلة، تجنبًا للخلط والالتباس لدى الكثيرين، ومن بين تلك المفاهيم، مفهوم الاستفتاء الذي يمثل وسيلة من وسائل الديمقراطية.

الانتخاب	المقصود به اختيار الناخبين لمن يمثلهم، في رئاسة الدولة أو عضوية البرلمان، ويكون ذلك عن طريق صناديق الاقتراع.
الاستفتاء	المقصود به عرض موضوع مهم يخص الدولة على الشعب من خلال استفتاء عام، لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض، ويكون ذلك عن طريق صناديق الاقتراع.

أنواع الاستفتاءات [98]

أولاً: الاستفتاء الدستوري

استفتاء التأسيس	يتمثل ذلك عند تأسيس دستور جديد للدولة، ثم يعرض على المواطنين، لأخذ رأيهم بالموافقة أو الرفض.
استفتاء التعديل	يتمثل ذلك عند تعديل بعض مواد أو أحكام الدستور، ثم يعرض على المواطنين لأخذ رأيهم بالموافقة أو الرفض.

ثانيًا: الاستفتاء التشريعي

استفتاء الاستئذان	يتمثل ذلك باستئذان المواطنين، للبدء في عملية تشريع قانون أو قرار جديد، من خلال الأخذ برأيهم بالموافقة أو الرفض.
استفتاء التصديق	ويتمثل ذلك عند عرض القانون أو القرار على المواطنين للتصديق عليه، وذلك من خلال استفتاء عام للأخذ برأيهم بالموافقة أو الرفض.

4) مفهوم البيعة

البيعة كنظام إسلامي متداول في عدد من الدولة الإسلامية، يختلف عن الانتخابات بشكل جذري، والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف:

الانتخاب	المقصود به اختيار الناخبين لمن يمثلهم، في رئاسة الدولة، أو عضوية البرلمان، ويكون ذلك عن طريق صناديق الاقتراع.
البيعة	نظام إسلامي يقتضي التعاقد، بين المرشح للحكم وبين الأمة، ممثلة في أهل الحل والعقد، حيث يتعهد من خلاله الرئيس أن يتولى شؤون الأمة، ويرعى مصالحها، في المقابل تتعهد فيه الأمة بالسمع والطاعة، ومن هذا العقد يستمد الحاكم سلطته وشرعيته السياسية والقانونية.

المبحث الثاني: أشكال النظم الانتخابية السياسية

تعددت أشكال النظم الانتخابية وفقًا لظروف واحتياج كل دولة، فقد أصبحت الانتخابات اليوم ركيزة أساسية تطمح لها الدول لإضفاء شرعية الحكم فيها، وجعل الشعب مصدر للسلطات، من خلال ما يختاره في إدارة السلطة؛ لذلك سنتطرق في هذا المبحث لأهم هذه النظم، وأشكالها، وتصنيفها، وفروعها، ومزاياها، وعيوبها. وتتنوع نظم الانتخاب من حيث (توزيع الأصوات) و(فرز الأصوات)، التي تعتبر جوهر العمل الانتخابي، لأنها المعنية بتطبيق مفهوم الانتخابات، في اليوم المعد لذلك، وتنقسم كما في الجدول التالي:

أشكال النظم الانتخابية	
عملية الاقتراع الانتخابي **(توزيع الأصوات)**	▪ النظام الانتخابي المباشر. ▪ النظام الانتخابي غير المباشر. ▪ النظام الانتخابي الفردي. ▪ النظام الانتخابي بالقائمة.
عملية الفرز الانتخابي **(فرز الأصوات)**	▪ النظام الانتخابي بالأغلبية. ▪ النظام الانتخابي بالتمثيل النسبي. ▪ النظام الانتخابي المختلط.

أولاً: النظام المباشر والنظام غير المباشر

1) نظام الانتخاب المباشر

يقصد بنظام الانتخاب المباشر، اختيار الناخبين لـ (رئيس الجمهورية) أو (عضو البرلمان) بشكل مباشر، دون وجود أي وسيط بين الناخب والصندوق، ويعتبر هذا النظام الأكثر تداولاً وشيوعًا في أغلب دول العالم.

وهذا ما يجعل الاختيار ينسجم مع إرادة الناخب بصورة ديمقراطية

بشكل مباشر، دون الاعتماد على وسيط عند الاقتراع، ويتم تطبيق هذا النظام على مرحلة واحدة، وهي قيام الناخب بالإدلاء بصوته بشكل مباشر في الصندوق، وينطلق ذلك من مفهوم الحرية واتخاذ القرار لدى الناخب، لاختيار من يمثله دون ضغوط أو محسوبية، وهذا النوع من النظم الانتخابية يتطلب من الناخب التحلي بالصفات التالية:

- الوعي السياسي الكافي.
- امتلاك قدرة اختيار الأفضل.
- معرفة الإجراءات القانونية لعملية الانتخاب.

2) نظام الانتخاب غير المباشر

يقصد بنظام الانتخاب غير المباشر، اختيار الناخبين لمندوبين عنهم (هيئة المندوبين) أو (المجمع الانتخابي)، يتولى هؤلاء اختيار (رئيس الجمهورية) أو (عضو البرلمان)، بدلاً عن الناخبين، وهذا النظام مستخدم في عدد من دول العالم، ومنها الولايات المتحدة، ويتم تطبيق هذا النظام على مرحلتين، وليس مرحلة واحدة كنظام الانتخاب المباشر بالشكل التالي:

المرحلة الأولى	يقوم الناخبون باختيار المندوبين عنهم.
المرحلة الثانية	يتولى المندوبون أنفسهم مهمة اختيار (الرئيس) أو (عضو البرلمان).

وهذا النوع يمكن أن يراه البعض، أفضل من نظام الانتخاب المباشر في مسألة اختيار (رئيس الجمهورية) أو (عضو البرلمان)، لقدرة المندوبين السياسية في حسن اختيار الأنسب والأكفأ وفق معايير محددة، وبالتالي ثقة الناخبين بهم في عملية الاقتراع؛ لكن في المقابل، هناك بلا شك انتقادات أو مساوئ، تعرض لها هذا النوع من النظم، ولعل أبرزها:

مساوئ الانتخاب غير المباشر	○ تفتح المجال للمحسوبية السياسية، وبالتالي وصول عدد من المرشحين على اعتبارات فئوية ضيقة. ○ يمكن التأثير في المندوبين لقلة عددهم، وهذا يؤثر في نتيجة الانتخابات على عكس الناخبين وهم الأكثرية. ○ هذا النظام يتم على درجتين، وهو بذلك مرهون باختيار المندوبين (الأقلية)، لا باختيار الناخبين (الأكثرية)، وبالتالي لا يطبق مبدأ الديمقراطية، وهو حكم الأكثرية. ○ هذا النظام يجعل إقبال الناخبين على الانتخابات ضعيفًا، بسبب توكيله لمن ينوب عنه، وبالتالي ابتعاده بشكل مباشر عن خوض الانتخابات بصورة فردية. ○ هذا النظام يضعف من مستوى الثقافة السياسية لدى العامة، فهو لا يهتم بالمرشحين وتوجهاتهم السياسية، أو كيف ترسم السياسات، فهذه مهمة من ينوب عنهم في عملية الاختيار.

النموذج الأمريكي

تستخدم الولايات المتحدة هذا النموذج من النظم الانتخابية، حيث تقوم هذه العملية على عدة خطوات ومراحل، وهي بالشكل التالي:

1) يتم اختيار المندوبين أو الناخبين الرئيسين في كل ولاية.
2) يجتمع المندوبون أو الناخبون الرئيسون في مكان يسمى «هيئة المندوبين أو المجمع الانتخابي».
3) يتكفل هؤلاء المندوبين أو الناخبين الرئيسين، بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه في وقت واحد، نيابة عن الشعب.
4) ترسل جميع أوراق الانتخابات في جميع الولايات، إلى رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي باعتباره جهة تشريعية، لفرزها ثم إعلان النتيجة.

ثانيًا: النظام الفردي ونظام القائمة

1) نظام الانتخاب الفردي

يقصد بنظام الانتخاب الفردي، نظام الدوائر المنفردة أو أحادية التمثيل، حيث يحق للناخب اختيار مرشح واحد فقط، من بين مجموعة مرشحين في

الدائرة الانتخابية الواحدة، ليمثله في البرلمان، وتتطابق هنا أعداد الدوائر في هذا النظام مع عدد المقاعد البرلمانية، لذلك جاءت تسمية هذا النظام بالانتخاب الفردي، لأنه يطبق على انتخاب فرد واحد فقط، أي يختار الناخب مرشحًا واحدًا لا أكثر في ورقة الاقتراع، وينقسم هذا النظام إلى:

الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة	يقصد بهذا النظام حصول المرشح على (خمسين في المئة زائد واحد)، للفوز بالمقعد البرلماني، وإذا لم يتم ذلك في الجولة الأولى، تعاد الانتخابات في الجولة الثانية، ويفوز فيها المرشح الذي يحصل على الأغلبية البسيطة.
الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة	يقصد بهذا النظام حصول المرشح على أكثر الأصوات في الدائرة الانتخابية، بصرف النظر عن الأغلبية المطلقة، معنى ذلك يتم تطبيق الجولة الواحدة.

2) نظام الانتخاب بالقائمة

يقصد بنظام الانتخاب بالقائمة، نظام الدوائر متعددة العضوية أو متعددة التمثيل، حيث يحق للناخب اختيار عدد من المرشحين في قائمة واحدة. وهذه القوائم تكون في ورقة اقتراع واحدة، وتحتوي على عدد معين من المرشحين؛ لذلك جاءت تسمية هذا النظام بانتخاب القائمة، ويرتبط أعداد المرشحين في كل قائمة بأعداد المقاعد المخصصة في الدائرة الانتخابية.

مثال: يرتبط عدد المرشحين في القائمة الواحدة بعدد المقاعد البرلمانية، فإذا كانت الدائرة الانتخابية الواحدة، تتكون من عشرة مقاعد، فإن كل قائمة انتخابية يجب أن تحتوي على عشرة مرشحين، والقائمة التي تحصل على أكبر عدد من الناخبين، هي التي تحصل على عشرة مقاعد برلمانية، أي على جميع المقاعد.

من يحدد شكل النظام الانتخابي سواء كان فرديًا أو بالقائمة؟

يتحدد شكل النظام وفقًا لعدد السكان، وتقسيم الدوائر الانتخابية في

الدولـة، فمـثلاً يتـم تطبيـق نظـام الانتخـاب الفـردي في الدوائـر الانتخابيـة الصغيـرة ضيقـة المسـاحة، التـي يقـل فيهـا عـدد الناخبين، وتتطابـق هنـا عـدد الدوائـر مـع عـدد المقاعـد البرلمانيـة، حيـث يتـم انتخـاب مرشـح واحـد عـن كل دائـرة. أمـا نظـام الانتخـاب بالقائمـة فهـو علـى النقيـض مـن ذلـك، فالدوائـر الانتخابيـة تكـون كبيـرة وواسـعة المسـاحة؛ لكـن عددهـا بالتالـي يكـون قليـلاً، حيـث يتـم انتخـاب عـدد مـن المرشـحين في قائمـة واحـدة في الدائـرة الواحـدة. ووفقًـا لما سـبق، يمكـن جدولـة الفـرق بين نظـام الانتخـاب الفـردي، ونظـام الانتخـاب بالقائمـة علـى النحـو التالـي:

	نظام الانتخاب الفردي	نظام الانتخاب بالقائمة
من حيث عدد النواب	نائب واحد	عدة نواب
من حيث عدد المقاعد	مقعد واحد	عدة مقاعد
من حيث حجم الدوائر	حجمها صغير	حجمها كبير
من حيث عدد الدوائر	عددها كثير	عددها قليل

مزايا وعيوب (نظام الانتخاب الفردي) و(نظام الانتخاب بالقائمة)

أولاً: المزايا

مزايا نظام الانتخاب الفردي	○ يتيـح للناخبـين معرفـة سـلوك وكفـاءة المرشـحين، بسـبب مسـاحة الدائـرة الانتخابيـة الصغيـرة. ○ يتميز بسهولة العملية الانتخابية عند اختيار المرشح وعدم تعقيدها. ○ يفتـح فـرص الفـوز للأقليـة بعضويـة البرلمـان بسـبب صغـر الدائـرة الانتخابيـة.
مزايا نظام الانتخاب بالقائمة	○ يتيـح هـذا النظـام تمثيـل الناخبـين بطريقـة صحيحـة، حيـث يتميـز المندوبـون بخبـرة كافيـة لاختيـار المرشـحين، وهـذا مـا يفتقـر إليـه الناخبـون في كثيـر مـن الأحـوال. ○ يقلـل هـذا النظـام مـن ظاهـرة الفسـاد والرشـوة، التـي تصاحـب العمليـة الانتخابيـة، بسـبب اتسـاع مسـاحة الدائـرة وكثـرة الناخبـين فيهـا، وبالتالـي كثـرة أعـداد المرشـحين.

ثانيًا: العيوب

عيوب نظام الانتخاب الفردي	○ يكون مستقبل المرشح مرتبطًا بما يقدمه من خدمات للناخبين، وهنا تغيب مصلحة الوطن العامة من حساب المرشح، ويصبح المرشح بذلك أسيرًا للعملية الانتخابية. ○ ينتشر الفساد والرشوة في نظام الانتخاب الفردي، بسبب صغر مساحة الدائرة، وارتباط نجاح المرشح بصوت الناخب. ○ يسهل التدخل من قبل جماعات المصالح.
عيوب نظام الانتخاب بالقائمة	○ في نظام الانتخاب بالقائمة، لا يمكن معرفة سلوك وكفاءة جميع المرشحين؛ بسبب وجودهم في قائمة واحدة. ○ في نظام الانتخاب بالقائمة قد يتقبل الناخب وجود مرشحين من أصحاب الخبرة والكفاءة في القائمة، في المقابل قد تحتوي القائمة نفسها على أسماء ليست من أهل الاختصاص والكفاءة. ○ في نظام الانتخاب بالقائمة، لا يسمح بتمثيل الأقليات بسبب اتساع مساحة الدوائر.

ثالثًا: نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي

1) نظام الانتخاب بالأغلبية

يطبق هذا النظام على أساس الأغلبية في نظام الانتخاب الفردي أو نظام الانتخاب بالقائمة، وينقسم هذا النظام إلى نموذجَين:

النموذج الأول	نظام الأغلبية البسيطة ← (أي وفقًا **لأكثرية** الأصوات)
النموذج الثاني	نظام الأغلبية المطلقة ← (أي وفقًا **لأغلبية** الأصوات)

○ **النموذج الأول: نظام الأغلبية البسيطة – (نظام الأكثرية العددية)**

بناء على هذا النظام يعتبر المرشح أو القائمة الانتخابية فائزة في الانتخابات، إذا حصل أو حصلت على أكثر عدد من الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية، بغض النظر عن النسبة المئوية لمجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين أو القوائم

الانتخابية الأخرى. ويطلق على هذا النظام، نظام الجولة الواحدة أو الجولة الأولى، لذلك سمي هذا النظام بالأغلبية البسيطة، لأنه يستند على الأكثرية لا على الأغلبية، ولتبسيط ذلك سنسلط الضوء على تطبيق هذا النظام، في النظامين الانتخابيين (الفردي) و(القائمة) من خلال الجدولين التاليين:

نظام الأغلبية البسيطة في نظام الانتخاب الفردي	إذا كانت الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية (1000) صوت، وحصل كل مرشح على التالي: ○ المرشح الأول: حصل على 400 صوت. ○ المرشح الثاني: حصل على 300 صوت. ○ المرشح الثالث: حصل على 200 صوت. ○ المرشح الرابع: حصل على 100 صوت. فإنها تُحتسب على النحو التالي: يفوز المرشح الأول بالمقعد البرلماني، حتى لو كانت جميع أصوات المرشحين الأخرى مجتمعة، أكثر من أصوات المرشح الأول، فلدينا مقعد واحد، يحصل عليه المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات.

نظام الأغلبية البسيطة في نظام الانتخاب بالقائمة	إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات الصحيحة في الدائرة (1000) صوت، وحصلت كل قائمة على التالي: ○ القائمة الأولى: حصلت على 400 صوت. ○ القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت. ○ القائمة الثالثة: حصلت على 200 صوت. ○ القائمة الرابعة: حصلت على 100 صوت. فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أكثر عدد من الأصوات، حتى لو كانت جميع أصوات القوائم الأخرى، أكثر من عدد أصوات القائمة الأولى.

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أن نظام الأغلبية البسيطة يتميز بسهولة الإجراءات، وسرعة ظهور النتائج، ويسمى هذا النظام بـ

«نظام الفائز الأول»، ويطبق هذا النظام في العديد من دول العالم، لعل أبرزها: بريطانيا، وكندا، والهند.

- **النموذج الثاني: نظام الأغلبية المطلقة – (نظام الأغلبية في النسبة المئوية)**

يشترط هذا النظام على المرشح أو القائمة الانتخابية في الدائرة الانتخابية، الحصول على أكثر من نصف الأصوات في الدائرة الانتخابية، أي نسبة (50 % زائد صوت) فما فوق، من مجموع الأصوات الصحيحة، حتى يتمكن من الفوز بالمقعد البرلماني، بغض النظر عن أعداد المرشحين أو القوائم الانتخابية الأخرى، وبذلك لا يشترط حصول المرشح أو القائمة على أكثرية الأصوات للفوز بالبرلمان، كما هو الحال في نظام الأغلبية البسيطة؛ بل يجب الحصول على نسبة (50 % زائد صوت) كأغلبية، لعدد أصوات الدائرة الانتخابية الواحدة، لأنه يستند على الأغلبية لا على الأكثرية. وتطبق فرنسا هذا النظام في الانتخابات التشريعية. ولتبسيط هذا النظام نضع الجدولين التاليين، لشرح آلية تعامل هذا النظام، مع النظامين الانتخابيين؛ الفردي والقائمة:

نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب الفردي	إذا كانت الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية (1000) صوت، وحصل كل مرشح على التالي: ○ المرشح الأول: حصل على 510 أصوات أي 51 ٪ من الأصوات. ○ المرشح الثاني: حصل على 300 صوت أي 30 ٪ من الأصوات. ○ المرشح الثالث: حصل على 190 صوتًا أي 19 ٪ من الأصوات. فإنها تُحتسب على النحو التالي: يفوز المرشح الأول بالمقعد البرلماني، لحصوله على أغلبية نسبة الأصوات في الدائرة الانتخابية، وهي نسبة 51 ٪ من نسبة الأصوات.

نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب بالقائمة	إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت، وحصلت كل قائمة على التالي: ○ القائمة الأولى: حصلت على 510 أصوات؛ أي 51 ٪ من الأصوات. ○ القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت؛ أي 30 ٪ من الأصوات. ○ القائمة الثالثة: حصلت على 190 صوتًا؛ أي 19 ٪ من الأصوات. فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أغلبية نسبة الأصوات في الدائرة الانتخابية، وهي نسبة 51 ٪ من نسبة الأصوات.

وهنا يجب أن نعلم، أنه في حال عدم حصول المرشح أو القائمة الانتخابية على نسبة (50 % زائد صوت)، من عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية، تبطل نتيجة الانتخابات، ويتم إجراء جولة ثانية من الانتخابات، وتختلف إدارة الجولة الثانية بين دولة وأخرى؛ لكن الأكثر استخدامًا يأتي من خلال نمطين:

النمط الأول	تنحصر الجولة الثانية من الانتخابات بين المرشح الأول والمرشح الثاني، وكذلك الحال في نظام القوائم، الأولى والثانية فقط، فهم الحاصلون في الجولة الأولى على أعلى الأصوات. وتقوم بينهما جولة ثانية كنظام تصفية، حيث ستسفر هذه الجولة بالضرورة عن فوز أحد المرشحين أو إحدى القائمتين بأغلبية الأصوات، وبذلك يصبح فائزًا بمقعد البرلمان.

النمط الثاني	في هذا النمط تعاد جولة الإعادة (الثانية) بين كل المرشحين حسب القانون الذي يحدد نسبة معينة لجولة الإعادة، بحيث لا تقتصر الجولة الثانية على المرشح الأول والثاني فقط، وهنا يلعب نظام الأغلبية العددية، وليس الأغلبية المطلقة، الحسم في هذه الجولة، بفوز المرشح أو القائمة التي حصلت على أعلى عدد من الأصوات بغض النظر عن نسبتها المئوية.

ملاحظة	في حال تعادل الأصوات في انتخابات الجولة الثانية، هنا يفوز المرشح الأكبر سنًا وهذا ما تطبقه فرنسا [99].

2) الانتخاب بالتمثيل النسبي

يقوم هذا النظام على احتساب عدد المقاعد، وفقًا لعدد الأصوات الفائزة في كل دائرة انتخابية، لذلك يفترض أن العملية الانتخابية قائمة على (دائرة واحدة) أو (دوائر متعددة)، تعمل بنظام القوائم الانتخابية، ولتبسيط هذا النظام نضع الجدولين التاليين، لشرح آلية تعامل هذا النظام على مستوى (القوائم) في الدائرة الانتخابية الواحدة، ومستوى (الأحزاب) في جميع الدوائر:

نظام التمثيل النسبي على مستوى (القوائم) في الدائرة الانتخابية الواحدة
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت، فإنها تُحتسب كالتالي: ○ القائمة التي تحصل على (500) صوت ← تفوز بـ (5) مقاعد. ○ القائمة التي تحصل على (400) صوت ← تفوز بـ (4) مقاعد. ○ القائمة التي تحصل على (100) صوت ← تفوز بـ (1) مقعد واحد.

نظام التمثيل النسبي على مستوى (الأحزاب) في جميع الدوائر
إذا كان البرلمان يتكون من (100) مقعد، وعدد الأصوات في جميع الدوائر (10,000) صوت، فإنها تُحتسب كالتالي: ○ الحزب الذي حصل على (5000) صوت ← يفوز بـ (50) مقعدًا. ○ الحزب الذي حصل على (3000) صوت ← يفوز بـ (30) مقعدًا. ○ الحزب الذي حصل على (1500) صوت ← يفوز بـ (15) مقعدًا. ○ الحزب الذي حصل على (500) صوت ← يفوز بـ (5) مقاعد.

وهنا نلاحظ أن نظام التمثيل النسبي، يضمن تواجد الأحزاب الصغيرة في الحياة البرلمانية، حيث من المفترض أن عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية يتناسب مع عدد سكان الدائرة.

توزيع الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي

تنقسم الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي إلى نوعين:

- **النوع الأول: تمثيل الدائرة الواحدة على مستوى الدولة**

أي لا يوجد في البلاد سوى دائرة انتخابية واحدة، وهذا النوع لا يطبق إلا في البلاد قليلة السكان، فيتم هنا الانتخاب على النحو التالي:

- **الانتخاب الفردي:** يجوز لأي ناخب ترشيح المرشح الذي يراه مناسبًا، بغض النظر عن المدينة التي يتبع لها إداريًا، لأن البلاد في هذه الحالة أصبحت دائرة انتخابية واحدة.
- **الانتخاب بالقائمة:** تتضمن في القائمة الواحدة أسماء المرشحين على أساس الدائرة الانتخابية الواحدة.

وبعد انتهاء وقت الانتخاب، يبدأ فرز جميع الأصوات الصحيحة في الدولة، على عدد المقاعد البرلمانية.

- **النوع الثاني: تمثيل الدوائر المتعددة على مستوى الدولة**

أي يتم تقسيم البلاد إلى عدد محدد من الدوائر الانتخابية وفقًا لكل دولة، فيتم هنا الانتخاب على النحو التالي:

- **الانتخاب الفردي:** كل ناخب يدلي بصوته الانتخابي في الدائرة التي يتبع لها إداريًا، فلا يجوز قانونيًا الانتقال إلى دائرة أخرى.
- **الانتخاب بالقائمة:** كل ناخب يدلي بصوته الانتخابي في الدائرة التي يتبع لها إداريًا، فلا يجوز قانونيًا الانتقال إلى دائرة أخرى.

ويمكن أن نميز بين النوعين من خلال الجدول التالي:

تمثيل الدائرة الواحدة	○ يتم تطبيقه على الدولة ذات المساحات الصغيرة. ○ يتم توزيع المقاعد البرلمانية وفقًا لعدد سكان الدولة. ○ تكون نسبة توزيع المقاعد وفقًا للأصوات الانتخابية، دقيقة بنسبة عالية.
تمثيل الدوائر المتعددة	○ يتم تطبيقه على الدولة ذات المساحات الكبيرة. ○ يتم توزيع المقاعد البرلمانية وفقًا لعدد سكان كل دائرة. ○ تكون نسبة توزيع المقاعد وفقًا للأصوات الانتخابية غير دقيقة.

مزايا نظام التمثيل النسبي

- يمتاز ببساطة الإجراءات وسهولة العملية الانتخابية.
- يمتاز بسرعة فرز الأصوات الانتخابية، وبالتالي سرعة إعلان النتائج.
- يمتاز بتنوع شرائح وفئات الشعب كافة، واتجاهاتهم الفكرية في داخل البرلمان.
- يمتاز بتشكيل أغلبية برلمانية، قادرة على تشكيل حكومة ائتلافية من عدة توجهات.
- يمتاز بلعب الأحزاب الصغيرة دورًا مؤثرًا في تشكل الحكومة، أو الانتقال إلى المعارضة، فكل فريق يسعى لاستقطابهم.
- يمتاز بتشكيل معارضة برلمانية.

سلبيات نظام التمثيل النسبي

في مقابل هذه المزايا، هناك سلبيات عند تطبيق نظام التمثيل النسبي، منها:

- يعتبر هذا النظام معقدًا في إجراءاته عند فرز الأصوات وإعلان النتائج.
- يؤدي هذا النظام إلى عدم استقرار العملية السياسية، بسبب

تعدد الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة.

- يتم من خلال هذا النظام الوصول للفراغ الدستوري، بسبب صعوبة تشكيل الحكومة بالأغلبية، وبالتالي يبدأ أسلوب الابتزاز في تقاسم السلطة بين الكتل البرلمانية.
- يصعب في هذا النظام تشكيل إحدى الكتل أو الأحزاب للحكومة بمفرده، وبالتالي يتم تشكيل حكومات ائتلافية، وهذا ما يؤدي إلى ضعف قراراتها بسبب ترضية ومجاملة الحزب الأكبر للأحزاب الصغيرة، وهنا ننتقل من خدمة الوطن إلى خدمة المصالح الضيقة للحزب.
- تظهر بسبب هذا النظام المساومة في توزيع الحقائب الوزارية بين الأحزاب، وتتعقد المفاوضات أكثر عند توزيع الوزارات السيادية.

رابعًا: النظام الانتخابي المختلط

يقصد بالنظام الانتخابي المختلط، الجمع بين النظامين (انتخاب الأغلبية) + (التمثيل النسبي)، حيث تم ابتكار هذا النوع، للتقليل من عيوب النظم الانتخابية السابقة، وتقوم عملية الدمج في النظام الانتخابي المختلط على النحو التالي:

يكون للناخب صوتين:	
الصوت الأول	اختيار مرشح فردي ← (نظام الأغلبية البسيطة) على مستوى الدائرة الواحدة.
الصوت الثاني	اختيار القائمة ← (نظام التمثيل النسبي) على مستوى الوطن (جميع الدوائر).

لذلك سمي هذا النظام بالنظام المختلط المتوازن بسبب الدمج الحاصل بين النظامين (انتخاب الأغلبية) + (التمثيل النسبي) في العملية الانتخابية، وهنا يمكن أن نبين آلية تطبيق هذا النظام من خلال الجدول التالي:

لنفترض أن عدد مقاعد البرلمان 100 مقعد، يتم تقسيمها على النحو التالي:
▪ يتم انتخاب 50 % من المقاعد البرلمانية (50 مقعدًا) ← عن أساس نظام الأغلبية البسيطة. ▪ يتم انتخاب 50 % من المقاعد البرلمانية (50 مقعدًا) ← عن أساس نظام التمثيل النسبي.

خامسًا: نظام الانتخاب المقيد والانتخاب العام

يتمثل هذا النظام في عملية الاقتراع الانتخابي، من خلال الخطوات التي يقوم بها الناخب أو من ينوب عنه، عند اختيار من يمثله في صندوق الاقتراع.

1) الانتخاب المقيد

نظام انتخابي يشترط عدة اشتراطات يجب أن تتوفر في المرشح مثل:

- تحديد الجنس
- المستوى المالي
- المستوى التعليمي
- المستوى الثقافي
- المستوى السياسي

فقد ظهر هذا النوع في القرن الثامن عشر، من أجل تبرير سيطرة فئة من فئات المجتمع على السلطة، حيث اعتقد المشرعون في تلك الفترة، أن التمثيل يجب أن ينحصر في الأشخاص الذين يتميزون بالقدرة المالية والكفاءة السياسية، عند تمثيل الأمة بصورة حسنة، وهم بذلك يسعون لوصول الطبقة الأرستقراطية إلى السلطة بدلاً من الطبقة

البورجوازية، وطبق هذا النوع في الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا حتى عام 1918م، فقد حرم هذا النوع في وقته، فئة كبيرة من المواطنين من المشاركة السياسية [100].

2) الانتخاب العام

نظام انتخابي لا يشترط الشروط المطبقة في الانتخاب المقيد؛ بل وجود اشتراطات عامة ومنطقية، رغبة في توسيع المشاركة الشعبية، ويطبق هذا النظام، حاليًا، في أغلب دول العالم، وهو بذلك يقل من حيث شروط الانتخاب المقيد مثل:

شرط السن	ألا يقل، مثلاً، عمر الناخب عن 18 عامًا، وعمر المرشح عن 30 عامًا.
شرط الجنسية	المشاركة في الانتخابات هي حق للمواطنين فقط، وهنا -أيضًا- يتم التفريق بين المواطن بصفة أصلية، ومن نال الجنسية، حيث تشترط أغلب دول العالم مدة زمنية كافية، لتضمن ولاءهم للدولة التي يحملون جنسيتها.
السيرة الذاتية	أي خلو المرشح من أي سوابق جنائية؛ مالم يرد له اعتباره.

حق المرأة في التصويت الانتخابي

الجدول الزمني التالي، يوضح تاريخ منح المرأة حق التصويت الانتخابي، منذ بداية القرن العشرين تقريبًا:

الدولة	السنة
○ نيوزيلندا (أول بلد تمنح النساء حق التصويت، وكانت تتمتع بحكم ذاتي).	1893م
○ فنلندا (أول بلد أوروبي يمنح النساء حق التصويت).	1906م
○ ولاية أوريغون (أول ولاية أمريكية تمنح النساء حق التصويت).	1912م
○ النرويج تمنح النساء حق التصويت.	1913م

○ الدنمارك تمنح النساء حق التصويت.	1915م
○ منحت عدة دول منها، الولايات المتحدة، والسويد، وكندا حق الاقتراع للجميع.	1919م
○ إسبانيا تمنح النساء حق التصويت.	1931م
○ تركيا تمنح النساء حق التصويت.	1934م
○ اليابان تمنح النساء حق التصويت.	1945م
○ منحت عدة دول منها فرنسا، وإيطاليا، والسويد حق الاقتراع للجميع.	1946م
○ الصين تمنح النساء حق التصويت.	1947م
○ بلجيكا تمنح النساء حق التصويت.	1948م
○ منحت سويسرا حق الاقتراع للجميع.	1971م
○ أصبحت إمارة ليختنشتاين آخر دولة أوروبية تمنح النساء حق التصويت.	1984م

المبحث الثالث: الإدارة الانتخابية السياسية

تعتبر الإدارة الانتخابية من أهم عناصر المنظومة الانتخابية، إن لم تكن الأهم؛ بسبب الدور المنوط بها في إدارة العملية الانتخابية برمتها، فقد حظيت الإدارة الانتخابية باهتمام واسع لدى المتابعين والمراقبين، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإدارة الانتخابية، ومرتكزاتها، وأشكالها، ومزاياها، وعيوبها.

أولاً: تعريف الإدارة الانتخابية

نستطيع تعريف الإدارة الانتخابية على أنها «الكيان أو الجهة المسؤولة من الناحية القانونية، في إدارة كافة الجوانب والعمليات الأساسية، المعنية بعملية الانتخاب والاستفتاء من خلال الأدوار والوظائف التالية:

أدوار ووظائف الإدارة الانتخابية	○ التنسيق مع الجهات المعنية لضمان سير الانتخابات. ○ توزيع الدوائر الانتخابية. ○ تسجيل الناخبين والمرشحين لخوض الانتخابات. ○ تنظيم حملات الدعاية والإعلان للانتخابات. ○ تنظيم وتنفيذ عملية التصويت الانتخابي. ○ عد وفرز الأصوات الانتخابية. ○ إعلان النتائج الانتخابية.

ثانيًا: المرتكزات العامة للإدارة الانتخابية

تلعب المبادئ العامة للإدارة الانتخابية دورًا أساسيًا، يضمن سير عملياتها الانتخابية، حيث تضفي هذه المبادئ صفة النزاهة والمصداقية والشفافية، على خطط ونتائج الانتخابات، ولعل أبرز تلك المبادئ:

1) الاستقلالية
2) الحياد
3) النزاهة
4) الشفافية
5) الكفاءة الإدارية
6) الإدارة المالية

الاستقلالية	يقصد بها استقلال عمل الهيئة الانتخابية تنظيميًا وتنفيذيًا خلال العملية الانتخابية، سواء كانت (مستقلة أو حكومية أو مختلطة)، لتعطي مصداقية عامة للانتخابات، وتضفي عليها طابع الشرعية.

الحياد	يقصد به الحياد التام في عمل الإدارة الانتخابية، دون الميل أو المحسوبية لطرف ضد طرف آخر، وذلك لتحقيق معيار النزاهة ومعيار القبول بنتائج الانتخابات.

النزاهة	يقصد بها سلامة العملية الانتخابية، وخلوها من الفساد الانتخابي، فالإدارة الانتخابية وكادرها الوظيفي، هما الضامن الأول لمعيار نزاهة العملية الانتخابية برمتها.

الشفافية	يقصد بها وضوح القرارات والعمليات والممارسات التي تقوم بها الإدارة الانتخابية، من خلال العمل بشفافية تامة أمام الرأي العام، لتكوين سمعة طيبة على نشاطاتها وأعمالها.
الكفاءة الإدارية	يقصد بها قدرة الإدارة الانتخابية على إيجاد كادر وظيفي مؤهل، للتعامل مع العمليات الانتخابية بمهنية عالية ومدربة، وفق أعلى المعايير المهنية، وهذا ينعكس بلا شك على مصداقية عمل الإدارة الانتخابية، ورضى الناخب بشكل عام.
الإدارة المالية	يقصد به قدرة الإدارة الانتخابية على وضع الخطط والإستراتيجيات، المعنية بإدارة الجانب المالي بشكل احترافي ومهني، يضمن سير الانتخابات وفق أعلى المعايير الانتخابية.

ثالثًا: أشكال الإدارة الانتخابية

تتوزع الإدارة الانتخابية إلى ثلاثة أشكال، حيث تعتبر الجهة المسؤولة عن إدارة العمليات الانتخابية، لذلك سيتم التطرق إلى كل شكل على حدة.

1) الإدارة الانتخابية المستقلة

شكل من أشكال الإدارة الانتخابية، تقوم على تنظيم وإدارة الانتخابات بشكل مستقل، من خلال وجود هيئة مستقلة عن السلطات الرسمية، وبذلك لا تتبع هذه الإدارة أي جهة في الدولة؛ لكنها حتمًا تراقب من قبل السلطات، وتتمتع بميزانية خاصة، تضمن لها الاستقلالية الإدارية والمالية، وتتكون الإدارة الانتخابية المستقلة، من رئيس ومجموعة أعضاء مستقلين، ويكمن عملها في رسم السياسات العامة وتنفيذها، ومن الدول التي تعتمد هذا النوع من الإدارة الانتخابية، أستراليا، وبولندا، وكندا، وجنوب إفريقيا [101].

2) الإدارة الانتخابية الحكومية

شكل من أشكال الإدارات الانتخابية، فهي تتبع السلطة التنفيذية، وتقوم على تنظيم وإدارة العملية الانتخابية من خلال وزارة الداخلية ووزارة العدل، وتكون بذلك مسؤولة أمام الحكومة، وتعد ميزانيتها جزءًا من ميزانية الحكومة، ومن الدول التي تعتمد هذا النوع من الإدارات الانتخابية، بريطانيا، والولايات المتحدة، وسويسرا [102].

3) الإدارة الانتخابية المختلطة

جاءت الإدارة الانتخابية المختلطة كمزج بين الإدارتين السابقتين، حيث تتألف من مكونين رئيسين، يشكلان بذلك الإدارة الانتخابية المختلطة:

- الأولى: هيئة انتخابية مستقلة
- الثانية: هيئة انتخابية حكومية

وتتوزع الوظائف في هذه الإدارة مناصفة بين (المستقلة) و(الحكومية)، حيث تختص الهيئة الانتخابية الحكومية بإدارة وتنظيم وتنفيذ الانتخابات، ويعتبر ذلك من صميم عملها، كما هو الحال في الإدارة الانتخابية الحكومية. أما هيئة الانتخاب المستقلة، فتتكفل بفرز الأصوات وإعلان النتائج، ويستخدم هذا النوع من الإدارة في بعض الدول، مثل: إسبانيا، وفرنسا، واليابان [103].

أكثر الإدارات الانتخابية المعتمدة في دول العالم

أظهر استطلاع قامت به المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عام 2006م، والذي شمل 214 دولة وإقليمًا، أن 55 % منها تعتمد الإدارة الانتخابية المستقلة، بينما تعتمد 26 % الإدارة الانتخابية الحكومية، و15 % تعتمد الانتخابية المختلطة [104].

والجدول التالي يحدد أوجه الاختلاف بين تلك الإدارات الانتخابية الثلاث:

	هيئة الانتخابات المستقلة	هيئة الانتخابات الحكومية	هيئة الانتخابات المختلطة
التبعية	مستقلة عن مؤسسات الدولة	تتبع السلطة التنفيذية	تنقسم إلى: ○ هيئة انتخابية مستقلة ○ هيئة انتخابية حكومية
عملها	▪ تنظيم وتنفيذ الانتخابات ▪ فرز الأصوات وإعلان النتائج	▪ تنظيم وتنفيذ الانتخابات ▪ فرز الأصوات وإعلان النتائج	المستقلة: فرز الأصوات وإعلان النتائج
			الحكومية: تنظيم وتنفيذ الانتخابات
المسؤولية	مسؤولة أمام رئيس الدولة أو السلطة التشريعية أو القضائية	مسؤولة أمام السلطة التنفيذية	المستقلة: تكون مسؤولة أمام رئيس الدولة أو السلطة التشريعية أو القضائية.
			الحكومية: مسؤولة أمام السلطة التنفيذية
الأعضاء	تتألف من رئيس وأعضاء لا يتبعون الحكومة (السلطة التنفيذية)	تتألف من رئيس وأعضاء يتبعون الحكومة (السلطة التنفيذية)	المستقلة: تتألف من أعضاء لا يتبعون السلطة التنفيذية في أثناء عملهم.
			الحكومية: يرأسها أحد الوزراء أو المسؤولين ولا تتألف من أعضاء.

الميزانية	تمتلك وتدير ميزانيتها باستقلال تام	تعد ميزانيتها جزءًا من ميزانية الحكومة	المستقلة: تمتلك ميزانيتها الخاصة.
			الحكومية: تعد ميزانيتها جزءًا من ميزانية الحكومة.

رابعًا: ميزات وعيوب أشكال الإدارات الانتخابية الثلاث

1) الإدارة الانتخابية المستقلة

الميزات	■ تنظيم وتنفيذ الانتخابات بشكل مستقل بعيدًا عن ضغوط وتأثير مؤسسات الدولة الأخرى. ■ تتحكم بميزانيتها وتستطيع تنفيذ الفعاليات والأنشطة الانتخابية كافة. ■ تسهم في إضفاء طابع الشرعية على الانتخابات.

العيوب	■ قد تكون معزولة عن المؤسسات الرسمية، وبالتالي غياب الاستفادة والمساعدة المتعلقة بالجانب الانتخابي. ■ قد لا تستطيع توفير التمويل اللازم لتنفيذ العمليات الانتخابية المكلفة، على عكس الإدارات الانتخابية الأخرى القادرة على ذلك. ■ قد يفتقر بعض أعضائها للتجربة الانتخابية، مما ينعكس على أداء الانتخابات.

2) الإدارة الانتخابية الحكومية

الميزات	■ تستطيع الاستفادة من خدمات دوائر الدولة الرسمية كافة بكل يسر وسهولة. ■ تتمتع بميزانية حكومية مفتوحة، تضمن سير العمليات الانتخابية بنجاح. ■ تمتلك الطابع الحكومي الرسمي الذي يمنحها الجدية، ويتعامل الناخبين معها بحذر تام، مما يساعدها على تسيير العمل الانتخابي.

العيوب	■ قد تعاني من غياب المصداقية والموضوعية في نتائج الانتخابات بسبب تبعيتها للحكومة. ■ قد تخضع لتوجهات الحكومة فيما يتعلق بتوفير التمويل ورسم الخطط الانتخابية. ■ قد تتوزع الدوائر الانتخابية وفقًا لرغبات الحكومة، وهذا يعطي تمثيلًا انتخابيًا لا يراعي عدد السكان. ■ قد لا تمتلك موظفين متمرسين للتعامل مع العمليات الانتخابية.

3) الإدارة الانتخابية المختلطة

الميزات	▪ تضفي نوعًا من الشرعية، بسبب وجود هيئة مستقلة إلى جانب الهيئة الحكومية. ▪ يمكن تبادل الخبرة والمعرفة بين الهيئتين لتسهيل مسار العملية الانتخابية. ▪ الاستفادة من موارد الحكومة الضخمة لضمان سير الانتخابات.

العيوب	▪ قد تعاني من المصداقية والموضوعية بسبب وجود هيئة حكومية في هذه الإدارة إلى جانب هيئة مستقلة. ▪ قد تضطر الحكومة للضغط ماليًا على الإدارة الانتخابية، لتغيير سياسات الانتخابات ورسم سياسات جديدة. ▪ قد يسود الاختلاف عمل الهيئة المستقلة والهيئة الحكومية في داخل الإدارة الانتخابية، وبالتالي ينعكس ذلك على سمعة الإدارة الانتخابية بشكل عام.

الفصل الثامن

النظم السياسية المعاصرة

(النظم الوراثية)

المبحث الأول: مبادئ النظم الوراثية

يعد نظام الحكم الوراثي من أقدم النظم السياسية الحاكمة على مر التاريخ، حيث ينتقل الحكم عن طريق الوراثة من الأب إلى الابن بعد وفاته، وفي بعض الحالات ينتقل إلى الأخ، وبذلك يصبح الحكم وراثيًا في أسرة معينة، أي يتم توريث الحكم من جيل إلى آخر في إطار الأسرة الواحدة، والنظام الوراثي له أشكال متعددة لعل أبرزها:

- النظام الملكي
- النظام السلطاني
- النظام الأميري
- النظام الإمبراطوري
- النظام الاتحادي

فالملك، أو السلطان، أو الأمير، أو الإمبراطور، يبقى في رئاسة الدولة حتى وفاته، أو حين يتنازل عن الحكم، وتختلف صلاحياتهم من نظام إلى آخر، فهناك من يمتلك الحق المطلق في اتخاذ القرارات، ويتولى بذلك السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية جميعها، ففي وقتنا الحالي يندر وجود صلاحيات مطلقة، إلا في بعض الدول، وهناك من تتحدد صلاحيته في إدارة الحكم وفقًا للدستور، وهذا ما سوف يأتي من خلال هذا الفصل.

أولاً: جدلية تحديد المفهوم – (وراثي) أم (ملكي)

يجب الوقوف بداية عند تحديد المفاهيم، وإعادة تسميتها بطريقة صحيحة، وفقًا لواقع النظم السياسية المعاصرة، وهذا، في اعتقادي، أمر بالغ الأهمية، فأغلب المصادر والمراجع العربية، إن لم تكن جميعها، دأبت على تسمية النظام الوراثي بالنظام الملكي، وهذا خطأ مفاهيمي، حيث

لعبت المصادر والمراجع الغربية عند ترجمتها دورًا في ذلك، وهذا ما نعاني منه كمؤلفين عرب؛ بل إن الغريب في هذا الأمر، تقبل العقول الأكاديمية العربية لتلك الترجمات، والبناء عليها، حتى أصبح الأمر شائعًا في أروقة الجامعات والأبحاث المنشورة، وهذا، في تصوري، جاء لسببين:

السبب الأول	سطوة الموروث الأدبي الغربي، على العقول والمناهج العربية، والتسليم بتفوقها من الناحية العلمية والبحثية.
السبب الثاني	أغلب الدراسات الغربية تأتي من بلدان، أنظمة الحكم فيها ملكية، فـ 90 ٪ من الأنظمة الوراثية في أوروبا هي أنظمة ملكية، وهذا ما انعكس على مؤلفاتهم، وبالتالي على أفكارنا العربية.

وهنا يأتي السؤال، كيف يصبح النظام الوراثي برمته نظامًا ملكيًا، والأهم من ذلك، ماذا عن النظم الوراثية الأخرى (النظام السلطاني) و(النظام الأميري) و(النظام الإمبراطوري) و(النظام الاتحادي)، فجميعها نظم وراثية؛ لكنها ليست ملكية، لذلك من الأنسب، في تصوري، إعادة تسمية المفاهيم بطريقة واقعية، تحاكي دساتير الدول، التي تعتمد النظم الوراثية في حكمها، لذلك الجداول التالية، تبين أشكال النظم الوراثية المتعددة:

المادة (1) من الدستور الأردني
نظام الحكم فيها نيابي (**ملكي وراثي**)

المادة (5) من النظام الأساسي العماني
نظام الحكم (**سلطاني وراثي**) في الذكور من ذرية السلطان تركي بن سعيد بن سلطان

المادة (4) من الدستور الكويتي
الكويت (**إمارة وراثية**) في ذرية المغفور له مبارك الصباح

المادة (8) من الدستور القطري
حكم الدولة (**وراثي**) في عائلة آل ثاني

المادة (2) من الدستور الياباني
العرش (الإمبراطوري وراثي) يستخلف إليه وفقًا لقانون العائلة الإمبراطورية الذي يصدره مجلس الدايت.

المادة (1) من الدستور الإسباني
نظام الحكم في إسبانيا هو (**ملكي برلماني**)

وبناء على الجداول السابقة، يتضح أن تسمية هذا النظام بالنظام الملكي أمر غير دقيق كما يعتقد البعض، فبمجرد إعادة النظر في المواد الدستورية المذكورة في الأعلى لكل دولة، يصبح لزامًا تصحيح المفاهيم، وإعادة تسميتها بأسمائها الصحيحة، فالنظام الملكي ما هو إلا شكل من أشكال النظم الوراثية، وبذلك تكون النظم الوراثية متعددة، وفقًا للأشكال التالية:

- ملكي ← (بريطانيا)
- سلطاني ← (عمان)
- أميري ← (الكويت)
- إمبراطوري ← (اليابان)
- اتحادي ← (الإمارات)

ثانيًا: نشأة النظام الوراثي

تعددت أنظمة الحكم وتطورت تدريجيًا عبر التاريخ، حتى وصلت إلى أشكالها المعاصرة، ففي العصور القديمة والوسطى مثلاً، لم تكن الدولة بمفهومها الحديث موجودة؛ لكن هذا لم يمنع المجتمعات البدائية من البحث عن سلطة تحميها، وتنظم حياتها اليومية، وربما كانت المشيخة أو الزعامة هي السائدة في ذلك الوقت، ثم بدأ، لاحقًا، المفكرون الإغريق في كتابة وتدوين أشكال الحكم انطلاقًا من السلطة التي أصبحت، فيما بعد، نواة الدولة، فالفيلسوف اليوناني (بوليبيوس) مثلاً، حدد ثلاثة أنواع من

الحكومات في عصره، وهي (الملكية) و(الأرستقراطية) و(الديمقراطية)، كما كانت الملكية وظيفة مقدسة في العصور الجرمانية القديمة [105].

أما في القرون الوسطى، فقد ظهرت العديد من الإمبراطوريات والممالك والسلطنات، ففي الفكر المسيحي لدينا أباطرة الرومان الذين ارتبطت وظائفهم بحماية الدين المسيحي، وكذلك الحال بالنسبة لأباطرة اليابان، فقد اعتبروا أنفسهم (الرب) الذي يجب أن يُعبد [106]، وهنا نلاحظ مدى استغلال الدين لاستدامة الحكم في تلك الفترة. أما في الفكر الإسلامي فقد ظهرت العديد من الممالك والسلطنات، كالدولة الأموية التي تعتبر أول دولة عربية إسلامية، طبقت نظام الحكم الوراثي في أسرة بني أمية، والأمر - أيضًا - في الدولة العباسية التي أتت بعدها مباشرة، حيث ظل الحكم في أسرة بني العباس لأكثر من 500 عام بشكل وراثي، كذلك الدولة العثمانية، التي استمر حكمها لأكثر من 600 عام، وكان الحكم في أسرة بني عثمان وهكذا. فالدولة الإسلامية بدأت بنظام الشورى كمنهج لتداول السلطة، خلال حكم الخلفاء الراشدين الأربعة، واستمر حكمهم ثلاثين عامًا، تبعها دخول نظام الحكم الوراثي خلال مرحلة الدولة الأموية، التي مهدت لاستمرار الحكم الوراثي عربيًا حتى هذه الساعة.

وحديثًا، زاد الاهتمام بدراسة أشكال الحكم، مع تبلور العلوم السياسية في نهاية القرن التاسع عشر، فخلال خمسينيات القرن العشرين، بدأ المفكرون والباحثون بتقسيم أنواع الحكم إلى (وراثي – جمهوري)، من خلال الاهتمام بعلم النظم السياسية، ثم توسعوا في دراسة هذا الحقل الأكاديمي، حتى وصلوا إلى تفرعات أشكال الحكم، فما تزال النظم الوراثية باقية، في عدد من دول العالم حتى وقتنا الحالي.

ثالثًا: تعريف وخصائص النظام الوراثي

وفقًا لما سبق، نستطيع تعريف النظام الوراثي على أنه «نظام الحكم

الـذي يمـارس فيـه الرئيـس (الملـك أو الأميـر أو السـلطان أو الإمبراطـور) رئاسـة الدولـة لمـدة غيـر محـددة، وذلـك وفقًـا للدسـتور أو العـرف السـائد في كل دولـة»، فهـو يعتبـر شـكلاً مـن أشـكال أنظمـة الحكـم الرئيسـة (النظـام الوراثـي – النظـام الجمهـوري)، حيـث يتميـز بوجـود ملـك أو أميـر أو سـلطان أو إمبراطـور في قمـة الهـرم السياسـي للدولـة، وتتحـدد صلاحيـة كل منهـم، حسـب الدسـتور المعمـول بـه في كل دولـة تطبـق النظـام الوراثـي، ويتميـز الحكـم الوراثـي بعـدة سـمات، منهـا:

سمات النظم الوراثية	1) يعتبر النظام الوراثي أقدم أنواع الحكم تاريخيًا. 2) السلطة العليا في الدولة يمثلها الملك أو السلطان أو الأمير أو الإمبراطور. 3) الرئيس يبقى في الحكم حتى وفاته أو حتى يتنازل عن العرش. 4) تنتقل رئاسة الدولة بالوراثة إلى ولي العهد. 5) الرئيس ذاته مصونة، واحترامه واجب، فهو لا يساءل سياسيًا و لا قانونيًا.

المبحث الثاني: أشكال النظم الوراثية

يحمل النظـام الوراثـي أشـكالاً متعـددة، وهنـا يجـب أن نـبين أن تلك الأشـكال تحتـوي علـى عـدة فـروع تختلـف مـن بلـد إلـى آخـر، حيـث توجـد اليـوم 44 دولـة تطبـق النظـام الوراثـي، وهـذا مـا سـيتم التطـرق لـه خلال هـذا الفصـل، ولعـل أبـرز أشـكال النظـم الوراثيـة:

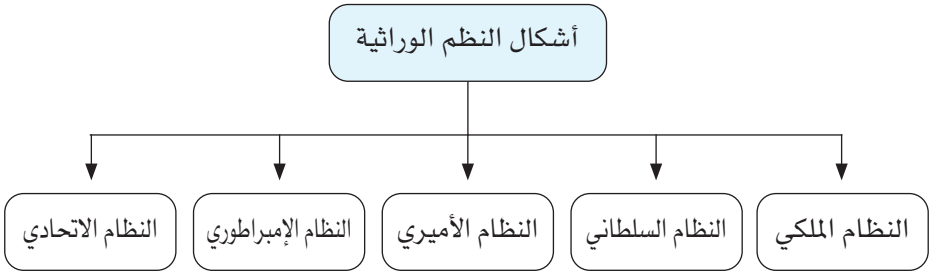

أولاً: النظام الملكي الوراثي

يُعرف النظام الملكي على أنه «أحد أشكال أنظمة الحكم الوراثي الذي يصبح بموجبه الملك، رئيسًا للدولة لمدة غير محددة، وذلك وفقًا للدستور أو العرف السائد في الدولة»، ويستقي الملك مسماه من نظام الحكم، أي من المملكة، وأغلب الدول الوراثية اليوم، تطبق الشكل الملكي؛ لذلك سنتخذ المنهج المقارن والوصفي، لإزالة الضبابية في هذا النوع من الأنظمة، وتبسيطه قدر المستطاع، حيث سنسلط الضوء على نظامين، هما (مملكة هولندا) و(مملكة إسبانيا)، وفقًا لدستور كل دولة، ونظامها الأساسي في الحكم، وهنا يجب التنويه، أن جميع المصادر والمراجع الدستورية التالية، تم الحصول عليها من دساتير تلك الدول عبر مواقعها الحكومية الرسمية.

مملكة هولندا

1) نظام الحكم في هولندا

يعتبر نظام الحكم في مملكة هولندا، نظامًا ملكيًا وراثيًا برلمانيًا، بناء على المادة (24) من الدستور الهولندي.

نظام الحكم	ملكي وراثي	(المادة 24)

2) الملك الهولندي

لم يتطرق الدستور الهولندي لاختصاصات الملك بشكل واضح؛ لكن عند تفحص المواد الدستورية، يتضح لنا تمتعه بصلاحيات واسعة، لعل أبرزها:

- يعين الملك زعيم الأغلبية في البرلمان، رئيسًا للوزراء.
- يعين الملك أعضاء مجلس الوزراء، بناء على ترشيح رئيس الوزراء.
- يعين الملك مفوضي الملك، ورؤساء البلديات.

- يقوم بتسوية النزاعات بين الهيئات العامة.
- يصادق الملك على مشاريع القوانين لتكون نافذة.
- يصادق الملك على مشاريع القوانين عند تعديل الدستور.
- يعين الملك أعضاء السلطة القضائية.
- يعين الملك المدعي العام لدى المحكمة العليا.
- يمنح الملك العفو بناء على توصية القضاء، بشرط أن يكون العفو صادرًا عن البرلمان.

3) السلطة التنفيذية في مملكة هولندا

تختص السلطة التنفيذية (الحكومة) بحسب الدستور الهولندي بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- اقتراح القوانين وإحالتها للبرلمان.
- تتألف الحكومة من الملك والوزراء.
- يعتبر الوزراء وليس الملك، مسؤولين عن أعمال الحكومة أمام البرلمان.
- يتم تعيين رئيس الوزراء والوزراء وعزلهم بمرسوم ملكي.
- يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء.
- يتولى مجلس الوزراء مهام النظر والبت في سياسة الحكومة العامة.
- يتعين توقيع جميع القوانين البرلمانية والمراسيم الملكية، من قبل الملك ووزير واحد أو أكثر من الوزراء، أو الأمناء العامين للوزارات.
- تتولى الحكومة السلطة العليا على القوات المسلحة.

4) السلطة التشريعية في مملكة هولندا

تختص السلطة التشريعية بحسب الدستور الهولندي بعدة

اختصاصات، لعل أبرزها:

- سن التشريعات ومراقبة عمل السلطة التنفيذية.
- يحق للبرلمان استجواب الوزراء.
- لا يجوز لعضو البرلمان أن يكون عضوًا في السلطة التنفيذية أو عضوًا في السلطة القضائية.
- يجوز حل البرلمان بموجب مرسوم ملكي.
- يصدر البرلمان مراسم التكريم بموجب قانون.
- لا يجوز الإعلان عن حالة حرب، دون الحصول على موافقة مسبقة من البرلمان.
- يمكن توجيه الاتهام إلى مفوض الملك، عن طريق قانون صادر عن البرلمان، مع إعطاء تنفيذ التعليمات الرسمية إلى الحكومة.
- يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية.

5) تركيبة السلطة التشريعية (البرلمان الهولندي)

يتألف البرلمان الهولندي بحسب الدستور الهولندي، من غرفتين تشريعيتين وهما: الغرفة التشريعية الأولى (مجلس الشيوخ)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس النواب):

مجلس الشيوخ	الأعضاء	75 عضوًا.
	الانتخاب	تتم عملية الانتخاب بشكل غير مباشر.
	المدة	4 سنوات.

مجلس النواب	الأعضاء	150 عضوًا.
	الانتخاب	تتم عملية الانتخاب على أساس التمثيل النسبي وبالاقتراع السري.
	المدة	4 سنوات.

ويعتبر كلا المجلسين، كياناً واحداً عند التئامهما في جلسة مشتركة بحسب الدستور الهولندي، ويتولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة البرلمان عند اجتماع المجلسَين.

6) السلطة القضائية في مملكة هولندا

يلعب البرلمان الهولندي دورًا أساسيًا في تعيين أعضاء السلطة القضائية وتحديد صلاحيتها، بحسب الدستور الهولندي، حيث يتضح ذلك من خلال:

- تحديد المحاكم التي تشكل جزءًا من السلطة القضائية بموجب قانون صادر عن البرلمان.
- تنظيم وتشكيل وتحديد صلاحيات السلطة القضائية عن طريق قانون صادر عن البرلمان.
- تعيين أعضاء المحكمة العليا في هولندا في لائحة من ثلاثة أشخاص، يرشحهم مجلس النواب في البرلمان.
- لا يجوز مراجعة دستورية القوانين الصادرة عن البرلمان والمعاهدات من قبل المحاكم.
- يُمنح العفو بموجب المرسوم الملكي بناء على توصية من محكمة معينة بقانون صادر عن البرلمان، مع المراعاة اللازمة، للوائح التي توضع بموجب قانون صادر عن البرلمان.
- يعين الملك القضاة، من ضمن قائمة يقدمها مجلس النواب.

7) مجلس الدولة (الجهة الاستشارية العليا)

يتولى الملك رئاسة مجلس الدولة بحسب الدستور الهولندي، ويعين أعضاءه مدى الحياة بموجب مرسوم ملكي، ويتم تنظيم وتشكيل وتحديد صلاحياته عن طريق قانون صادر من البرلمان، حيث ينبغي استشارة مجلس الدولة، بصفته الجهة الاستشارية العليا في المسائل التالية:

الدور الاستشاري لمجلس الدولة	○ مشاريع القوانين. ○ مشاريع المراسيم في المجلس. ○ المقترحات المتعلقة بالموافقات على المعاهدات من قبل البرلمان. ○ التحقيق في المنازعات الإدارية التي تدخل في دائرة المراسيم الملكية.

8) مبدأ الفصل بين السلطات في مملكة هولندا

في مملكة هولندا يعتبر الفصل المرن الشكل المطبق بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للمواد الدستورية التالية:

نص المادة	رقم المادة
○ يأتي سن القوانين البرلمانية بشكل مشترك بين الحكومة والبرلمان.	(81)
○ يجوز تقديم مشاريع القوانين من قبل الملك، أو من قبل مجلس النواب في البرلمان.	(82)

مملكة إسبانيا

1) نظام الحكم في إسبانيا

يعتبر نظام الحكم في مملكة إسبانيا نظامًا ملكيًا وراثيًا برلمانيًا، بناء على المادة (1) من الدستور الإسباني.

نظام الحكم	نظام الحكم في إسبانيا ملكي برلماني.	(المادة 1)

2) الملك الإسباني

يتمتع الملك، وفقًا للمادة (56) من الدستور الإسباني، بعدة سمات لعل أبرزها:

○ قائد الدولة، ورمز وحدتها ودوامها.

- يحتكم إليه فيما يخص تسيير المؤسسات وتنظيمها.
- الممثل الأعلى لدولة إسبانيا في العلاقات الدولية.
- لا تنتهك حرمة الملك ولا يخضع للمساءلة.

كما يضطلع الملك، وفقًا للمواد التالية من الدستور، بالمهام التالية:

المادة (62)	1) يصادق على القوانين ويصدرها. 2) يدعو إلى انعقاد البرلمان وحله. 3) يدعو إلى إجراء الانتخابات. 4) يدعو إلى إجراء استفتاء في الحالات التي ينص عليها الدستور. 5) يقترح مرشحًا لرئاسة الحكومة ويعينه، بعد منحه الثقة من قبل البرلمان. 6) يعين أعضاء الحكومة ويفصلهم، باقتراح من رئيس الحكومة. 7) يصدر المراسيم المتفق عليها من طرف مجلس الوزراء. 8) يمنح الوظائف المدنية والعسكرية وكذلك التشريفات والأوسمة وفقًا للقوانين. 9) يُحاط علمًا بأمور الدولة. 10) يترأس جلسات مجلس الوزراء، بطلب من رئيس الحكومة عند الضرورة. 11) يترأس القيادة العليا للقوات المسلحة. 12) يمارس حق العفو وفقًا للقانون. 13) يرأس الأكاديميات الملكية.

المادة (63)	1) يعتمد الملك السفراء والممثلين الدبلوماسيين. 2) يعتمد ممثلي الدول الأجنبية بإسبانيا. 3) يقبل المعاهدات وذلك وفقًا للدستور والقوانين. 4) يعلن الحرب والسلم بعد إذن مسبق من البرلمان.

المادة (123)	○ يعين الملك رئيس المحكمة العليا باقتراح من المجلس العام للسلطة القضائية، وفقًا لما ينص عليه القانون.

المادة (124)	○ يعين الملك النائب العام للدولة، باقتراح من الحكومة وبعد استشارة المجلس العام للسلطة القضائية.

3) السلطة التنفيذية (مملكة إسبانيا)

تختص السلطة التنفيذية بحسب الدستور الإسباني بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- تتمتع الحكومة بصلاحية الاعتراض على مقترح أو تعديل قانون، إذا كان منافيًا لتفويض تشريعي دخل حيز التنفيذ.
- يحق للحكومة أن تصدر تشريعًا يحمل صفة «مراسيم تشريعية».
- يحق للحكومة أن تصدر، في حالة الضرورة القصوى والملحة، أحكامًا تشريعية مؤقتة، تكون بمثابة مراسيم بقوانين وفقًا للدستور.
- يصادق مجلس الوزراء على مقترحات القوانين، ثم يحيلها لمجلس النواب.
- لا يجوز لأعضاء الحكومة الاضطلاع بمهام أخرى، أو ممارسة نشاط مهني أو تجاري.
- بعد ترشيح الملك رئيس الحكومة، يقدم أمام مجلس النواب البرنامج السياسي للحكومة التي يريد تشكيلها، ثم يطلب الثقة.
- الحكومة مسؤولة تضامنيًا عن عملها السياسي أمام مجلس النواب.
- تخضع الحكومة وكل أعضائها للمساءلة والاستجواب في مجلسي البرلمان.
- كما تقوم الحكومة - أيضًا - بدور السلطة التنفيذية من خلال:
  - إدارة السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

- تسيير الإدارة المدنية والعسكرية.
- تضطلع بمهمة الدفاع عن الدولة.

4) السلطة التشريعية في مملكة إسبانيا

تختص السلطة التشريعية بحسب الدستور الإسباني بعدة اختصاصات، لعل أبرزها:

- يمارس البرلمان السلطة التشريعية في الدولة.
- يصادق على الموازنة.
- يراقب عمل الحكومة.
- يحق لمجلسي البرلمان، مجتمعَين أو منفردَين، إجراء الاستجواب.
- يستطيع البرلمان تفويض الحكومة في سن قواعد بمثابة قانون.
- حجب الثقة عن الحكومة.
- منح الثقة للحكومة الجديدة من خلال التصويت بالأغلبية المطلقة.
- منح الثقة لبرنامج عمل الحكومة من خلال التصويت بالأغلبية النسبية.
- لا يجوز لأي عضو الجمع بين عضوية مجلسي البرلمان.
- لا يجوز لأي عضو الجمع بين جمعية تشريعية محلية وعضوية البرلمان.

5) تركيبة السلطة التشريعية (البرلمان الإسباني)

يتألف البرلمان بحسب الدستور الإسباني، من غرفتين تشريعيتين وهما: الغرفة التشريعية الأولى (مجلس الشيوخ)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس النواب):

مجلس الشيوخ	الأعضاء	هو مجلس التمثيل الإقليمي، وينتخب أربعة أعضاء عن كل محافظة.
	الانتخاب	تتم عملية الانتخاب بالتمثيل النسبي وبالاقتراع السري المباشر.
	المدة	4 سنوات.

مجلس النواب	الأعضاء	300 عضو على الأقل و400 عضو بحد أقصى.
	الانتخاب	تتم عملية الانتخاب بالتمثيل النسبي وبالاقتراع السري المباشر.
	المدة	4 سنوات.

6) السلطة القضائية في مملكة إسبانيا

تختص السلطة القضائية بحسب الدستور الإسباني بعدة اختصاصات، لعل أبرزها:

- تتشكل السلطة القضائية من القضاة والمستشارين، ويتمتعون بالاستقلالية.
- تطبق السلطة القضائية باسم الملك.
- تمارس جميع أنواع القضايا.
- تراقب عمل السلطات الأخرى، وتفصل بينها في حالة تداخل الاختصاصات.
- يترأس المجلس العام للسلطة القضائية رئيس المحكمة العليا، إضافة إلى عشرين عضوًا يعينهم الملك لمدة خمس سنوات.

7) مبدأ الفصل بين السلطات في مملكة إسبانيا

في مملكة إسبانيا يتم تطبيق مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للمواد الدستورية التالية:

نص المادة	رقم المادة
○ يستطيع البرلمان تفويض الحكومة في سن قواعد بمثابة قانون.	(82)
○ تكون المبادرة التشريعية من اختصاص الحكومة، ومجلس النواب، ومجلس الشيوخ.	(87)

ثانيًا: النظام السلطاني الوراثي

يُعرف النظام السلطاني على أنه «أحد أشكال أنظمة الحكم الوراثي الذي يصبح بموجبه السلطان رئيسًا للدولة لمدة غير محددة، وذلك وفقًا للدستور أو العرف السائد في الدولة»، ويستقي السلطان مسماه، من نظام الحكم أي السلطنة، وتطبق قليل من الدول الوراثية هذا الشكل من الأنظمة، وسنسلط الضوء على نظامَين، هما (سلطنة عمان) و(سلطنة بروناي)، وفقًا لدستور كل دولة ونظامها الأساسي في الحكم.

سلطنة عمان

1) نظام الحكم في سلطنة عمان

يعتبر نظام الحكم في سلطنة عمان نظامًا وراثيًا سلطانيًا، بناء على المادة (5) من النظام الأساسي للحكم.

نظام الحكم	نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور	المادة (5)

2) السلطان العماني

يعتبر السلطان وفقًا للمادة (48) من النظام الأساسي، رئيس الدولة، والممثل الأسمى لها، والقائد الأعلى، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع، وهو رمز الوحدة الوطنية، والساهر على رعايتها وحمايتها، كما يتمتع السلطان وفقًا للمادة (49) من

النظـام الأساسـي بعـدة مهـام وصلاحيـات، لعـل أبرزهـا:

- توجيه السياسة العامة للدولة.
- رئاسة مجلس الوزراء، أو تعيين من يتولى ذلك.
- رئاسة المجالس المتخصصة، أو تعيين من يتولى ذلك.
- إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة، وإلغاؤها.
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، ومن في حكمهم، وإعفائهم من مناصبهم.
- تعيين وكلاء الوزارات، والأمناء العامين، ومن في حكمهم، وإعفائهم من مناصبهم.
- تعيين كبار القادة العسكريين، والأمنيين، وإعفائهم من مناصبهم.
- تعيين كبار القضاة، وإعفائهم من مناصبهم.
- إعلان حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، والحرب، وعقد الصلح، وذلك على النحو الذي يبينه القانون.
- التصديق على القوانين، وإصدارها.
- توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقًا لأحكام القانون، أو التفويض في توقيعها، وإصدار مراسيم التصديق عليها.
- تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وإعفائهم من مناصبهم.
- قبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لدى السلطنة.
- العفو عن أي عقوبة، أو تخفيفها.
- منح الأوسمة، والرتب العسكرية.

3) السلطة التنفيذية (سلطنة عمان)

تختص السلطة التنفيذية بحسب النظام الأساسي العماني بعدة

مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- تعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها.
- مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة.
- رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور التي تهم الدولة، بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية.
- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة، والإجراءات اللازمة لتنفيذها.
- مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة، بعد عرضها على مجلس عمان، ورفعها إلى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها.
- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها، واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها.
- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة، ومتابعة أدائه لواجباته، والتنسيق بين وحداته.
- الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم، بما يضمن الالتزام بها.
- أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون مسؤولية تضامنية أمام السلطان، عن تنفيذ السياسة العامة للدولة، وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان، عن طريقة أداء واجباته وممارسة صلاحياته في الوزارة أو الوحدة التي يرأسها.

4) السلطة التشريعية (سلطنة عمان)

تختص السلطة التشريعية بحسب المادة (72) من النظام الأساسي العماني بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- اقتراح مشروعات القوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها.
- إقرار أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة.
- مناقشة خطط التنمية والميزانية العامة للدولة.
- دراسة ومناقشة الموضوعات المتصلة بتنفيذ الخطط التنموية، وتقديم مقترحات بشأنها إلى الحكومة.

5) تركيبة السلطة التشريعية (مجلس عمان)

يتألف مجلس عمان بحسب النظام الأساسي، من غرفتَين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية المعينة (مجلس الدولة)، والغرفة التشريعية المنتخبة (مجلس الشورى).

مجلس الدولة (معين)	الأعضاء	86 عضوًا.
	التعيين	يتم التعيين بمرسوم سلطاني.
	المدة	4 سنوات.

مجلس الشورى (منتخب)	الأعضاء	90 عضوًا.
	الانتخاب	يتم انتخابهم من الشعب بالاقتراع السري المباشر.
	المدة	4 سنوات.

6) السلطة القضائية (سلطنة عمان)

تختص السلطة القضائية بحسب النظام الأساسي العماني بعدة مهام واختصاصات، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، لعل أبرزها:

- إصدار الأحكام وتنفيذها باسم السلطان.
- يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة، يصدر بتشكيله ونظام عمله مرسوم سلطاني، ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة، والادعاء العام.

7) الفصل بين السلطات في سلطنة عمان

يتم في سلطنة عمان تطبيق مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا لمواد النظام الأساسي العماني التالية:

نص المادة	رقم المادة
○ اقتراح السلطة التشريعية مشروعات القوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها.	(72)
○ إقرار السلطة التشريعية أو تعديل مشروعات القوانين المحالة من الحكومة.	(72)

سلطنة بروناي

1) نظام الحكم في سلطنة بروناي

لم يحدد دستور بروناي نظام الحكم في السلطنة؛ لكنه وفق الممارسات والصلاحيات الممنوحة لسلطان البلاد، يعتبر نظامًا سلطانيًا وراثيًا مطلقًا بامتياز، وهذا ما سوف يتضح معنا لاحقًا.

2) سلطان بروناي

يتمتع السلطان وفقًا لدستور بروناي بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- سلطان البلاد ورأس الدولة.
- رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء).
- وزير الدفاع.

- وزير المالية.
- قائد القوات المسلحة.
- إمام الشعب.
- الحاكم الأعلى للدين الإسلامي في سلطنة بروناي.
- رسم السياسات العامة.
- متخذ القرارات.
- تعيين الوزراء والمسؤولين والقضاة.

نظام الحكم
وفقًا لما سبق، فإن نظام الحكم في سلطنة بروناي نظام وراثي سلطاني مطلق.

3) السلطة التنفيذية (سلطنة بروناي)

يترأس السلطان، السلطة التنفيذية بموجب دستور بروناي، فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة، كما يعين الوزراء ويعزلهم، وتكون بذلك جميع الاختصاصات التنفيذية بيده، وهناك - أيضًا - ثلاثة مجالس أخرى في بروناي، يعين السلطان أعضاءها وفقًا للدستور، وهي:

المجلس الديني	يختص بالشؤون الدينية.
المجلس الخاص	يختص بالمسائل الدستورية.
مجلس الخلافة	يختص بولاية العرش.

4) السلطة التشريعية (سلطنة بروناي)

يترأس السلطان، السلطة التشريعية بموجب دستور بروناي، ويعين جميع أعضاء المجلس التشريعي المكون من 21 عضوًا. وفي عام 2004م تبنى المجلس التشريعي، بتوجيهات من السلطان، تعديلات دستورية، يتم بموجبها زيادة أعضاء المجلس التشريعي إلى 45 عضوًا، على أن يتم

انتخاب 15 عضوًا منهم، ليكونوا بالشكل التالي:

الأعضاء المنتخبون	15 عضوًا (الثلث).
الأعضاء المعينون	25 عضوًا (الثلثين).

هذا التعديل جاء كنقلة في صالح العمل التشريعي، ورغبة في إضفاء الطابع الديمقراطي في سلطنة بروناي؛ لكنه لم يدم طويلاً، حيث حل السلطان المجلس، وعين مجلسًا جديدًا مكونًا من 29 عضوًا. وفي عام 2011م زاد عدد أعضاء المجلس التشريعي بأمر من السلطان، ليصبح 33 عضوًا، جميعهم معينون من السلطان [107].

5) الفصل بين السلطات في سلطنة بروناي

في سلطنة بروناي لا يتم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للدستور، فجميع السلطات ترتكز في يد السلطان؛ لذلك من المنطق ألا يكون هناك فصل بين السلطات، فهو يحكم البلاد بقبضة من حديد، منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1967م، ورغم استقلال هذه السلطنة عن بريطانيا في عام 1984م، إلا أن السلطان ما يزال يتمتع بصلاحيات واسعة، فهو يمتلك السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية [108]، وبالتالي من الطبيعي أن عملية صنع واتخاذ القرارات، تعتبر من المهام المنوطة به.

ثالثًا: النظام الأميري الوراثي

يُعرف النظام الأميري على أنه «أحد صور أنظمة الحكم الوراثي الذي يصبح بموجبه الأمير، رئيسًا للدولة لمدة غير محددة، وذلك وفقًا للدستور أو العرف السائد في الدولة» ويستقي الأمير مسماه من نظام الحكم أي الإمارة (الدولة)، وتطبق قليل من الدول الوراثية هذا الشكل

من الأنظمة، حيث سنسلط الضوء على نظامين، هما (دولة الكويت) و(إمارة موناكو)، وفقًا لدستور كل دولة ونظامها الأساسي في الحكم.

إمارة موناكو

1) نظام الحكم في إمارة موناكو

يعتبر نظام الحكم في إمارة موناكو، نظامًا أميريًا وراثيًا دستوريًا، فالدستور في موناكو لم يحدد ذلك صراحة، إنما يتضح ذلك بمجرد المرور على المواد الدستورية لإمارة موناكو.

نظام الحكم	إمارة موناكو هي إمارة وراثية دستورية

2) أمير موناكو

يتمتع الأمير وفقًا لدستور موناكو بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- الأمير هو رئيس دولة موناكو.
- تخضع السلطة التنفيذية لسلطته العليا.
- يشترك الأمير مع المجلس الوطني في ممارسة السلطة التشريعية.
- يفوض الأمير السلطة القضائية لإدارة وتنفيذ المحاكم بأنواعها.
- يمثل الأمير موناكو في علاقاتها مع الدول الأجنبية.
- يصادق الأمير على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد التشاور مع مجلس التاج.
- يمارس الأمير، بعد التشاور مع مجلس التاج، حق منح العفو والعفو العام.
- يحق للأمير منح الجنسية.

3) السلطة التنفيذية (إمارة موناكو)

تختص السلطة التنفيذية بحسب الدستور في موناكو بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يعين الأمير وزير الدولة (بمثابة رئيس الوزراء) ومستشاري الحكومة (بمثابة الوزراء).
- يكون وزير الدولة ومستشاري الحكومة، مسؤولين أمام الأمير.
- إدارة الحكومة تكون تحت سلطة الأمير العليا.
- يشكل وزير الدولة ومستشارو الحكومة، مجلس الحكومة.
- يترأس المجلس وزير الدولة.
- يجوز للأمير، بعد استشارة مجلس التاج أن يعلن حل البرلمان.
- للأمير وحده أن يقترح القوانين.
- يصادق الأمير على القوانين، وله الحق بإصدارها أو بالامتناع عن ذلك.
- يمثل وزير الدولة الأمير، ويقوم بالتالي:
  - إدارة الخدمات التنفيذية للحكومة.
  - يتولى أمر القوات العامة.
  - يتخذ القرارات اللازمة لتطبيق القوانين والأوامر الملكية.

4) السلطة التشريعية (إمارة موناكو)

تختص السلطة التشريعية بحسب الدستور في موناكو بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يمارس المجلس الوطني السلطة التشريعية مع الأمير.
- التصويت على موازنة الدولة.

- مراقبة الإدارة المالية للدولة، والبلدية، والمؤسسات العامة.
- للأمير وحده أن يقترح القوانين، ومع ذلك، يحق للمجلس الوطني أن يقدم مقترحات بقوانين فإذا قبلتها الحكومة، عرضتها على الأمير في شكل مشاريع، بقصد الموافقة عليها.
- يمتلك صلاحية مناقشة القوانين والتصويت عليها.

5) تركيبة السلطة التشريعية (البرلمان)

يتولى المجلس الوطني، مهام وصلاحيات السلطة التشريعية، حسب الدستور في موناكو.

المجلس الوطني	الأعضاء	24 عضوًا.
	الانتخاب	يتم تطبيق نظام القائمة في جولة انتخابية واحدة. مع إمكانية أن تضم بطاقة الاقتراع مرشحين من قوائم مختلفة.
	المدة	5 سنوات.

6) السلطة القضائية (إمارة موناكو)

تختص السلطة القضائية بحسب الدستور في موناكو بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- تعود السلطة القضائية إلى الأمير الذي يفوض ممارستها الكاملة إلى المحاكم بأنواعها.
- يجوز للأمير أن يُطلب رأيه في كل مسألة تتعلق بالقضاء.
- تتألف المحكمة العليا من خمسة أعضاء، يعينهم الأمير لفترة أربع سنوات.
- تشكل السلطة القضائية إدارة مستقلة عن الحكومة، يرأسها مدير إدارة الخدمات القضائية، حيث تتولى:

- الأمانة العامة للإدارة
- مكتب الادعاء العام
- المحاكم
- السجل العام
- إدارة السجون

7) المؤسسات والهيئات الاستشارية

تتألف المؤسسات والهيئات الاستشارية في إمارة موناكو حسب الدستور فيها، من (مجلس التاج) و(مجلس الدولة).

أولاً: مجلس التاج	الأعضاء	7 أعضاء.
	التعيين	يعينهم الأمير.
	المدة	3 سنوات.
	المهام	يختص مجلس التاج في المهام التالية: ○ إبداء الرأي بشأن المسائل التي يحيلها إليه الأمير. ○ استشارته بشأن التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية. ○ حل المجلس الوطني. ○ طلبات التجنس بجنسية موناكو وطلبات استردادها. ○ حالات العفو والعفو العام.

ثانيًا: مجلس الدولة	الأعضاء	12 عضوًا.
	التعيين	يعينهم الأمير.
	المدة	3 سنوات.
	المهام	يختص مجلس الدولة في المهام التالية: ○ إبداء الرأي بشأن مشاريع القوانين والأوامر الملكية. ○ يعرض عليه مشروع ميزانية الدولة.

8) الفصل بين السلطات في إمارة موناكو

يتم في إمارة موناكو تطبيق مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للدستور، فللأمير وحده أن يقترح القوانين، ومع ذلك، يحق للمجلس الوطني (السلطة التشريعية)، أن يقدم مقترحات بقوانين فإذا قبلتها الحكومة، عرضتها على الأمير في شكل مشاريع، بقصد الموافقة عليها.

دولة الكويت

1) نظام الحكم في دولة الكويت

يعتبر نظام الحكم في دولة الكويت، نظامًا أميريًا وراثيًا، بناء على المادة (4) من الدستور الكويتي، وعند تفحص المواد الدستورية المعنية بتوزيع الاختصاصات، يتضح أنه نظام دستوري مختلط.

نظام الحكم	الكويت إمارة وراثية	المادة (4)

السلطات الدستورية في الكويت

السلطة التشريعية	يتولاها الأمير، ومجلس الأمة وفقًا للدستور.	المادة (51)
السلطة التنفيذية	يتولاها الأمير، ومجلس الوزراء، والوزراء على النحو المبين بالدستور.	المادة (52)
السلطة القضائية	تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور.	المادة (53)

2) أمير الكويت

يتمتع الأمير وفقًا لدستور الكويت، بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس.
- يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه.
- يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء، ويعفيه من منصبه.

- يعين الأمير الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم، بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء.
- للأمير حق اقتراح القوانين، وحق التصديق عليها وإصدارها.
- الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم، أما الحرب الهجومية فمحرمة.
- يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون.
- يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم، ويبلغها مجلس الأمة (البرلمان).
- يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين.
- يعين الأمير الممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية ويعزلهم.
- يقبل الأمير ممثلي الدول الأجنبية لديه.
- يعفو الأمير بمرسوم عن العقوبة أو يخفضها. أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون.
- للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم.
- للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح الدستور.

3) السلطة التنفيذية (دولة الكويت)

تختص السلطة التنفيذية بحسب الدستور الكويتي بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- لا يزيد عدد الوزراء جميعًا عن ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة.
- رئيس مجلس الوزراء، والوزراء مسؤولون أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة.
- يقوم مجلس الوزراء بمصالح الدولة.
- يرسم مجلس الوزراء السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها.

- يشرف مجلس الوزراء على سير العمل في الإدارات الحكومية.
- يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس.
- يشرف رئيس الوزراء على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة.
- يحق لمجلس الوزراء اقتراح مشاريع القوانين، وإحالتها لمجلس الأمة.

4) السلطة التشريعية (دولة الكويت)

تختص السلطة التشريعية بحسب الدستور الكويتي بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يحق لمجلس الأمة اقتراح القوانين، ثم مناقشتها، والتصويت عليها.
- يتولى مجلس الأمة سن القوانين.
- لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، وصادق عليه الأمير.
- مراقبة عمل السلطة التنفيذية.
- الموافقة على المعاهدات بأنواعها.
- التصديق على الموازنة العامة.
- لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات أو أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم.

5) تركيبة السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

يتولى مجلس الأمة، صلاحيات ومهام السلطة التشريعية، حسب الدستور الكويتي.

مجلس الأمة	الأعضاء	50 عضوًا.
	الانتخاب	يتم عن طريق الانتخاب العام السري المباشر.
	المدة	4 سنوات.

6) الفصل بين السلطات في دولة الكويت

يتم في دولة الكويت تطبيق مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث، حسب الدستور الكويتي، وذلك من خلال:

- حق مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) اقتراح مشاريع القوانين، وإحالتها لمجلس الأمة.
- حق مجلس الأمة (السلطة التشريعية) سن القوانين عن طريق الاقتراحات، والمشاريع بقانون.

رابعًا: النظام الإمبراطوري الوراثي

يُعرف النظام الإمبراطوري على أنه «أحد أشكال النظم الوراثية الذي يصبح بموجبه الإمبراطور، رئيسًا للدولة لمدة غير محددة، وذلك وفقًا للدستور أو العرف السائد في الدولة» ويستقي الإمبراطور مسماه من نظام الحكم أي الإمبراطورية، وهو نظام أقرب للنظام الملكي. وتعتبر اليابان الدولة الوحيدة في العالم، التي تطبق هذا الشكل من الأنظمة، لذلك سنسلط الضوء على هذا الشكل، انطلاقًا من إمبراطورية اليابان.

إمبراطورية اليابان

1) نظام الحكم في إمبراطورية اليابان

يعتبر نظام الحكم في إمبراطورية اليابان، نظامًا إمبراطوريًا وراثيًا، بناء على المادة (2) من الدستور الياباني.

نظام الحكم	العرش الإمبراطوري وراثي	المادة (2)

2) إمبراطور اليابان

لا يمتلك إمبراطور اليابان أي سلطة تتعلق بالحكومة؛ لكنه في الوقت

نفسه يتمتع بعدة سمات وفقًا للدستور الياباني، لعل أبرزها:

- يعين الإمبراطور رئيس الوزراء، بناء على ترشيح مجلس الدايت (البرلمان).
- يعين الإمبراطور رئيس قضاة المحكمة العليا، بناء على ترشيح مجلس الدايت (البرلمان).
- يؤدي الإمبراطور، بعد مصادقة مجلس الوزراء، الأعمال التالية في شؤون الدولة بالنيابة عن الشعب:
  - إعلان تعديلات الدستور والقوانين.
  - إعلان معاهدات مجلس الوزراء.
  - دعوة مجلس الدايت (البرلمان) إلى الانعقاد.
  - حل مجلس النواب عند تقديم رئيس الوزراء استقالته.
  - إعلان الانتخابات العامة لأعضاء مجلس الدايت.
  - المصادقة على تعيين وعزل وزراء الدولة والمسؤولين الآخرين.
  - المصادقة على أوراق اعتماد السفراء والوزراء.
  - المصادقة على العفو العام والخاص، وتخفيف العقوبة، وتعليقها أو إيقافها.
  - منح التشريفات أو الألقاب الفخرية.
  - المصادقة على أدوات التصديق والوثائق الدبلوماسية الأخرى.
  - استقبال السفراء والوزراء الأجانب.

السلطات الدستورية في اليابان

السلطة التشريعية	يتولاها مجلس الدايت (البرلمان).
السلطة التنفيذية	يتولاها مجلس الوزراء.
السلطة القضائية	تتولاها المحاكم.

3) السلطة التنفيذية (إمبراطورية اليابان)

تختص السلطة التنفيذية بحسب الدستور في اليابان بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية.
- يتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، ووزراء الدولة.
- يجب أن يكون رئيس الوزراء، ووزراء الدولة مدنيين.
- يكون مجلس الوزراء مسؤولًا بشكل جماعي، أمام مجلس الدايت.
- يعين رئيس الوزراء وزراء الدولة.
- يجب أن يتم اختيار أغلبية وزراء الدولة من بين أعضاء مجلس الدايت.
- يقدم رئيس الوزراء، نيابة عن مجلس الوزراء، مشاريع القوانين لمجلس الدايت.
- يقدم رئيس الوزراء، نيابة عن مجلس الوزراء، التقارير عن الشؤون الوطنية العامة، والعلاقات الخارجية لمجلس الدايت.
- يمارس رئيس الوزراء السيطرة والإشراف على العديد من الفروع الإدارية.
- تطبق السلطة التنفيذية القانون وإقامة شؤون الدولة.
- تدير السلطة التنفيذية إدارة العلاقات الخارجية.
- توقع السلطة التنفيذية المعاهدات بعد مصادقة مجلس الدايت.
- تعد السلطة التنفيذية الموازنة، وتقدمها لمجلس الدايت.

4) السلطة التشريعية (إمبراطورية اليابان)

يعتبر (مجلس الدايت) كسلطة تشريعية، أعلى سلطة في الدولة، حيث يختص بحسب الدستور الياباني بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يقوم بسن القوانين.
- يراقب عمل السلطة التنفيذية.
- يعد التشريعات والقوانين.
- يصادق على الموازنة العامة.
- يمنح الثقة لمجلس الوزراء.
- يطلب الاستجواب أو الاستيضاح من السلطة التنفيذية متى ما استلزم الأمر.
- يصادق على المعاهدات ثم إحالتها لتوقيع رئيس الوزراء.

5) تركيبة السلطة التشريعية (مجلس الدايت)

يتألف مجلس الدايت حسب الدستور الياباني، من غرفتين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية الأولى (مجلس النواب)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس الشورى)، وكلاهما منتخب ويقوم بمهام (البرلمان)، ولا يسمح لأي شخص بأن يكون عضوًا في المجلسين في وقت واحد.

مجلس النواب (المجلس الأدنى)	الأعضاء	480 عضوًا.
	الانتخاب	يتم انتخابهم من قبل الشعب.
	المدة	4 سنوات.

مجلس الشورى (المجلس الأعلى)	الأعضاء	242 عضوًا.
	الانتخاب	يتم انتخابهم من قبل الشعب.
	المدة	6 سنوات، ويتم انتخاب نصف أعضائه كل ثلاث سنوات.

6) السلطة القضائية (إمبراطورية اليابان)

تختص السلطة القضائية بحسب الدستور الياباني بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- تتولى السلطة القضائية المحكمة العليا، والمحاكم الدنيا.
- تتكون المحكمة العليا من رئيس القضاة، وعدد من القضاة.
- يعين مجلس الوزراء جميع القضاة، باستثناء رئيس القضاة.
- تقوم المحكمة العليا بمهمة البت في دستورية أي قانون، أو أمر، أو تنظيم، أو عمل رسمي.

7) مبدأ الفصل بين السلطات في اليابان

ينص الدستور في اليابان على الاستقلالية، حيث يتم تطبيق مبدأ الفصل المرن بين السلطات الثلاث وذلك وفقًا للدستور من خلال:

- حق مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) بتقديم اقتراح مشاريع القوانين، وإحالتها لمجلس الدايت.
- حق مجلس الدايت (السلطة التشريعية) بإعداد التشريعات ومشاريع القوانين.

خامسًا: النظام الاتحادي الوراثي

قد يختلف النظام الاتحادي الوراثي، عن بقية أشكال أنظمة الحكم الوراثي، والسبب في ذلك أن السمة الاتحادية تميز هذا الشكل، فهو تشكل نتيجة لاتفاق مجموعة من الوحدات الوراثية، في تكوين كيان اتحادي واحد، وقد يتألف الاتحاد من إمارات أو ممالك أو سلطنات، والأمثلة في ذلك متعددة، فماليزيا مثلاً تتألف من سلطنات، اتحدت في كيان واحد، وأطلق عليها بعد الاتحاد مملكة ماليزيا، وبناء على ذلك يمكن تعريف النظام الاتحادي الوراثي على أنه «أحد أشكال أنظمة الحكم الوراثي الذي يتألف من عدة كيانات وراثية، اتحدت في كيان واحد، ليصبح اتحادًا»، لذلك سنسلط الضوء على هذا الشكل انطلاقًا من (مملكة ماليزيا) و(دولة الإمارات).

مملكة ماليزيا

1) نظام الحكم في مملكة ماليزيا

يعتبر نظام الحكم في ماليزيا ملكيًا وراثيًا اتحاديًا دستوريًا، حيث يوجد في ماليزيا 14 ولاية (سلطنات) ماليزية، يحكمها سلاطين، بالشكل التالي:

- تسع ولايات يحكمها تسعة سلاطين بالوراثة.
- أربع ولايات يعين الملك حكامها، بتوصية من رئيس الحكومة.

وهنا نلاحظ، أننا نتعامل مع مجموعة من السلاطين، يصبح أحدهم ملكًا على ماليزيا، حيث تتم عملية اختيار الملك، مرة كل خمس سنوات من بين السلاطين التسعة فقط، وذلك بشكل دوري ومن خلال الأسبقية [109]، فالملك في ماليزيا يقوم بسلطات رمزية، فهو يملك ولا يحكم، على عكس رئيس الوزراء الذي يمتلك صلاحيات واسعة من خلال حكومة اتحادية دستورية، وفقًا للمادة (4) من الدستور الماليزي.

نظام الحكم	يعتبر نظام الحكم في مملكة ماليزيا نظامًا وراثيًا ملكيًا اتحاديًا دستوريًا.	المادة (4)

2) ملك ماليزيا

يقوم ملك ماليزيا، ويسمى - أيضًا - (حاكم الدولة)، وفقًا للدستور الماليزي، بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يعين الملك رئيس الوزراء زعيم الحزب الفائز بأغلبية البرلمان.
- يحق للملك الموافقة أو الرفض على أي طلب من الحكومة لحل البرلمان.
- يعتبر الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة في الاتحاد.
- يتمتع الملك بصلاحية منح العفو وإرجاء تنفيذ الأحكام.

- يمارس الملك صلاحية تخفيف أو تعليق أو استبدال أحكام قضائية.
- يحق للملك أن يأمر بتعليق أو حل البرلمان.
- يصادق الملك على مشروعات القوانين.
- يعين الملك، بناء على رأي رئيس الوزراء، قاضيًا في المحكمة الاتحادية كنائب عام للاتحاد.
- يحق للملك إعلان حالة الطوارئ.

3) السلطة التنفيذية (ماليزيا)

تختص السلطة التنفيذية بحسب الدستور في ماليزيا، بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية.
- يقوم مجلس الوزراء بالمهام التنفيذية المنوطة بالحكومة.
- يكون مجلس الوزراء مسؤولاً بشكل جماعي أمام البرلمان.
- يقوم الملك (حاكم الدولة) بتعيين مجلس الوزراء من خلال الخطوات التالية [110]:

أولاً	اختيار أحد أعضاء مجلس النواب لتعيينه في منصب رئيس الوزراء، ويكون عادة زعيم الحزب الحاصل على أغلبية مقاعد مجلس النواب.
ثانيًا	يقوم حاكم الدولة بناء على مشورة رئيس الوزراء المعين، بتعيين نواب للوزراء من بين أعضاء البرلمان.
ثالثًا	أما إذا لم يحصل رئيس الوزراء على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، يقوم حاكم الدولة بحل البرلمان.

4) السلطة التشريعية (ماليزيا)

تختص السلطة التشريعية بحسب الدستور الماليزي، بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- يتولى البرلمان السلطة التشريعية.
- يمارس البرلمان سلطاته في سن القوانين.
- يقر البرلمان الموازنة العامة.
- يصادق البرلمان على المعاهدات أو الاتفاقيات بين الاتحاد وأية دولة أو منظمة أخرى.
- ينبثق مشروع القانون من خلال البرلمان (مجلس النواب) و(مجلس الشيوخ) عبر الخطوات التالية:

أولاً	يتم إقرار مشروع القانون من قبل مجلس النواب.
ثانيًا	يحال مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ للعرض، ثم المناقشة، ثم التصويت.
ثالثًا	ينتقل مشروع القانون لحاكم الدولة للموافقة عليه.

5) تركيبة السلطة التشريعية (البرلمان الماليزي)

يتألف البرلمان الماليزي بحسب الدستور الماليزي، من غرفتين تشريعيتين، هما: الغرفة التشريعية الأولى (مجلس الشيوخ)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس النواب)، وكلاهما يقوم بمهام (البرلمان).

مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى)	الأعضاء	○ 26 عضوًا منتخبًا. ○ 44 عضوًا بالتعيين. المجموع: 70 عضوًا
	الانتخاب	المنتخبون عن طريق الاقتراع المباشر.
	المدة	3 سنوات.

مجلس النواب (المجلس الأدنى)	الأعضاء	222 عضوًا.
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر.
	المدة	5 سنوات.

6) السلطة القضائية (ماليزيا)

تتألف السلطة التنفيذية بحسب الدستور في ماليزيا من التالي:

المحكمة الاتحادية (الرئيسة)	هي أعلى سلطة قضائية في ماليزيا، وتتكون من رئيس المحكمة وأربعة قضاة.
المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية)	تتمثل في (المحكمة الابتدائية) و(محكمة الاستئناف)، و(محكمة التمييز).

طريقة اختيار قضاة (المحكمة الاتحادية)
يُعين الملك قضاة المحكمة الاتحادية بناء على نصيحة من رئيس الوزراء.

7) مبدأ الفصل بين السلطات في ماليزيا

ينص الدستور في ماليزيا على الاستقلالية والفصل، حيث يتم تطبيق مبدأ الفصل التام بين السلطات الثلاث وفقًا للدستور.

دولة الإمارات

1) نظام الحكم في دولة الإمارات

يعتبر نظام الحكم في دولة الإمارات نظامًا وراثيًا أميريًا اتحاديًا، حيث تتألف من سبع إمارات اتحادية، هي كالتالي:

- أبو ظبي
- دبي
- الشارقة
- عجمان
- أم القيوين
- الفجيرة
- رأس الخيمة

فقد حدد الدستور الإماراتي مدة رئيس الدولة ونائبه بخمس سنوات، مع جواز إعادة انتخابهما؛ لكن الدستور لم يحدد من يتولى رئاسة الدولة ومن أي إمارة، إلا أن العرف السائد جعل الرئاسة في إمارة

أبوظبي، ونائب الرئيس من إمارة دبي.

نظام الحكم	نظام الحكم في دولة الإمارات نظام وراثي أميري اتحادي.	المادة (1)

2) المجلس الأعلى للاتحاد (دولة الإمارات)

المجلس الأعلى للاتحاد وفقًا للمادة (46) هو السلطة العليا، ويتشكل من حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من ينوب عنهم، ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس، كما يتولى المجلس الأعلى للاتحاد وفقًا للمادة (47) الأمور التالية:

- رسم السياسة العامة.
- التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها.
- التصديق على المراسيم المتعلقة بموافقة المجلس الأعلى قبل إصدارها من رئيس الاتحاد.
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد، وقبول استقالته، وإعفائه من منصبه، بناء على اقتراح رئيس الاتحاد.
- الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا، وقبول استقالاتهم وفصلهم.
- الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام.

كيفية إصدار قرارات المجلس الأعلى		
المسائل الموضوعية	تكون بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه، على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارة أبو ظبي وإمارة دبي.	المادة (49)
المسائل الإجرائية	تكون بأغلبية الأصوات.	

3) الرئيس ونائبه (دولة الإمارات)

يباشر رئيس الاتحاد وفقًا للمادة (54) مجموعة من المهام والاختصاصات، لعل أبرزها:

- يرأس المجلس الأعلى، ويدير مناقشاته.
- يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى ويصدرها.
- يعين رئيس مجلس الوزراء، ويقبل استقالته، ويعفيه من منصبه، بموافقة المجلس الأعلى.
- يعين نواب رئيس مجلس وزراء الاتحاد والوزراء، ويقبل استقالاتهم، ويعفيهم من مناصبهم، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.
- يعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية، ويقبل استقالاتهم ويعزلهم.
- يقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الاتحاد.
- يشرف على تنفيذ القوانين، والمراسيم، والقرارات الاتحادية، بواسطة مجلس الوزراء.
- يمثل الاتحاد في الداخل وفي جميع العلاقات الدولية.
- يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أحكام الإعدام.
- يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية.

4) مجلس الوزراء (دولة الإمارات)

يتولى مجلس الوزراء، بصفته الهيئة التنفيذية للاتحاد، وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية، التي يختص بها الاتحاد بموجب الدستور والقوانين الاتحادية، ويمارس مجلس الوزراء وفقًا للمادة (60) الاختصاصات التالية:

- متابعة تنفيذ السياسة العامة؛ داخليًا وخارجيًا.
- اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية، وإحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي، قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد، من أجل عرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها.
- إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد.
- إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة.
- وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية.
- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الاتحادية.
- الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية.
- الإشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.
- تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين.

5) المجلس الوطني الاتحادي (دولة الإمارات)

يعتبر المجلس الوطني هيئة شبه برلمانية، والسبب في ذلك، مستوى المهام والاختصاصات المنوط به، فهو أقرب إلى عمل هيئة استشارية، حيث لا يستطيع اقتراح القوانين، إنما تعرض عليه تلك المشاريع، وبذلك يفقد المجلس سمته التشريعية، وتنحصر مهامه حسب الدستور الإماراتي في:

- عرض مشروعات القوانين الاتحادية على المجلس الوطني الاتحادي، وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها، والرفض هنا مستحيل لأن الدولة تمتلك 50 ٪ من الأصوات.
- ينظر في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد.
- للمجلس الوطني الاتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الاتحاد.
- تصدر القوانين الاتحادية بعد اتخاذ الإجراءات التالية:

أولاً	يعد مجلس الوزراء مشروع القانون، ويعرضه على المجلس الوطني الاتحادي.
ثانيًا	يعرض مجلس الوزراء مشروع القانون على رئيس الاتحاد، للموافقة عليه، ثم يعرض على المجلس الأعلى للتصديق عليه.
ثالثًا	يوقع رئيس الاتحاد القانون بعد تصديقه من المجلس الأعلى ويصدره.

حالة الرفض أو التعديل لمشروع القانون

المادة (110)	▪ إذا رفض المجلس الوطني الاتحادي مشروع القانون أو أدخل تعديلًا عليه، ولم يكن ذلك مقبولًا لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى. ▪ فإن لرئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى أن يعيده الى المجلس الوطني الاتحادي. ▪ وفي المرة الثانية إذا رفض المجلس الوطني الاتحادي مشروع القانون، أو أدخل تعديلًا عليه، ولم يكن ذلك مقبولًا لدى رئيس الاتحاد أو المجلس الأعلى. ▪ كان لرئيس الاتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه.

6) تركيبة المجلس الوطني الاتحادي

يتألف المجلس الوطني الاتحادي حسب الدستور الإماراتي، من 40 عضوًا، نصفهم عن طريق التعيين، والنصف الآخر عن طريق الانتخاب غير المباشر:

المجلس الوطني الاتحادي	الأعضاء	○ 20 عضوًا منتخبًا. ○ 20 عضوًا بالتعيين المجموع: 40 عضوًا.
	الانتخاب	المنتخبون من قبل الشعب بالانتخاب غير المباشر.
	التعيين	يتم تعيين المعينين من قبل حكام كل إمارة.
	المدة	4 سنوات

7) الفصل بين السلطات في الإمارات العربية

لا يطبق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث في دولة الإمارات، بسبب استحواذ السلطة التنفيذية على مهام السلطة التشريعية، فمجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة المخولة باقتراح القوانين فقط، وذلك وفقًا للمادة الدستورية التالية:

نص المادة	رقم المادة
يقترح مجلس الوزراء مشروعات القوانين الاتحادية ويحيلها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها.	60

المبحث الثالث: سمات النظم الوراثية

سمة نظام الحكم تختلف من بلد إلى آخر، ويتضح ذلك من خلال توزيع المهام بين الرئيس ومؤسسات الدولة الرسمية، فقد يستحوذ الرئيس على جميع سلطات الدولة، فيصبح الحكم مطلقًا، أو يكون حكمه شرفيًا، ويصبح الحكم بذلك برلمانيًا، أو قد يتقاسم السلطات مع المؤسسات الأخرى، ويكون بذلك الحكم مختلطًا، أو يقيد الدستور الرئيس، ويكون الحكم بذلك مقيدًا دستوريًا.

وبناء على ذلك، تتعدد سمات النظم الوراثية حسب طبيعة كل دولة، والجدول التالي، يبين لنا أبرز تلك السمات:

النظام	شكل النظام	سمة النظام
وراثي	○ (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي)	مطلق
وراثي	○ (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي)	برلماني
وراثي	○ (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي)	دستوري مقيد
وراثي	○ (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي)	مختلط (برلماني - دستوري)

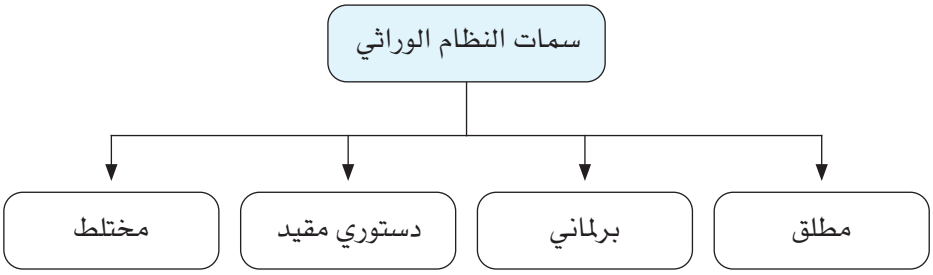

أولاً: الحكم الوراثي ← المطلق

يعتبر الحكم الوراثي المطلق، أحد سمات أنظمة الحكم الوراثي، حيث يتميز هذا النوع بتولي الرئيس جميع السلطات الدستورية (التنفيذية – التشريعية – القضائية) كسلطة مطلقة، فهو يقترح القوانين ويصدرها ويقوم بتنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، يتمتع بصلاحيات واسعة وشاملة، فهو المرجع الأوحد لجميع السلطات، ولعل أبرز ما يميز الرئيس في الحكم المطلق:

- هو رئيس البلاد، ورئيس السلطة التنفيذية، ورئيس مجلس الوزراء، في الوقت نفسه.
- الوزراء مسؤولون أمامه، وليس أمام السلطة التشريعية.
- الرئيس بصفته رئيس الوزراء، هو من يعين الوزراء ويعفيهم.
- الرئيس هو من يعين أعضاء السلطة التشريعية ويعفيهم.
- الرئيس يكون عادة رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وهو من يعين جميع القضاة.

سلطنة بروناي	يوصف نظام الحكم في سلطنة بروناي بالحكم الوراثي السلطاني المطلق، حيث نجد أن السلطات تتركز جميعها في يد السلطان وحده، لذلك من المنطق أن يكون نظام الحكم فيها مطلقًا، وهذا ما نص عليه الدستور في بروناي [111].

ثانيًا: الحكم الوراثي ←——— البرلماني

يعتبر الحكم الوراثي البرلماني، أحد سمات أنظمة الحكم الوراثي، حيث يستند الحكم البرلماني على فصل السلطات، بحيث تصبح السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء، المنتمي للحزب السياسي الفائز في الانتخابات، أو الائتلاف الذي يملك الأغلبية في البرلمان، فالرئيس يتمتع، غالبًا، بمنصب شرفي لا أكثر، فهو الضامن لعمل السلطات في إطار الدستور، حيث يتسم هذا النوع بعدة خصائص تميزه عن السمات الأخرى، لعل أبرزها:

- الرئيس هو رئيس البلاد؛ لكنه لا يتولى رئاسة السلطة التنفيذية.
- الرئيس يتمتع بمكانة رمزية وشرفية في البلاد.
- الرئيس يملك صلاحيات يحددها الدستور:
  - يكلف زعيم الحزب أو الائتلاف الذي يملك الأغلبية في البرلمان، بتشكيل الحكومة.
  - يصادق على تسمية رئيس الوزراء والوزراء.
- البرلمان يعطي الثقة على تعيين رئيس الوزراء وأعضاء حكومته.
- رئيس الوزراء، والوزراء مسؤولون أمام البرلمان عن برنامج الحكومة السياسي، وليس أمام الرئيس.
- الشعب هو الذي يختار أعضاء البرلمان من خلال الانتخابات.
- للبرلمان الحق في حجب الثقة عن الحكومة.

بريطانيا	يتسم نظام الحكم في بريطانيا بالحكم الوراثي الملكي البرلماني، حيث نجد أن السلطات جميعها بيد الشعب، فهو يختار البرلمان، والحكومة تتشكل من البرلمان، ويتم المصادقة على تشكيلها من قبل البرلمان، وهذا ما نص عليه العرف الدستوري في بريطانيا بحيث تكون: ○ السلطة التنفيذية بيد الحكومة. ○ السلطة التشريعية بيد البرلمان. ○ السلطة القضائية بيد المحاكم [112].

ثالثًا: الحكم الوراثي ← المختلط

الحكم الوراثي المختلط، أحد سمات أنظمة الحكم الوراثي الذي يصبح من خلاله نظام الحكم مختلطًا، أي مزيج بين (السمة الدستورية – السمة البرلمانية)، حيث يتقاسم الرئيس ورئيس الوزراء، صلاحيات السلطة التنفيذية بموجب الدستور، فالرئيس يمتلك الصلاحيات وفقًا للدستور، حيث ينظم الدستور مهام وخصائص السلطات الثلاث، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، فرئيس الوزراء يعتبر رئيسًا للحكومة التي تتشكل من البرلمان، ويمتلك الرئيس في هذا النوع عدة مهام وصلاحيات، لعل أبرزها:

- الرئيس يعتبر رئيس البلاد؛ لكنه ليس رئيسًا للوزراء.
- السلطة التنفيذية بيد الرئيس ورئيس الوزراء بشكل تكاملي.
- الوزراء مسؤولون أمام الرئيس والبرلمان في الوقت نفسه.
- الرئيس يعين رئيس الوزراء، من الحزب السياسي الفائز في الانتخابات، أو الائتلاف الذي يملك الأغلبية في البرلمان.
- الشعب هو الذي يختار أعضاء البرلمان.
- الرئيس يملك صلاحيات محددة، حسب دستور كل دولة، فهو يتولى إدارة البلاد بالإضافة إلى:
  - حق الاعتراض على مشاريع القوانين.
  - المصادقة على القوانين.
  - حل البرلمان.

المغرب	يتسم نظام الحكم في المغرب بالحكم الوراثي الملكي المختلط، حيث نجد أن السلطة التنفيذية تتقاسم بين الملك ورئيس الوزراء، وهذا ما نص عليه الدستور المغربي حيث: ○ يرأس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء. ○ يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الفائز في انتخابات البرلمان [113].

رابعًا: الحكم الوراثي ← الدستوري المقيد

الحكم الدستوري المقيد أحد سمات النظم الوراثية، يصبح بموجبه نظام الحكم مقيدًا دستوريًا، وهنا، غالبًا، ما يتم تقاسم السلطة، بحيث تكون وفقًا للدستور:

- السلطة التنفيذية بيد الرئيس.
- السلطة التشريعية بيد البرلمان.
- السلطة القضائية بيد المحاكم.

ويتسم هذا النوع بعدة خصائص تميزه عن السمات الأخرى، لعل أبرزها:

- الرئيس هو رئيس البلاد؛ لكنه ليس رئيسًا لمجلس الوزراء.
- الرئيس يملك صلاحيات مقيدة حسب دستور كل دولة.
- الرئيس يعين رئيس مجلس الوزراء، ويعفيه من منصبه.
- الوزراء مسؤولون أمام الرئيس.
- الرئيس يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم.
- الشعب هو الذي يختار أعضاء البرلمان.

قطر	يوصف نظام الحكم في قطر بالحكم الوراثي الأميري المقيد دستوريًا، حيث يتم تقاسم السلطة، وفق ما نص عليه الدستور القطري حيث تكون: ○ السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ويعاونه مجلس الوزراء. ○ السلطة التشريعية يتولاها مجلس الشورى. ○ السلطة القضائية تتولاها المحاكم [114].

وبناء على ما سبق، نضع الجدول التالي الذي يبين أوجه الاختلاف بين سمات النظم الوراثية:

	أولاً: الحكم الوراثي (المطلق)	ثانيًا: الحكم الوراثي (المقيد)	ثالثًا: الحكم الوراثي (البرلماني)	رابعًا: الحكم الوراثي (المختلط)
الرئيس	هو رئيس البلاد ورئيس مجلس الوزراء.	هو رئيس البلاد؛ لكنه ليس رئيس مجلس الوزراء.	هو رئيس البلاد؛ لكنه ليس رئيس مجلس الوزراء.	هو رئيس البلاد لكنه ليس رئيس مجلس الوزراء.
الصلاحية	الرئيس له صلاحيات واسعة وشاملة.	الرئيس يملك صلاحيات يحددها دستور كل دولة.	الرئيس يملك صلاحيات شكلية وشرفية.	الرئيس يملك صلاحيات يحددها دستور كل دولة.
تعيين الوزراء	الرئيس بصفته رئيس الوزراء يعين الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم.	الرئيس يعين الوزراء بترشيح من رئيس الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم.	البرلمان يعين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، ويصادق الرئيس على ذلك.	الرئيس يعين رئيس الوزراء بعد موافقة البرلمان.
مسؤولية الوزراء	الوزراء مسؤولون أمام الرئيس.	الوزراء مسؤولون أمام الرئيس.	الوزراء مسؤولون أمام البرلمان.	الوزراء مسؤولون أمام الرئيس والبرلمان.
البرلمان	الرئيس هو من يعين أعضاء البرلمان.	الشعب هو من يختار أعضاء البرلمان.	الشعب هو من يختار أعضاء البرلمان.	الشعب هو من يختار أعضاء البرلمان.
مثال	بروناي	قطر	بريطانيا	المغرب

الفصل التاسع

النظم السياسية المعاصرة

(النظم الجمهورية)

يعود ظهور مصطلح الجمهورية إلى العصور القديمة وتحديدًا في المدن اليونانية، حيث بدأت الأفكار في تبني نظام يؤيد الجمهورية، ويعبر عن إرادة الشعب، وحريتهم في إدارة شؤونهم، من خلال المشاركة الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدلاً عن الملكية والإمبراطورية، التي كانت تسود في تلك الفترة، وتمنع الأفراد من حرية اختيار من يحكمهم، ومع ازدهار وتطور مفهوم الدولة في أوروبا مع نهاية العصور الوسطى، ظهرت الأصوات المطالبة بالجمهورية، في مواجهة الحكم الملكي المطلق، انطلاقًا من المشاركة السياسية التي تدعم سيادة الشعب، فقد كان لهذه الأصوات الدور الأبرز في الثورتَين الفرنسية والأمريكية، حيث جعلت الأقلية، تستجيب لمطالب الأغلبية في إدارة الحكم وتقرير مصيرها، بعد ذلك برزت العديد من الدول خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، التي جعلت من النظام الجمهوري أساسًا لها في الحياة السياسية [115].

نظام الحكم الجمهوري

هو أحد أنظمة الحكم الذي يمارس فيه شخص منتخب من قبل الشعب، رئاسة الدولة لمدة محددة، وذلك من خلال صناديق الاقتراع، ولنظام الحكم الجمهوري أربعة أشكال، يمكن معرفتها من خلال التالي:

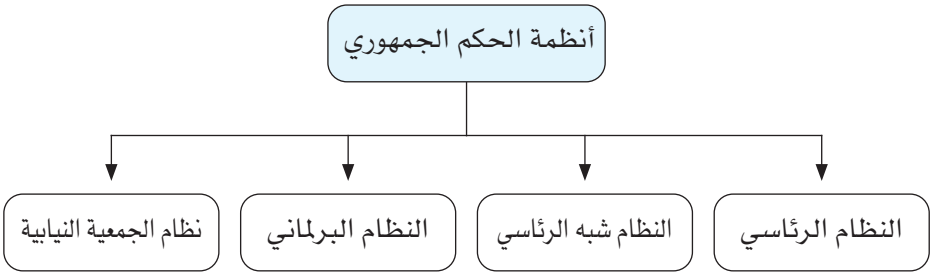

سمات النظم الجمهورية

نود بداية وقبل الحديث عن أشكال أنظمة الحكم الجمهوري، التوقف عند أبرز سمات الحكم الجمهوري الذي ينقسم إلى نوعين، من خلال الجدول التالي:

أولاً: الديمقراطي	التعريف	سمة من سمات الحكم، ترتكز فيه السلطة بيد الشعب، حيث يختار من ينوب عنه في السلطة من خلال الانتخابات.
	الخصائص	○ حكم الشعب جوهر الديمقراطية. ○ يحدد الفترة الرئاسية، وغالبًا تكون لفترتين متتاليتين . ○ يتميز بوجود التعددية السياسية (التعددية الحزبية). ○ يحترم حقوق الإنسان. ○ يكفل حرية الرأي، والتعبير، والإعلام، والصحافة. ○ يضمن المشاركة السياسية، واختيار السلطة. ○ يسود مبدأ المساواة، والعدالة، وحكم القانون.
	مثال	النرويج – السويد .

ثانيًا: الديكتاتوري	التعريف	سمة من سمات الحكم، ترتكز فيه كل السلطات (التنفيذية – التشريعية – القضائية) بيد الحاكم، لمدة غير معلومة.
	الخصائص	○ حكم الفرد المستبد جوهر الديكتاتورية. ○ الفترة الرئاسية غير محددة. ○ عادة يوجد حزب واحد. ○ انتهاك حقوق الإنسان. ○ غياب حرية الرأي، والتعبير، والإعلام، والصحافة. ○ غياب حرية المشاركة السياسية، واختيار السلطة. ○ غياب مبدأ المساواة، والعدالة، وحكم القانون.
	مثال	كوريا الشمالية – إريتريا .

المبحث الأول: النظام الرئاسي

أولاً: التعريف

هو أحد أنظمة الحكم الجمهوري الذي يصبح بموجبه الرئيس، رئيسًا للدولة، ورئيسًا للسلطة التنفيذية، ويقوم على الفصل التام (الجامد) بين السلطات الثلاث، ويتمتع الرئيس في هذا النظام بصلاحيات واسعة، تمكنه من إدارة وتنظيم شؤون الحكم بنفسه، وهنا نلاحظ عدم وجود منصب رئيس الوزراء، وهذا ما يميز النظام الرئاسي عن الأنظمة الجمهورية الأخرى، وقد اشتق اسم النظام الرئاسي من رئيس الجمهورية.

ثانيًا: خصائص النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على الفصل التام (الجامد) بين السلطات الثلاث، بحيث تكون السلطة التنفيذية بيد (الرئيس)، والسلطة التشريعية يتولاها (البرلمان)، والسلطة القضائية تتولاها (المحاكم)، ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- يتم انتخاب رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب، وليس من قبل السلطة التشريعية (البرلمان).
- رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية.
- الرئيس هو من يرسم السياسات التنفيذية العليا.
- رئيس الدولة يعين الوزراء، ويقيلهم.
- الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة، وليس أمام السلطة التشريعية (البرلمان).
- لا يجوز الجمع فيها بين (العمل التشريعي في البرلمان) و(العمل التنفيذي في الحكومة).
- رئيس الدولة ليس له الحق في حل السلطة التشريعية (البرلمان).

- السلطة التشريعية ليس من حقها إقالة الرئيس، أو حجب الثقة عنه؛ إلا إذا خان القسم والدستور.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة للنظام الرئاسي الجمهوري

- تتوقف أجهزة الدولة، ويتعطل الاقتصاد إذا نشب الخلاف بين الرئيس، والبرلمان.
- يعمل الرئيس وفقًا للأفكار والمرجعية الحزبية التي ينتمي لها، حتى وإن تعارضت مع التوجهات العامة.
- يتم تقييم أداء الرئيس طوال فترته الرئاسية من قبل حزبه، حتى يضمن إعادة انتخابه رئيسًا لفترة ثانية، وهذا ما يجعله يعمل في إطار خطط الحزب الذي ينتمي إليه.
- تعجز السلطة التشريعية (البرلمان) عن إسقاط السلطة التنفيذية (الحكومة)، وفي الوقت نفسه، لا تستطيع السلطة التنفيذية حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، مما يعرض البلاد لأزمات سياسية في حال التصادم بين السلطتين.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام الرئاسي

تطبق عدة دول هذا النظام، وتعتبر الولايات المتحدة مهد النظام الرئاسي، وهذا ما يجعلنا نتخذها أنموذجًا. وهنا يجب التنويه، إلى أن جميع المصادر والمراجع الدستورية التالية، تم الحصول عليها من دساتير تلك الدول عبر مواقعها الحكومية الرسمية.

الولايات المتحدة

(النظام الرئاسي)

1) **السلطة التشريعية في الولايات المتحدة**

تُسند السلطة التشريعية إلى الكونغرس الأمريكي الذي يتمتع وفقًا

للدستور الأمريكي بعدد من المهام والاختصاصات، لعل أبرزها:

- الرقابة على عمل السلطة التنفيذية.
- فرض الضرائب والرسوم.
- التصويت على ميزانية الحكومة الفيدرالية.
- استدانة الأموال لحساب الولايات المتحدة.
- تنظيم التجارة بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية.
- سن القوانين والتشريعات.
- سك وطبع العملة، وتنظيم قيمتها وقيمة العملات الأجنبية.
- إعلان الحرب.

2) تركيبة السلطة التشريعية (الكونغرس الأمريكي)

يتألف الكونغرس الأمريكي بحسب الدستور الأمريكي، من غرفتين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية الأعلى (مجلس الشيوخ)، والغرفة التشريعية الأدنى (مجلس النواب).

مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى)	الأعضاء	100 عضو (سيناتور)، كل ولاية (50 ولاية) يتم انتخاب شيخين منها.
	الانتخاب	يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين عن طريق الاقتراع العام المباشر.
	المدة	6 سنوات.

مجلس النواب (المجلس الأدنى)	الأعضاء	435 عضوًا – يعتمد على عدد سكان كل ولاية.
	الانتخاب	يتم انتخابهم من الشعب بالاقتراع السري المباشر.
	المدة	سنتان.

3) توزيع الاختصاصات بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

أولاً: مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى)

يمتلك مجلس الشيوخ حسب الدستور الأمريكي، عدة اختصاصات، لعل أبرزها:

- نائب رئيس الولايات المتحدة يكون رئيسًا لمجلس الشيوخ، ويدلي بصوته عند تساوي الأصوات.
- الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات قبل توقيع الرئيس.
- المصادقة على تعيينات المناصب العليا في البلاد.
- المصادقة على تعيينات قضاة المحكمة العليا.

ثانيًا: مجلس النواب (المجلس الأدنى)

يمتلك مجلس النواب حسب الدستور الأمريكي، عدة اختصاصات، لعل أبرزها:

- التصويت على ميزانية الحكومة الفيدرالية.
- توجيه الاتهامات لعزل رئيس البلاد ونائبه، وقضاة المحكمة العليا، وأصحاب الوظائف العليا، ثم إحالة الاتهام لمجلس الشيوخ، فهو يمتلك حق العزل من عدمه.
- إقرار وإصدار معظم مشاريع القوانين التي تحال، بعد ذلك، إلى مجلس الشيوخ للمصادقة قبل رفعها للرئيس.
- اختيار رئيس البلاد في حال غيابه.

4) الانتخاب في الولايات المتحدة

أولًا: الانتخابات الرئاسية

يتنافس المرشحان الفائزان من كل حزب (الديمقراطي – الجمهوري)، ويتم انتخاب الرئيس الأمريكي ونائبه كل أربع سنوات، عن طريق الهيئات الانتخابية أو المجمع الانتخابي، فكل ولاية تقوم بتعيين عدد من المندوبين المنتخبين أو المرشحين فيها، حيث يتولون مهمة انتخاب الرئيس ونائبه، نيابة عن الناخبين في كل ولاية، وتتكون الهيئات الانتخابية أو المجمع الانتخابي من (538) مندوبًا، وهذا العدد يتساوى مع عدد أعضاء الكونغرس الأمريكي

(535) بالإضافة لـــ (3) أصوات من مقاطعة كولومبيا [116].

- مجلس الشيوخ (100) صوت.
- مجلس النواب (435) صوتًا.
- مقاطعة كولومبيا «العاصمة واشنطن» (3) أصوات.

ملاحظة	لا يحق لمقاطعة كولومبيا التصويت إلا في الانتخابات الرئاسية فقط، بسبب عدم وجود أي تمثيل لها في الكونغرس.

ويحدد المجمع الانتخابي لكل ولاية عدد الأصوات حسب:

- عدد سكان الولاية.
- عدد (نواب + شيوخ) الولاية في الكونجرس.

وهنا يجب حصول المرشح الفائز برئاسة البلاد على (270) صوتًا فأعلى من مجموع الأصوات الـــ (538).

ثانيًا: انتخابات الكونغرس

مجلس النواب

تتم عملية انتخابات مجلس النواب تزامنًا مع يوم انتخابات الرئيس ونائبه، حيث يتنافس الحزبان (الديمقراطي – الجمهوري)، على الفوز بعضوية مجلس النواب الـ (435) مقعدًا، وتتم عملية الانتخابات عن طريق الهيئات الانتخابية أو المجمع الانتخابي، أيضًا.

مجلس الشيوخ

تتم عملية انتخاب مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل [117]:

- المرحلة الأولى: يتم انتخاب (الثلث) 33 عضوًا كل سنتين.
- المرحلة الثانية: يتم انتخاب (الثلث) 33 عضوًا كل سنتين.
- المرحلة الثالثة: يتم انتخاب (الثلث) 34 عضوًا كل سنتين.

ثالثًا: الانتخابات النصفية (التجديد النصفي)

تتم عملية الانتخابات النصفية كل سنتين حسب الدستور الأمريكي، وتأتي كمرحلة استفتاء على سياسة الرئيس الأمريكي. حيث تتم بالطريقة التالية:

- انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ ◄———— (33 عضوًا).
- انتخاب جميع مقاعد مجلس النواب ◄———— (435 عضوًا).

5) آلية سن القوانين التشريعية

تتألف عملية سن القوانين من مرحلتين أساسيتين، هما [118]:

المرحلة الأول: (الاقتراح)

تختص هذه المرحلة بعمل السلطة التشريعية (الكونغرس) بمجلسيه؛ النواب والشيوخ:

- صياغة مشروع القانون تتم من قبل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.
- يحول إلى اللجنة البرلمانية المختصة بهذا المشروع.
- تقوم اللجنة البرلمانية المختصة بمناقشة المشروع، وتبدأ جلسات الاستماع.
- تدون اللجنة البرلمانية المختصة ملاحظاتها والاقتراحات حول مشروع القانون.
- تبدأ اللجنة البرلمانية المختصة بعد ذلك عملية التصويت حول مشروع القانون.
- إذا أيدت اللجنة البرلمانية المختصة المشروع، يحال للمجلس الذي قدم المشروع (النواب أو الشيوخ).

- إذا أقر المجلس المعني بتقديم المشروع يحال للآخر، مثلًا: إذا أقره مجلس النواب يحال لمجلس الشيوخ أو العكس.
- إذا تمت عملية الإقرار من قبل المجلسين (النواب والشيوخ)، يتحول بصيغته النهائية إلى الرئيس للمصادقة.

المرحلة الثانية: (التصديق)

تختص هذه المرحلة بعمل السلطة التنفيذية (الحكومة)، وهنا أمام الرئيس عدة خيارات تتمثل في التالي:

- الموافقة: التوقيع على المشروع ليصبح قانونًا.
- عدم الرد: إذا انتهت (10) أيام دون رد، في هذه الحالة يصبح المشروع قانونًا نافذًا.
- الرفض: يتم نقض المشروع ويعود للكونغرس، وفي هذه الحالة يستطيع الكونغرس تجاوز نقض الرئيس وإصدار القانون، إذا صادق ثلثا أعضاء كل من مجلسي الشيوخ والنواب على مشروع القانون، وإذا لم يتمكن الكونغرس من ذلك يبطل مشروع القانون.

6) السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة

تختص السلطة التنفيذية حسب الدستور الأمريكي بعدة مهام واختصاصات، لعل أبرزها:

- مدة الرئاسة أربع سنوات، ولفترتين متتاليتين.
- يتولى الرئيس مسؤولية تعيين الوزراء والمستشارين في حكومته، شرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ.
- في حال عزل الرئيس، أو وفاته، أو استقالته، أو عجزه يتولى المنصب نائب الرئيس.
- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يصادق الرئيس على مشاريع القوانين التي تقدم له من قبل الكونغرس.
- يعين الرئيس قضاة المحكمة العليا، شرط موافقة غالبية مجلس الشيوخ.
- عقد المعاهدات، وتعيين السفراء، والوظائف العليا، شرط موافقة ثلث أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين.
- له مسؤولية عقد وتأجيل جلسات مجلسي الشيوخ والنواب في ظروف استثنائية.
- يحق له فرض حالة الطوارئ، وإعلان التعبئة العامة في الحالات الضرورية.
- يحق له استدعاء الحرس الوطني عند غياب الأمن، والإخلال بنظام أي ولاية.
- يحق له منح العفو، ووقف تنفيذ العقوبات، باستثناء القرارات القضائية المتعلقة بالإقالة.
- يحق له التوصية التشريعية فقط.
- يحق له الاعتراض (الفيتو الرئاسي) على مشاريع القوانين التي يقرها الكونغرس؛ لكن الكونغرس يمتلك تجاوز الفيتو بغالبية ثلثي أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب.
- يحق له إرسال قوات عسكرية إلى خارج البلاد لمدة 30 يومًا، وفي حال التمديد فيجب الحصول على موافقة الكونغرس.
- لا يملك الرئيس صلاحية إعلان الحرب، لأن القرار يعود إلى الكونغرس.

7) مبدأ الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة يعتبر الفصل التام (الجامد) الشكل المطبق بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للدستور الذي أناط بكل سلطة القيام بمهامها المستقلة عن اختصاصات السلطة الأخرى، كما في المواد الدستورية التالية:

نص المادة	رقم المادة	رقم الفقرة
○ تسند مهام وصلاحيات واختصاصات السلطة التشريعية بالكونغرس.	(1)	(10)
○ تسند مهام وصلاحيات واختصاصات السلطة التنفيذية بالرئيس.	(2)	(1)
○ تسند مهام وصلاحيات واختصاصات السلطة القضائية بالمحاكم.	(3)	(1)

8) السلطة القضائية في الولايات المتحدة

تتولى السلطة القضائية في الولايات المتحدة إقامة العدل، ومساءلة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وحل الخلافات الدستورية بينهما، وهي كأي سلطة قضائية تتألف من المحاكم باختلاف درجاتها، الجدول التالي يبين أبرز تلك المحاكم [119]:

أولاً: النظام القضائي الفيدرالي (الاتحادي)

المحكمة	الاختصاص والصلاحيات
المحكمة العليا الأمريكية	○ أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة. ○ الحفاظ على الوحدة القضائية في الدولة. ○ المفسر الأخير للقانون الدستوري. ○ لها سلطة إبطال أي قانون أو قرار، لا يتوافق مع الحريات الدستورية الأساسية. ○ النظر في طعون الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف الفيدرالي. ○ النظر في النزاعات القضائية الواقعة بين الولايات، والدعاوى المقامة على الاتحاد. ○ تتألف من رئيس وثمانية قضاة أعضاء. ○ يعينهم الرئيس الأمريكي بشرط موافقة مجلس الشيوخ بالأغلبية. ○ يبقى القضاة في مناصبهم مدى الحياة. ○ لكل قاضٍ صوت واحد عند التصويت.

محاكم الاستئناف الفيدرالية	عددها 13 محكمة، موزعة في عموم الولايات المتحدة. ○ تختص بالنظر في طعون الأحكام الصادرة عن محاكم المقاطعات الفيدرالية.
محاكم المقاطعات الفيدرالية (محاكم ابتدائية)	عددها 94 محكمة، موزعة في عموم الولايات المتحدة. ○ تختص بالنظر في جميع القضايا المدنية والتجارية والجنائية، التي تنطوي على القانون الفيدرالي.

ثانيًا: النظام القضائي للولايات

المحكمة	الاختصاص والصلاحيات
محكمة الاستئناف في الولايات	موجودة في كل ولاية، وتختص بالنظر في طعون الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى.
محاكم الدرجة الأولى في الولايات	موجودة في كل ولاية، وتختص بالنظر في جميع القضايا المدنية والتجارية والجنائية التي تنطوي على قانون الولاية.

المبحث الثاني: النظام شبه الرئاسي

أولاً: تعريف النظام شبه الرئاسي

هو أحد أنظمة الحكم الجمهوري الذي يتولى بموجبه رئيس الدولة السلطة التنفيذية، بمساعدة رئيس الوزراء، حيث يتميز هذا النظام بانتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر؛ لكن الحكومة تتشكل من السلطة التشريعية (البرلمان)، وسمي هذا النظام مختلطًا؛ لأنه يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني الجمهوري.

ثانيًا: خصائص النظام شبه الرئاسي

يقوم النظام شبه الرئاسي على الفصل المرن بين السلطات الثلاث، ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- رئيس الدولة يتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب، وليس من قبل (السلطة التشريعية) البرلمان.
- رئيس الدولة يتولى السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس الوزراء.
- رئيس الدولة ليس رئيس الوزراء.
- رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء بعد مصادقة البرلمان.
- رئيس الدولة يعين الوزراء بعد ترشيحهم من قبل رئيس الحكومة، ويقبل استقالتهم.
- رئيس الوزراء والوزراء، مسؤولون أمام الرئيس وأمام السلطة التشريعية (البرلمان) معًا.
- لا يجوز الجمع بين (عضوية البرلمان) و(عضوية الحكومة).
- رئيس الدولة له الحق في حل البرلمان بعد استشارة رئيس البرلمان.
- ليس من حق السلطة التشريعية إقالة الرئيس، أو حجب الثقة عنه؛ إلا إذا خان القسم والدستور.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة للنظام شبه الرئاسي

- إذا حصل الرئيس على أغلبية البرلمان: (تسطو السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية)، وفي هذه الحالة، يتحول البرلمان إلى مكان تُمرر فيه القوانين والقرارات، دون اعتراض أو مساءلة.
- إذا خسر الرئيس أغلبية البرلمان: (تسطو السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية)، وفي هذه الحالة يتضرر البرنامج السياسي للرئيس، ويتسع الاستقطاب السياسي بينهما.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام شبه الرئاسي

تنصلت العديد من الدول الأوروبية من النظام الرئاسي، واتجهت لاعتماد النظام شبه الرئاسي (المختلط)، والسبب في ذلك يعود إلى

الأزمات السياسية التي برزت نتيجة الصراع الدائر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام الرئاسي، مما أدى إلى عدم استقرار النظم السياسية في تلك الدول، واليوم تعتمد العديد من دول العالم النظام شبه الرئاسي، منها فرنسا، وهذا ما يجعلنا نتخذها أنموذجًا.

فرنسا

(النظام شبه الرئاسي)

1) مهام واختصاصات رئيس الجمهورية في فرنسا

يتمتع رئيس الجمهورية حسب الدستور الفرنسي بعدة مهام وصلاحيات، لعل أبرزها:

- يقوم الرئيس بتسمية وتعيين رئيس الوزراء.
- ينهي الرئيس تعيين رئيس الوزراء عند تقديم الحكومة استقالتها.
- يعين الرئيس الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
- ينهي الرئيس مهام الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
- يترأس الرئيس مجلس الوزراء.
- يحق للرئيس طلب الاستفتاء الشعبي بناء على اقتراح الحكومة، أو طلب مجلسي البرلمان.
- يجوز للرئيس حل الجمعية الوطنية بعد استشارة رئيس الوزراء، ورئيسي مجلسي البرلمان.
- يصادق الرئيس على المراسيم والأوامر بعد تداولها في مجلس الوزراء.
- يعين الرئيس كبار الموظفين المدنيين والعسكريين.
- يعتمد الرئيس أوراق السفراء والمبعوثين لدى الدول الأجنبية.
- يتسلم الرئيس أوراق السفراء والمبعوثين المعتمدين في داخل الدولة.

- الرئيس هو رئيس أركان القوات المسلحة.
- يحق للرئيس العفو بصفة فردية.

2) مهام واختصاصات الحكومة في فرنسا

تمتلك الحكومة حسب الدستور الفرنسي عدة مهام وصلاحيات واختصاصات، لعل أبرزها:

- ترسم الحكومة السياسات العامة وتنفذها.
- تكون الخدمة المدنية والقوات المسلحة تحت تصرف الحكومة.
- الحكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان.
- اقتراح مشروعات القوانين وإحالتها إلى البرلمان.
- لا يجوز لرئيس الوزراء والوزراء الجمع بين عضوية الحكومة، وعضوية البرلمان.
- لرئيس الوزراء – أيضًا – المهام والصلاحيات التالية:
  - يتولى إدارة وتوجيه أعمال الحكومة.
  - يكون مسؤولًا عن الدفاع الوطني.
  - يضمن تنفيذ التشريعات.
  - سن اللوائح.
  - يصدر التعيينات في الوظائف المدنية والعسكرية بعد موافقة الرئيس.
  - يفوض بعض من صلاحياته للوزراء.
  - ينوب عن رئيس الجمهورية عند الحاجة.
  - ينوب عن رئيس الجمهورية في رئاسة مجلس الوزراء عند التفويض.

3) المجلس الدستوري في فرنسا

لم يفصل الدستور الفرنسي في مرجعية المجلس الدستوري هل هي

سياسية أم قضائية؛ لكنه حدد عددًا من المهام والصلاحيات، لعل أبرزها:

- يختص المجلس في الرقابة الدستورية على مدى دستورية القوانين قبل إصدارها.
- يختص المجلس بالنظر في سير الانتخابات الرئاسية، والطعون الانتخابية، والنزاعات المتعلقة بها، ويعلن نتائج الاقتراع.
- يفصل المجلس في المنازعات المتعلقة بقانونية انتخاب أعضاء البرلمان.
- يختص المجلس بالاستفتاءات ومدى دستوريتها.
- يختص المجلس بالنظر في مدى دستورية المعاهدات الدولية قبل إصدارها.

بالإضافة لما سبق، هذه بعض المعلومات عن المجلس الدستوري [120]:

الأعضاء	9 أعضاء
التعيين	○ 3 أعضاء يتم تعيينهم ← من قبل رئيس الجمهورية. ○ 3 أعضاء يتم تعيينهم ← من قبل رئيس الجمعية الوطنية. ○ 3 أعضاء يتم تعيينهم ← من قبل رئيس مجلس الشيوخ.
الرئيس	يتم تعيين المجلس الدستوري من قبل رئيس الجمهورية.
مدة العضوية	9 سنوات – يتم تجديد 3 أعضاء كل 3 سنوات.

4) السلطة التشريعية في فرنسا

تستند السلطة التشريعية في عملها حسب الدستور الفرنسي، على عدة مهام وصلاحيات واختصاصات، لعل أبرزها:

- التصويت على القوانين ثم إقرارها.
- مراقبة أعمال وأداء الحكومة.
- دراسة ومناقشة مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة.

- مساءلة الوزراء، متى ما استدعت الحاجة ذلك.
- تقييم السياسات العامة.
- يتولى رئيس مجلس الشيوخ بشكل مؤقت، صلاحيات رئيس الجمهورية في حالة استقالته أو وفاته أو عجزه، حتى يتم تنظيم انتخابات رئاسية جديدة.
- إعلان الحرب يأتي بتفويض من البرلمان.
- للبرلمان الحق في سحب الثقة، أو رفض الموافقة على برنامج أو سياسة الحكومة العامة، وهنا يتوجب على رئيس الوزراء تقديم استقالة الحكومة إلى رئيس الجمهورية.

5) تركيبة السلطة التشريعية (البرلمان الفرنسي)

يتألف البرلمان حسب الدستور الفرنسي، من غرفتين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية الأولى (الجمعية الوطنية)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس الشيوخ).

الجمعية الوطنية (الغرفة الأولى)	الأعضاء	577 عضوًا.
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق ← (الاقتراع المباشر).
	المدة	5 سنوات.

مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية)	الأعضاء	348 عضوًا
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق ← (الاقتراع غير المباشر).
	المدة	6 سنوات.

6) عملية الانتخابات في فرنسا

أولًا: انتخاب الرئيس

يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات من خلال الاقتراع العام المباشر وفقًا للدستور الفرنسي، ولا تتجاوز مدة الرئاسة فترتين متتاليتين، حيث

تتم عملية انتخاب الرئيس وفقًا للجدول التالي [121]:

الجولة الأولى	○ يتم انتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة من الأصوات. ○ إذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى يستوجب إجراء جولة ثانية.
الجولة الثانية	○ يحق للمرشحين الأول والثاني فقط الحاصلين على أكثر الأعداد في الجولة الأولى، دخول الجولة الثانية. ○ تبدأ الجولة الثانية بينهما والمرشح الحاصل على أكثر الأصوات، يتم انتخابه رئيسًا للجمهورية.

ثانيًا: انتخاب البرلمان [122]

○ مجلس الجمعية الوطنية

تتم عملية انتخاب أعضاء مجلس الجمعية الوطنية من خلال الخطوات التالية:

- تتم انتخابات مجلس الجمعية الوطنية عن طريق الاقتراع المباشر.
- كل دائرة انتخابية تمثل مقعدًا في الجمعية الوطنية.
- إذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، يفوز بعضوية الجمعية الوطنية.
- إذا لم يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، يحسم الأمر في الجولة الثانية.
- الجولة الثانية تشترط حصول المرشح على 12,5 بالمئة من الأصوات المسجلة.
- إذا لم يحصل أي مرشح على 12,5 بالمئة، فيتأهل للجولة الثانية المرشح الأول والثاني، اللذين حصلا على أكبر نسبة من الأصوات.
- يفوز في الجولة الثانية من يحصل على الأغلبية النسبية.

- في حال التعادل بين المرشحين، يفوز المرشح الأكبر سنًا.
- مدة العضوية في مجلس الشيوخ خمس سنوات.

○ **مجلس الشيوخ**

تتم عملية انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ من خلال الخطوات التالية:

- تتم انتخابات مجلس الشيوخ عن طريق الاقتراع غير المباشر.
- مدة العضوية في مجلس الشيوخ ست سنوات.
- تتجدد عضوية نصف أعضاء مجلس الشيوخ كل ثلاث سنوات.

7) آلية سن القوانين والتشريعات في فرنسا

تأتي المبادرة لمشروعات القوانين، إما من خلال (الحكومة) أو (البرلمان) [123]:

أولاً: مشروعات المراسيم

تتم عملية مشروعات المراسيم وفقًا للخطوات التالية:

- تطلب الحكومة التفويض من البرلمان لإصدار المراسيم لمدة محددة.
- يتحول المرسوم، لاحقًا، إلى مشروع قانون، ويعرض على البرلمان.
- إذا تمت الموافقة على مشروع القانون يتحول لرئيس الجمهورية للتصديق عليه.
- إذا تم رفض مشروع القانون يسقط المرسوم، ولا يجوز تعديله إلا بقانون من البرلمان.

ثانيًا: مشروعات القوانين

تتم عملية مشروعات القوانين وفقًا للخطوات التالية:

- من حق كل من رئيس الوزراء وأعضاء البرلمان التقدم بمشروع قانون.

- يبدأ البرلمان بمجلسيه مناقشة المشروع، ثم إحالته إلى اللجنة الدائمة المختصة.
- للحكومة والبرلمان الحق في تعديل مشروع القانون.
- يبدأ البرلمان التصويت على هذا التعديل.
- إذا فشل مجلسا البرلمان في التوصل لاتفاق حول التعديل، يجوز لرئيس الوزراء أو لرئيسي المجلسين معًا، أن يدعوا لانعقاد لجنة مشتركة، أعضاؤها من كلا المجلسين بالتساوي، ومهمتها اقتراح نص قانوني مشترك، للتعامل مع تعديل مشروع القانون قيد المناقشة.
- لا يجوز قبول أي تعديل دون موافقة الحكومة.
- إذا لم تتفق اللجنة المشتركة، يجوز للحكومة أن تطلب تدخل الجمعية الوطنية التي لها القرار النهائي، إما الموافقة على تعديل اللجنة المشتركة، أو الموافقة على التعديل الذي أقرته في المرة الأولى.
- يتم التصويت بعد ذلك على مشروع القانون بصيغته المعدلة.
- لا يجوز إصدار القوانين إلا بعد إقرار المجلس الدستوري بدستوريتها.
- يتحول بعد ذلك مشروع القانون لرئيس الجمهورية للتصديق عليه، ويصبح بذلك قانونًا نافذًا.

8) مبدأ الفصل بين السلطات في فرنسا

تطبق فرنسا الفصل المرن، وليس التام (الجامد) بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للدستور كما في الجدول التالي:

نص المادة	رقم المادة
○ من حق كل من رئيس الوزراء (السلطة التنفيذية)، وأعضاء البرلمان (السلطة التشريعية) المبادرة بالتشريع.	(39)

9) السلطة القضائية في فرنسا

تتألف السلطة القضائية حسب الدستور الفرنسي من عدة محاكم، لعل أبرزها:

محكمة النقض	أعلى هيئة قضائية مختصة بالإجراءات المدنية والجنائية، حيث تقوم بعدة مهام، من أبرزها: ○ النظر في طعون الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف. ○ تختص بالقضايا المدنية والجنائية.

مجلس الدولة	أعلى هيئة قضائية مختصة في الإجراءات الإدارية حيث تقوم بعدة مهام، من أبرزها: ○ المشاركة في إعداد مشاريع القوانين. ○ هو صاحب الفصل النهائي في الإجراءات الإدارية. ○ تقوم الحكومة باستشارته فيما يتعلق بمشروعات القوانين والمراسيم.

ويتألف المجلس الأعلى للقضاء من قسمين [124]:

أولاً: القضاء

الرئيس	رئيس محكمة النقض أعلى هيئة قضائية (المحكمة العليا).
الأعضاء	○ خمسة قضاة. ○ مدع عام واحد. ○ مستشار دولة، يعينه مجلس الدولة. ○ محام متمرس. ○ ست شخصيات بارزة ومؤهلة: ■ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمهورية. ■ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمعية الوطنية. ■ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس مجلس الشيوخ.
المهام	○ تقديم الاقتراحات بخصوص تعيين: ■ القضاة لدى محكمة النقض (المحكمة العليا). ■ الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف. ■ رئيس المحكمة الابتدائية. ■ قضاة آخرون. ○ يقوم القضاء مقام المحكمة التأديبية للقضاة. ○ تقديم الرأي للنيابة العامة بشأن التدابير التأديبية المتعلقة بالنيابة العامة.

ثانيًا: النيابة العامة

الرئيس	رئيس النيابة العامة في محكمة النقض.
الأعضاء	○ خمسة أعضاء من النيابة العامة. ○ قاضٍ واحد. ○ مستشار الدولة. ○ محام مزاول. ○ ست شخصيات بارزة ومؤهلة: ▪ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمهورية. ▪ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس الجمعية الوطنية. ▪ شخصيتان يتم تعيينهما من قبل رئيس مجلس الشيوخ.
المهام	○ تقديم الرأي بخصوص التعيينات التي تخص النيابة العامة.

المبحث الثالث: النظام البرلماني الجمهوري

أولًا: تعريف النظام البرلماني

شكل من أشكال أنظمة الحكم الجمهورية، وينبثق من البرلمان، حيث يصبح رئيس الوزراء رئيسًا للسلطة التنفيذية، ويطبق هذا النظام الفصل المرن بين السلطات الثلاث.

ثانيًا: خصائص النظام البرلماني

يقوم النظام البرلماني الجمهوري على الفصل المرن بين السلطات الثلاث، ويتميز بالخصائص التالية:

- يتم انتخاب الرئيس، في أغلب الأحيان، من قبل (البرلمان).
- يعمل الرئيس على إيجاد التوازن بين السلطات، بتوجيه كل منها

نحو الطريق الصحيح الذي رسمه الدستور.

- يمتلك الرئيس صلاحيات شكلية.
- يعين الرئيس رئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات، ويقبل استقالته.
- تصدر كل القوانين والأوامر باسمه، وله الحق في إقالة الحكومة إذا خالفت الدستور.
- تتولى الحكومة السلطة الفعلية في الدولة.
- تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان.
- تستطيع الحكومة حل البرلمان إذا شعرت بعدم التعاون.
- تقوم الحكومة بوضع السياسة العامة للبلاد وتنفيذها.
- تشترط بعض الدساتير أن يكون أعضاء الحكومة نوابًا في البرلمان، بينما لا تشترط دساتير أخرى ذلك.
- يكون أعضاء الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات أو من ائتلاف حزبي حصل على ثقة البرلمان.

ثالثًا: الانتقادات الموجهة للنظام البرلماني

كغيره من النظم الحاكمة يشوب هذا النظام البرلماني عدد من العيوب، لعل أبرزها:

- هذا النظام يؤدي، عادة، إلى عدم الاستقرار السياسي، خاصة عندما تتصادم السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية، بسبب التعدد الحزبي الذي أفرزه النظام البرلماني.
- رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات شكلية في النظام البرلماني، وهذا قد يؤدي إلى تدني مكانته في الدولة، رغم أن وجوده يمثل رمزية الدولة.

- في النظام البرلماني، لا يمكن للحزب الواحد أن يحصل على أغلبية مقاعد البرلمان لتشكيل الحكومة، وهنا يضطر لتقديم تنازلات سياسية للحصول على ائتلاف عدة أحزاب؛ لضمان الأغلبية النيابية لتشكيل الحكومة، واستمرار الحكومة مرتبط بمدى تماسك الائتلاف الحاكم.
- الانتخابات المتكررة - أيضًا - من عيوب النظام البرلماني، نتيجة لعدم وجود استقرار سياسي.

رابعًا: الدول التي تطبق النظام البرلماني - الجمهوري

تطبق عدة دول النظام البرلماني الجمهوري، منها إيطاليا واليونان وكذلك ألمانيا التي سنعتمدها أنموذجًا.

ألمانيا

(النظام البرلماني)

ألمانيا تعتبر جمهورية برلمانية اتحادية، مكونة من 16 ولاية اتحادية، ويعد المستشار الاتحادي، بمثابة رئيس للوزراء، ويرأس بالتالي مجلس الوزراء، وتقوم السلطات الثلاث باختصاصاتها، انطلاقًا من مبدأ فصل السلطات على النحو التالي [125]:

- السلطة التشريعية يتولاها ← (البوندستاغ)
- السلطة التنفيذية تتولاها ← (الحكومة الاتحادية)
- السلطة القضائية تتولاها ← (المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات).

1) رئيس الجمهورية في ألمانيا (رئيس الاتحاد)

يتولى الرئيس الألماني رئاسة الاتحاد، وهو منصب بروتوكولي يعتبر الأعلى في الدولة؛ لكنه يتمتع بصلاحيات رمزية أكثر منها تنفيذية، ولدى رئيس الاتحاد مهام واختصاصات مرتبطة بالبرلمان، حسب

الدستور الألماني، ولعل أبرزها:

- ينتخب الرئيس الاتحادي من قبل الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- الرئيس الاتحادي لا يجوز له أن يكون عضوًا في البرلمان أو في الحكومة.
- الرئيس الاتحادي لا يجوز له أن يشغل أي منصب آخر، أو يمارس أي حرفة أو مهنة.
- مدة رئاسته خمس سنوات، ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط.
- يعين الرئيس الاتحادي المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء)، بعد انتخاب البوندستاغ (البرلمان) له.
- يعين الرئيس الاتحادي الوزراء الاتحاديين، ويعفيهم من مناصبهم، بناء على اقتراح المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء).
- له الحق في حل البوندستاغ (البرلمان)، بناء على اقتراح المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء)، في حال عدم حصول المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) على ثقة البوندستاغ.
- يصادق على المراسيم والأوامر، بعد توقيع المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) عليها.
- يعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية نيابة عن الاتحاد.
- يعتمد ويستقبل المبعوثين الدبلوماسيين.
- يعين القضاة.
- يعين كبار الموظفين في الاتحاد، ويعفيهم من مناصبهم.
- يمارس حق العفو في حالات خاصة.
- إعلان حالة الدفاع بعد تصريح البوندستاغ وموافقة من البوندسرات.

2) السلطة التنفيذية في ألمانيا (الحكومة الاتحادية)

تتولى الحكومة الاتحادية مهام واختصاصات السلطة التنفيذية حسب الدستور الألماني، ولعل أبرزها:

- تتألف الحكومة الاتحادية من المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء)، والمستشارين الاتحاديين (الوزراء).
- يتم انتخاب المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) من قبل البوندستاغ.
- يحدد المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) السياسات العامة، ويتحمل مسؤوليتها.
- يتولى المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) رئاسة أعمال الحكومة.
- تتولى الحكومة الاتحادية (مجلس الوزراء) إدارة شؤون الاتحاد (البلاد).
- يعين المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) أحد الوزراء الاتحاديين نائبًا له (نائب رئيس الوزراء).
- يتولى وزير الدفاع قيادة القوات المسلحة.
- تنتقل قيادة القوات المسلحة إلى المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) عند إعلان حالة الدفاع.
- لا يجوز للمستشار الاتحادي (رئيس الوزراء) أو الوزراء الاتحاديين، أن يشغلوا أي منصب آخر أو يمارسوا مهنة، دون موافقة البوندستاغ.
- تراقب الحكومة الاتحادية تنفيذ الولايات للقوانين الاتحادية.

3) السلطة التشريعية في ألمانيا

أولاً: البوندستاغ (البرلمان الاتحادي)

يمثل البوندستاغ البرلمان الألماني الاتحادي، وهو أعلى سلطة تشريعية منتخبة بشكل مباشر في ألمانيا، ويتولى العديد من المهام والاختصاصات

والصلاحيات حسب الدستور الألماني، لعل أبرزها:

- يسن القوانين.
- يعدل الدستور والقوانين المعمول بها عند الضرورة.
- يراقب عمل الحكومة.
- يتولى مهام القوات المسلحة خارج البلاد.
- ينتخب المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء).
- يسحب الثقة من المستشار الاتحادي (رئيس الوزراء)، شرط أن ينتخب مستشارًا جديدًا مباشرة، وتقديم التماس إلى الرئيس الاتحادي بإعفائه، ويجب على الرئيس الاتحادي أن يوافق على الالتماس، وأن يعين الشخص المُنتخب مستشارًا اتحاديًا.
- يستجوب الحكومة متى ما لزم الأمر.
- إقرار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
- يصادق على الموازنة العامة للدولة.
- يعين رئيس جهاز المحاسبة الاتحادي ونائبه.
- يحق للبوندستاغ رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية الاتحادية لمحاسبة الرئيس الاتحادي.

ثانيًا: البوندسرات (المجلس الاتحادي للولايات)

يمثل البوندسرات المجلس الاتحادي للولايات الستة عشر، فهو بمثابة هيئة تشريعية أدنى من البوندستاغ (البرلمان)، حيث يشارك في عملية التشريع، بالإضافة إلى المهام والاختصاصات التالية، حسب الدستور الألماني:

- إقرار القرارات ذات الصلة بالولايات.
- الموافقة على قرارات البوندستاغ (البرلمان) أو رفضها.

- الاعتراض على مشروعات القوانين.
- تصبح القوانين الاتحادية سارية المفعول بموافقة البوندسرات.
- يحق للبوندسرات رفع دعوى ضد الرئيس الاتحادي أمام المحكمة الدستورية الاتحادية.
- يمارس رئيس البوندسرات صلاحيات الرئيس الاتحادي في حال فقدان المنصب، حتى يتم انتخاب رئيس جديد للاتحاد، ولا يستطيع في هذا الوقت حل البوندستاغ.
- إعلان حالة الدفاع لا يتم إلا بموافقة البوندسرات.

4) تركيبة السلطة التشريعية

يتألف البرلمان الألماني حسب الدستور الألماني، من غرفتين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية الأعلى (البوندستاغ)، والغرفة التشريعية الأدنى (البوندسرات).

البوندستاغ الغرفة التشريعية (الأعلى)	الأعضاء	598 عضوًا ثابتًا، يتوزعون على كتل برلمانية (يوجد حاليا 709 أعضاء).
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق ◄(الاقتراع المباشر).
	المدة	4 سنوات.

البوندسرات الغرفة التشريعية (الأدنى)	الأعضاء	69 عضوًا – يمثلون مجلس الولايات الستة عشر لألمانيا.
	التعيين	يتم تعيين الأعضاء من قبل الولايات الاتحادية.
	المدة	مرتبط بمدة مجلس الولايات.

5) الجمعية الاتحادية

تكمن مهمة الجمعية الاتحادية حسب الدستور الألماني، في انتخاب الرئيس الاتحادي، من خلال حصوله على أصوات أغلبية أعضاء الجمعية الاتحادية، ويتألف أعضاؤها كما في الجدول التالي:

الأعضاء	○ نصف أعضاء الجمعية الاتحادية يتم اختيارهم من البوندستاغ (البرلمان). ○ النصف الآخر يتم اختيارهم من مجالس الولايات الاتحادية النيابية.

6) عملية الانتخابات في ألمانيا [126]

أولاً: انتخاب الرئيس الألماني

تتم عملية انتخاب الرئيس الألماني من قبل الجمعية الاتحادية، ومدة ولايته خمس سنوات، ولفترتين متتاليتين فقط.

ثانيًا: انتخاب المستشار الاتحادي الألماني (رئيس الوزراء)

تتم عملية انتخاب المستشار الاتحادي من خلال الخطوات التالية:

- ينتخب البوندستاغ (البرلمان) المستشار الاتحادي.
- إذا فشل البوندستاغ (البرلمان) في انتخاب المستشار الاتحادي، بسبب عدم وجود أغلبية، تُجرى جولة ثانية بين المرشحين.
- في الجولة الثانية يفوز من يحصل على أكثر أصوات البوندستاغ (البرلمان).
- الفائز في الجولة الثانية يجب على الرئيس الاتحادي أن يعينه مستشارًا للاتحاد.
- إذا لم يحصل أحد على الأغلبية، يجب على الرئيس الاتحادي خلال سبعة أيام، أن يعين مستشارًا اتحاديًا، أو أن يأمر بحل البوندستاغ (البرلمان).

ثالثًا: انتخاب البوندستاغ (البرلمان)

تتم عملية انتخاب البوندستاغ (البرلمان) من خلال الخطوات التالية:

- تتألف ألمانيا من 299 دائرة انتخابية.
- تطبق ألمانيا نظام الصوتين، بحيث يمتلك كل ناخب صوتين، يمكن توضيحها بالشكل التالي:

الصوت الأول (الفردي)	النظام الانتخابي	الانتخاب بالأغلبية.
	مخصص	لاختيار المرشح في الدائرة الانتخابية.
	عدد المقاعد	299 مقعدًا.

الصوت الثاني (القائمة)	النظام الانتخابي	الانتخاب بالتمثيل النسبي.
	مخصص	لاختيار المرشحين في قائمة الولاية.
	عدد المقاعد	410 مقاعد.

- المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة الانتخابية (**الصوت الأول**)، يصبح عضوًا في البوندستاغ (البرلمان).
- القائمة التي تحصل على أعلى تمثيل نسبي في قائمة الولاية (**الصوت الثاني**)، يصبح مرشحوها أعضاء في البوندستاغ (البرلمان).

7) آلية سن القوانين في ألمانيا [127]

أولًا: مشروعات القوانين

يمكن تقديم مشروعات القوانين من قبل (الحكومة الاتحادية) أو (البوندستاغ) أو (البوندسرات)، حيث تتم العملية وفقًا للخطوات التالية:

الحكومة	■ ترسل الحكومة مشروعات القوانين التي أعدتها إلى البوندسرات أولًا. ■ يحق للبوندسرات أن يبدي رأيه في مشروعات القوانين الحكومية. ■ بعد تسلم رأي البوندسرات ترفع الحكومة المشروع إلى البوندستاغ. ■ يدرس البوندستاغ مشروعات القوانين ويتخذ قراراته بشأنها. ■ يصبح مشروع القانون قانونًا إذا اعتمده البوندستاغ، ووافق عليه البوندسرات. ■ تتم عملية التصديق على القوانين بعد توقيع المستشار الاتحادي أولًا، ثم توقيع الرئيس الاتحادي.

البوندسرات	■ ترسل البوندسرات مشروعات القوانين التي أعدتها إلى الحكومة أولًا. ■ يحق للحكومة أن تبدي رأيها في مشروعات القوانين التي أعدتها البوندسرات. ■ بعد ذلك ترفع الحكومة المشروع إلى البوندستاغ. ■ يدرس البوندستاغ مشروعات القوانين ويتخذ قراراته بشأنها. ■ يصبح مشروع القانون قانونًا إذا اعتمده البوندستاغ، ووافق عليه البوندسرات. ■ تتم عملية التصديق على القوانين بعد توقيع المستشار الاتحادي أولًا، ثم توقيع الرئيس الاتحادي.

البوندستاغ	■ يقوم البوندستاغ بإعداد وإقرار مشروعات القوانين. ■ بعد الإقرار، يرفع رئيس البوندستاغ المشروعات إلى البوندسرات. ■ يحق للبوندسرات الرفض أو القبول في مشروعات القوانين التي أعدها البوندستاغ. ■ يصبح مشروع القانون قانونًا إذا اعتمده البوندستاغ، ووافق عليه البوندسرات. ■ تتم عملية التصديق على القوانين بعد توقيع المستشار الاتحادي أولًا، ثم توقيع الرئيس الاتحادي.

ثانيًا: تعديل القوانين

يمكن تعديل القوانين وفقًا للخطوات التالية:

- لا يجوز تعديل القانون إلا بقانون يُغير نصه بشكل واضح أو يكمله.
- يتطلب تعديل القانون موافقة ثلثي أعضاء البوندستاغ، وثلثي

أعضاء البوندسرات.

- تتم عملية التصديق على تعديل القوانين بعد توقيع الرئيس الاتحادي.

8) مبدأ الفصل بين السلطات في ألمانيا

تطبق ألمانيا مبدأ الفصل المرن، وليس الفصل التام بين السلطات الثلاث، وذلك وفقًا للمادة (76) من الدستور الألماني، كما في الجدول التالي:

نص المادة	رقم المادة
○ يجوز تقديم مشروعات القوانين إلى البوندستاغ من قبل الحكومة الاتحادية، أو من أعضاء البوندسرات، أو من أعضاء البوندستاغ.	(76)

9) السلطة القضائية في ألمانيا

تتولى المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، السلطة القضائية حسب الدستور الألماني، ومن ضمن تلك المحاكم، المحكمة الدستورية، التي تعتبر أعلى مرجع قضائي في ألمانيا، حيث تختص بعدة مهام، لعل أبرزها:

- ○ تختص بحماية الدستور الألماني.
- ○ تفسر مواد الدستور.
- ○ تفسر القوانين في حالة حدوث الخلافات.
- ○ تقوم بالفصل في الخلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- ○ تقرر إذا ما كانت القوانين متوافقة مع الدستور من عدمه.
- ○ تنظر في الخلافات حول تنفيذ القوانين الاتحادية من قبل الولايات.
- ○ تنظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد عندما تنتهك السلطات الحقوق العامة.
- ○ تنظر في النزاعات بين الاتحاد والولايات حول قضايا تتعلق

بالقانـون العـام.

الجدول التالي يقدم بعض المعلومات حول المحكمة الدستورية [128]:

المحكمة الدستورية الاتحادية	الأعضاء	تتألف المحكمة الدستورية الاتحادية من 16 قاضيًا.
	الانتخاب	تتم عملية انتخاب القضاة كما يلي: ■ 8 قضاة يتم انتخابهم من قبل البوندستاغ. ■ 8 قضاة يتم انتخابهم من قبل البوندسرات. لا يجوز أن يكون هؤلاء أعضاء في البوندستاغ، أو في البوندسرات، أو في الحكومة الاتحادية.
	المدة	12 عامًا غير قابلة للتمديد أو التجديد.

المبحث الرابع: نظام الجمعية النيابية

سويسرا

(الجمعية النيابية)

ظهر نظام الجمعية النيابية لأول مرة في فرنسا عام 1792م، ثم بدأ تطبيقه في النمسا عام 1920م، وبعض الأقاليم الألمانية، واليوم لا تعتمد هذا النظام إلا سويسرا. ويمكن تعريف نظام الجمعية النيابية على أنه «نظام الحكم الذي يقوم على تبعية السلطات لهيئة واحدة، تسمى الجمعية النيابية»، لذلك لا يؤمن هذا النظام بفصل السلطات إنما بدمجها في سلطة واحدة، ويطلق على هذا النظام عدة أسماء، منها (الجمعية النيابية) أو (نظام الجمعية) أو (نظام السلطة الواحدة)، فجميع السلطات تكون بيد هيئة واحدة منتخبة من قبل الشعب، تسمي (الجمعية الاتحادية – البرلمان)، فهي تتولى عملية التشريع والتنفيذ، وتخضع لها جميع السلطات [129].

وتمنح الجمعية الاتحادية بعض اختصاصاتها إلى مندوبين تنفيذيين عنها

(السلطة التنفيذية)، يتولون المسؤولية في تنفيذ إرادة السلطة التشريعية، فهي من تعينهم، وتستطيع عزلهم متى ما أرادت، وعليه تعتبر السلطة التنفيذية أداة تنفيذية تابعة للسلطة التشريعية، تنفذ سياستها وتخضع لأوامرها. وخلال هذا المبحث سنسلط الضوء على شكل النظام في الاتحاد السويسري، حيث يتألف الاتحاد من 26 مقاطعة، وثلاث سلطات هي [130]:

- السلطة التشريعية ← (الجمعية الاتحادية).
- السلطة التنفيذية ← (المجلس الاتحادي).
- السلطة القضائية ← (المحاكم).

1) السلطة التشريعية ← (الجمعية الاتحادية)

تعتبر الجمعية الاتحادية (البرلمان) حسب الدستور السويسري، أعلى سلطة في الاتحاد السويسري، حيث تتألف من غرفتين تشريعيتين، وهما: الغرفة التشريعية الأولى (المجلس الوطني)، والغرفة التشريعية الثانية (مجلس المقاطعات).

المجلس الوطني (مجلس النواب)	الأعضاء	200 عضو.
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق ← (نظام التمثيل النسبي).
	المدة	4 سنوات.

مجلس المقاطعات (مجلس الشيوخ)	الأعضاء	46 عضوًا – يمثلون مقاطعات الاتحاد السويسري الـ 26 .
	الانتخاب	يتم انتخابهم عن طريق ← (نظام التمثيل النسبي).
	المدة	4 سنوات.

يعقد كل من المجلس الوطني ومجلس المقاطعات جلساتهما بشكل منفصل، ويتمتع كل منهما بصلاحيات محددة، وعند عقد الجلسات

المشتركة بين المجلسين، يكون ذلك تحت مظلة تسمى الجمعية الاتحادية (البرلمان)، فهي تتمتع بصلاحيات تشريعية، وتنفيذية، وقضائية واسعة، لعل أبرزها حسب الدستور السويسري:

- سن القوانين الاتحادية.
- إصدار المراسيم في صورة قانون اتحادي أو أمر.
- التوجيه والرقابة على عمل المجلس الاتحادي (الحكومة).
- إلغاء أو تعديل قرارات المجلس الاتحادي (الحكومة).
- الرقابة على المحاكم الاتحادية.
- التصديق على المعاهدات الدولية.
- الموافقة على الموازنة العامة والقروض وزيادة الإنفاق العام.
- إجراء الانتخابات في البلاد.
- المشاركة في وضع سياسة الخارجية وتحديد مسارها.
- النظر في الخلافات الحاصلة بين السلطات الاتحادية (السلطة التنفيذية – السلطة القضائية) واتخاذ القرار المناسب.
- إعلان قوانين الطوارئ الاتحادية.
- انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي (بمثابة الحكومة).
- انتخاب رئيس المجلس الاتحادي (بمثابة الرئيس).
- انتخاب قضاة المحكمة الاتحادية العليا.
- اختيار القائد العام للجيش.
- متابعة تنفيذ القوانين الاتحادية.
- إعلان الحرب والتعبئة العامة وعقد الصلح.
- ضمان احترام الدستور الاتحادي.
- تعديل الدستور الاتحادي.
- إصدار العفو العام والخاص.
- تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، ما عدا سن القوانين الاتحادية العاجلة، فهي تتطلب الأغلبية المطلقة.

بمجرد النظر في المهام والصلاحيات المنوطة بعمل الجمعية الاتحادية (البرلمان)، ندرك جيدًا عدم تطبيق مبدأ فصل السلطات في النظام السويسري، والسبب في ذلك السيطرة التامة للسلطة التشريعية على زمام جميع السلطات في الاتحاد السويسري.

2) **عملية انتخاب الجمعية الاتحادية (البرلمان)**

تمثل كل مقاطعة دائرة انتخابية، وتتوزع المقاعد وفقًا لتعداد السكان في كل مقاطعة، حيث تطبق سويسرا نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي.

3) **السلطة التنفيذية ← (المجلس الاتحادي)**

جعل الدستور السويسري، كما تحدثنا سابقًا، السلطة التنفيذية سلطة تابعة للسلطة التشريعية، فالبرلمان هو من يعين أعضاء المجلس الاتحادي (الحكومة)، ويشرف ويراقب على عملها، وهنا يمكن القول إننا أمام سلطة مجردة من اختصاصاتها التقليدية، وتكمن مهمتها، فقط، في تنفيذ سياسة وتوجهات السلطة التشريعية.

أولاً: الرئيس السويسري

لا يوجد رئيس دولة أو رئيس وزراء في النظام السويسري، إنما لدينا رئيس مجلس اتحادي (مستشار الاتحاد) وهو بمثابة الرئيس السويسري، يتم انتخابه حسب الدستور السويسري من قبل الجمعية الاتحادية (البرلمان) كما في الجدول التالي:

الرئيس	آلية الاختيار	يتم اختيار رئيس المجلس الاتحادي من الأعضاء الـ (7).
	مدة التعيين	عام واحد فقط، ولا يجوز تجديد انتخابه.
	المهام	لا يتمتع الرئيس بأي اختصاصات قانونية، إنما يقوم بالأعمال التالية: ■ يعتبر دوره تمثيليًا بالدرجة الأولى. ■ يدير اجتماعات المجلس الاتحادي. ■ يتولى تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج. ■ صوته كصوت أي عضو في المجلس، وليس الصوت المرجح.

ثانيًا: أعضاء المجلس الاتحادي (الوزراء)

يتكون المجلس الاتحادي من سبعة أعضاء بما في ذلك الرئيس، حيث يرأس كل عضو منهم وزارة. ويختص المجلس الاتحادي بعدة مهام وصلاحيات، لعل أبرزها حسب الدستور السويسري:

- لا يجوز لأي عضو، أن يكون عضوًا في الجمعية الاتحادية (البرلمان)، أو المحكمة الاتحادية العليا.
- لا يجوز لأي عضو أن يشغل أو يمارس أي عمل آخر.
- يدير المجلس الإدارة الاتحادية (مجلس الوزراء).
- تقسم الإدارة الاتحادية إلى سبع وزارات.
- تتخذ القرارات بأغلبية الأعضاء.
- يقدم تقريرًا سنويًا إلى الجمعية الاتحادية (البرلمان)، عن إدارته وحالة الاتحاد السويسري.
- إعداد الموازنة العامة للدولة.
- يضع السياسة الخارجية بمشاركة الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- يمثل الدولة في الشؤون الخارجية بإشراف الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- يصادق على المعاهدات بعد اعتمادها من الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- يحافظ على الأمن.
- يمكن له في حالات الطوارئ، فقط، استدعاء القوات المسلحة.
- يعمل المجلس الاتحادي على تطبيق القوانين الاتحادية.
- يحدد الأهداف والوسائل لتخطيط عمل الحكومة الاتحادية.
- يعمل على تنفيذ تشريعات وقرارات الجمعية الاتحادية، وأحكام

السلطات القضائية الاتحادية.

- يحق للمجلس الاتحادي أن يتقدم بمشاريع مراسيم، فقط، إلى الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- لا يستطيع حل الجمعية الاتحادية (البرلمان).

الأعضاء (الوزراء)	العدد	(7) أعضاء. (7 وزراء)
	الانتخاب	يتم انتخاب الـ (7) من قبل الجمعية الاتحادية.
	المدة	(4) سنوات.
	الوزارات	(7) وزارات.

4) السلطة القضائية ← (المحاكم)

تتولى المحاكم الاتحادية في عموم البلاد السلطة القضائية حسب الدستور السويسري، وتعتبر المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في الاتحاد السويسري، حيث تختص بعدة مهام وصلاحيات، لعل أبرزها:

- لا يمكن للمحكمة الاتحادية العليا الاعتراض أو الطعن في أعمال الجمعية الاتحادية (البرلمان).
- لا يمكن للمحكمة الاتحادية العليا الاعتراض أو الطعن في أعمال المجلس الاتحادي (الحكومة)، والسبب في ذلك أنه تابع للسلطة التشريعية، وينفذ توجيهاتها وسياساتها.
- لا يجوز لأي عضو في المحكمة الاتحادية العليا أن يشغل أو يمارس أي عمل آخر.
- تلتزم بتطبيق القوانين الاتحادية، والقانون الدولي.
- تقضي في الخلافات والتظلمات القانونية بين المقاطعات السويسرية.
- تقضي في خرق القوانين الاتحادية، والقوانين الدولية.

المحكمة الاتحادية العليا	الأعضاء	تتألف المحكمة الاتحادية العليا من (38) قاضيًا.
	الانتخاب	تتم عملية انتخاب القضاة من قبل الجمعية الاتحادية (البرلمان).
	المدة	6 سنوات.

ووفقًا لما سبق، يتضح لنا مدى تأثير السلطة التشريعية - أيضًا - على السلطة القضائية، فمثلاً لا يحق للمحكمة الاتحادية العليا، خلافًا للمحاكم العليا في الدول الأخرى، النظر في مدى دستورية القوانين والتشريعات الصادرة من الجمعية الاتحادية (البرلمان)، كما لا يمكنها الاعتراض أو الطعن في طريقة عملها وسياستها، كذلك لا يتم تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية العليا من السلطة التنفيذية أو بالتقاسم بين السلطتين (التنفيذية والقضائية) كما جرت العادة؛ بل يختلف الأمر في النظام السويسري، فالتعيين يأتي، فقط، من الجمعية الاتحادية (البرلمان).

المصادر والمراجع

1. ربيع محمد، صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، (الكويت: جامعة الكويت، 1994م).

2. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002م).

3. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999م).

4. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2015م).

5. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارة القديمة، (بيروت: الوراق للنشر المحدودة، 2012م).

6. المرجع نفسه.

7. صامويل كريمر، من ألواح سومر، ترجمة: طه باقر، (بغداد: الوراق للنشر المحدودة، 2010م).

8. أنطوان مورتكات، تاريخ الشرق الأدنى القديم، ترجمة: توفيق سليمان وآخرون، (دمشق: مطبعة الأنشاء، 1967م).

9. سبتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، ترجمة: يعقوب بكر، (بيروت: دار الرقي، 1986م).

10. مجموعة مؤلفين، النظم السياسية عبر العصور، (بيروت: دار النهضة العربية، 1999م).

11. المرجع نفسه.

12. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط، ترجمة: ناجي الدراوشة، (دمشق: دار التكوين، 2010م).

13. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، 2010م).

14. مجموعة مؤلفين، النظم السياسية عبر العصور، (بيروت: دار النهضة

العربيـة، 1999م).

15. جـان توشـار، تاريـخ الأفكار السياسـية مـن اليونـان إلـى العصر الوسـيط، ترجمة: ناجي الدراوشـة، (دمشـق: دار التكوين، 2010م).

16. مصطفـى العبـادي، الإمبراطوريـة الرومانيـة – النظـام الإمبراطـوري ومصـر الرومانيـة، (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، 1999م).

17. إبراهيم أيوب، التاريخ الروماني، (لبنان: العالمية للكتاب، 1996م).

18. مجموعـة مؤلفـين، النظـم السياسـية عبـر العصـور، (بيـروت: دار النهضـة العربيـة، 1999م).

19. مصطفـى العبـادي، الإمبراطوريـة الرومانيـة – النظـام الإمبراطـوري ومصـر الرومانيـة، (الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعيـة، 1999م).

20. محمـود السـعدني، حضـارة الرومـان – منـذ نشـأتها حتـى نهايـة القـرن الأول ميـلادي، (القاهـرة: عـين للدراسـات والنشـر، 1998م).

21. مجموعـة مؤلفـين، النظـم السياسـية عبـر العصـور، (بيـروت: دار النهضـة العربيـة، 1999م).

22. المرجع نفسه.

23. محمد المبارك، نظام الإسلام – الحكم والدولة، (دمشق: دار الفكر، 1989م).

24. حسـين بتول، مفهوم الدولـة وأركانهـا في الفكـر الإسـلامي المعاصـر، مجلـة العلوم السياسـية، (جامعـة بغـداد، بغداد، العـدد (43)، 2011م).

25. كوينـتن سـكنر، أسـس الفكـر السياسـي الحديـث – عصـر النهضـة، ترجمـة: حيـدر إسـماعيل، (بيـروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة، 2012م).

26. المرجع نفسه.

27. شـوقي عطـا اللّه، عبـداللّه إبراهيـم، تاريـخ أوروبـا – مـن عصـر النهضـة إلـى الحـرب البـاردة، (القاهـرة: المكتـب المصـري، 2000م).

28. المرجع نفسه.

29. سـيدني بايلـي، الديمقراطيـة البرلمانيـة الإنكليزيـة، ترجمـة: فـاروق يوسـف،

محمد فتح الله، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1970م).

30. محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، (بيروت: دار النفائس، 2006م).

31. المرجع نفسه.

32. عصام علي، القانون الدستوري والنظم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014م).

33. Ruth Lane, Political Science in Theory and Practice: The 'politics' Model, 1997

34. أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، 2009م).

35. المرجع نفسه.

36. عبد المنعم حنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000م).

37. يوسف مصطفى القاضي، مناهج البحوث وكتابتها، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1984م).

38. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: الديوان الوطني، 1997م).

39. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، 2010م).

40. طه حميد، نرجس حسين، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، (بيروت: ضفاف، 2015م).

41. عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م).

42. طه حميد، نرجس حسين، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، (بيروت: ضفاف، 2015م).

43. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: الديوان الوطني، 1997م).

44. عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م).

45. نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، (القاهرة: دار الهلال، 2012م).

46. إعادة قراءة أستون: قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، (القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2021م). https: //jpsa.journals. ekb.eg/article__148762.html

47. المرجع نفسه.

48. فاروق يوسف أحمد، قواعد المنهج العلمي: المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985م).

49. عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، (القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، 1981م).

50. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر: الديوان الوطني، 1997م).

51. المرجع نفسه.

52. ليمام سالمة، نظريات تحليل السياسات العامة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019م). https: //web.archive.org/web/20191206183539/https: // arabprf.com/?p=2147

53. قحطان أحمد، المدخل إلى العلوم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).

54. المرجع نفسه.

55. فاروق يوسف أحمد، قواعد المنهج العلمي: المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1985م).

56. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، (بغداد: جامعة بغداد، 1990م).

57. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الأمين للنشر والطباعة، 2002م).

58. فؤاد زكريا، جمهورية أفلاطون، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2004م).

59. صالح جواد، علي غالب، الأنظمة السياسية، (بغداد: دار الحكمة، 1990م).

60. المرجع نفسه.

61. هارولد لاسلكي، الدولة نظريًا وعمليًا، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012م).

62. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م).

63. موسوعة تاريخ العالم https://www.worldhistory.org/trans/1/22620-ar/

64. جان لوك، وآخرون، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد الكريم أحمد (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م).

65. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عادل زعيتر، (لندن: مؤسسة الهنداوي، 2017م). https://downloads.hindawi.org/books/68050471.pdf

66. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م).

67. المرجع نفسه.

68. روبرت أدال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبوزيد، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2014م).

69. لمى علي، الديمقراطية شبه المباشرة، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010م).

70. إبراهيم درويش، علم السياسة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1974م).

71. ربيع محمد، صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994م).

72. وحيد رأفت، وايت إبراهيم. القانون الدستوري (القاهرة: المطبعة العصرية، 1937م).

73. المرجع نفسه.

74. علي يوسف، مبادئ القانون الدستوري، (عمان: دار الصادق الثقافية، 2011م).

75. سعد عصفور، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1980م).

76. حسن مصطفى، النظم السياسية المقارنة، (دمشق: جامعة الشام الخاصة، 2020م).

77. أرسطو طاليس، السياسة، ترجمة: أحمد لطفي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م).

78. حسن مصطفى، النظم السياسية المقارنة، (دمشق: جامعة الشام الخاصة، 2020م).

79. المرجع نفسه.

80. الفاشية، دائرة المعارف البريطانية، BRITANNICA، نسخة إلكترونية.

81. شبكة المعرفة الانتخابية، (موقع إلكتروني) https: //aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcb

82. صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة : التحوّل الدىمقراطي في أواخر القرن العشرىن، ترجمة: عبد الوهاب علوب (أوكلاهوما: جامعة أوكلاهوما، 1991م(.

83. الموسوعة السياسية، جماعات الضغط، https: //political-encyclopedia.org/

84. سليمان قحطان، الأساس في العلوم السياسية، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004م).

85. إبراهيم أحمد، مبادئ العلوم السياسية، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1995م).

86. بطرس غالي، عيسى محمود، المدخل في علم السياسية، (القاهرة: الأنجلو المصرية، 1966م).

87. عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة: مقدمة في النظريات والقضايا، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023م).

88. المرجع نفسه.

89. رفعت السيد، الديمقراطية والتعددية – دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2005م).

90. سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013م).

91. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015م).

92. المرجع نفسه.

93. كمال غالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1968م).

94. المرجع نفسه.

95. جان لوك، وآخرون، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد الكريم أحمد (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019م).

96. المرجع نفسه.

97. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة: كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2007م).

98. المرجع نفسه.

99. أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، نسخة إلكترونية.

100. المرجع نفسه.

101. المرجع نفسه.

102. المرجع نفسه.

103. المرجع نفسه.

104. سـاباين جـورج، تطـور الفكـر السياسـي، ترجمـة: حسـن جـلال العروسـي، (القاهـرة: دار المعـارف، 1964م).

105. دسـتور برونـاي (دار السـلام)، نقـلًا عـن بوابـة الملكيـة الفكريـة (WIPO) https: //www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/7797

106. المرجع نفسه.

107. محسـن صالـح، النمـوذج السياسـي الماليـزي وإدارة الاختلاف، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012م) https: //studies.aljazeera.net/ar/issue/2012/06/20126211123532744 8.anc#html

108. المرجع نفسه.

109. دسـتور برونـاي (دار السـلام)، نقـلًا عـن بوابـة الملكيـة الفكريـة (WIPO) https: //www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/7797

110. عمـر حمـدان، تـداول السـلطة والدسـاتير في الأنظمـة السياسـية، (عمـان: العلـوم السياسـية والاجتماعيـة، المجلـد (33)، العـدد (3)، 2006م).

111. الدستور المغربي.

112. https: //www.constituteproject.org/constitution/Morocco__2011?lang=ar

113. الدسـتور الدائـم لدولـة قطـر https: //www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=2284&language=ar

114. حسن مصطفى، النظم السياسية المقارنة، (دمشق: جامعة الشام الخاصة، 2020م).

115. كاظم علي الجنابي، علي مجيد العكيلي، العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في ظل النظام السياسي الأمريكي، (بغداد: مجلة العلوم القانونية والسياسة، عدد (13)، 2016م).

116. عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2007م).

117. دستور الولايات المتحدة الأمريكية، نقلًا عن موقع بوابة الملكية الفكرية. https: //www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/5395

118. المرجع نفسه.

119. قحطان أحمد، المدخل إلى العلوم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012م).

120. المرجع نفسه.

121. عيد أحمد، نظام الانتخابات التشريعية في فرنسا، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2001م).

122. دستور فرنسا (1958) المعدل في 2008. https: //www.constituteproject.org/constitution/France_2008?lang=ar

123. المرجع نفسه.

124. علاء جبار، محمد عيسى، دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الألمانية، (بغداد: المجلة السياسية والدولية، العددين (37 – 38)، 2018م).

125. يزن خلوق، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني – دراسة مقارنة، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019م).

126. المرجع نفسه.

127. القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية (نسخة إلكترونية): https:

//www.bundestag.de

128. المرجع نفسه.

129. علي قاسم ربيع، المحكمة الدستورية الفيديرالية الألمانية تجسيد لمعايير دولة القانون، (الجزائر: مجلة صوت القانون العدد (1)، 2021م).

130. نظام الجمعية الموسوعة القانونية المتخصصة .https: //arab-ency. 7/com.sy/law/details/25933

131. الدستور الاتحادي لاتحاد السويسري، نقلًا عن موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). https: //www.wipo.int/wipolex/ar/ legislation/details/19138